مدحت البيومي

صحفيون

مدحت البسيونى

صحفيون خلف القضبان

(الجزء الأول)

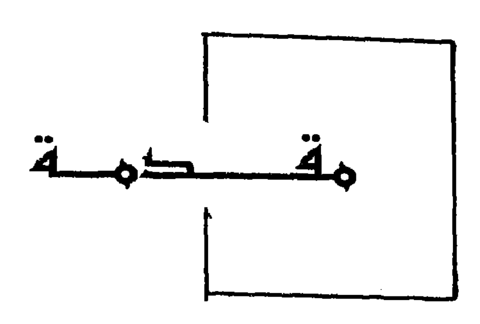
الطبعـــة الأولـــى
١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

الغلاف بريشة الفنان : فـرج حسـن

الطبعة الأولى

١٤١٠هـ - ١٩٩٠م





بالرغم من أن مولد الصحافة المصرية انبثق من تاريخ الأمة الا أن الصحافة استطاعت فيما بعد أن تكون مصنع هذا التاريخ .. فالصحافة هي بيت السياسة التى تفرز الموقف والنضال والتاريخ .. والمتتبع لتاريخ الصحافة يستطيع أن يستجلى بوضوح هذه الحقيقة بل يكتشف ما هو أكثر من ذلك . صحفيون كان التاريخ من صنع أقلامهم ونضالهم خاصة فى فترة ايقاظ الحس والحماس الوطنى فى النصف الأول من القرن العشرين .. ظهر فى هذه المرحلة الحساسة من تاريخنا الوطنى رواد الصحافة الذين حملوا بأمانة رسالة الأمة فى التحرر والتنوير .. أنشأوا الصحف وأشهروا أقلامهم لتعبئة الرأى العام للمطالبة من أجل غد مشرق يصان فيه حقوق الإنسان وكرامته .

مشوار هؤلاء الرواد كان صعبا وقاسيا فالظلام يحيط بالجميع والفساد يستشرى فى كل مكان والحكام يعيشون فى برج عاجى والمواطن المصرى يأتى ترتيبه فى الدرجة الثالثة بعد الإنجليزى والتركى ..

وفى ظل هذا المناخ مع قوانين ظالمة وعلى رأسها قانون المطبوعات ١٨٨١ حمل الرواد رسالتهم ومضوا بها لا يخافون بطش الحكام والمستعمرين .. كان السجن لهم الوسام والتاج الذى يكلل رؤوسهم باعزاز وتقدير الشعب .. والسجون المصرية تحكى هذا التاريخ الخالد الحافل لهؤلاء الأبطال الذين حملوا المشاعل وشقوا الطريق الوعر .. لا يعرفون الخوف ولا يرهبون البطش يدخلون السجون ويخرجون وهم أكثر إيماناً برسالتهم وقضيتهم ..

الصحفيون الذين زجوا إلى السجن كثيرون ولا أستطيع حصرهم ولكن على سبيل المثال نذكر منهم حسن الشمسى صاحب جريدة « المفيد » وأحمد حلمى وعبد العزيز جاويش وعلى الغاياتى وتوفيق دياب وأمين الرافعى ومحمد حسين هيكل والشيخ على يوسف والعقاد والتابعى ومحمد مندور .

هذا التراث الصحفى لم يأخذ حقه من الاهتمام ولا أدرى لماذا لم تقم نقابة الصحفيين بجمعه ؟! فهؤلاء هم الشعلة التى تنير الطريق للصحافة المصرية والعربية وهم أيضاً الذين أعطوها الرمز والقدوة والقوة ..

وفى محاولة متواضعة لجمع هذا التراث أخذت أربعة من الرواد كان لهم بصمات واضحة ومؤثرة فى الصحافة .. وقضوا شهوراً طويلة خلف القضبان

أحمد حلمى – عبد العزيز جاويش – عباس العقاد – محمد التابعى .. هؤلاء الرواد قد يختلف كل واحد منهم فى اتجاهه ومنهجه الا أنهم يجمعهم خط واحد .. وهو الثبات على المبدأ .. وكان هذا دافعى الأول فى الاختيار .

وأخيراً .. أرجو أن يكون هذا الكتاب خطوة على طريق جمع التراث الصحفى ..

مدحت البسيونى

أحمد حلمى فؤاد



" أيها الأخوان ...
لا تبكوا .. ولا تجزعوا
وإياكم أن تخافوا وتفزعوا ،
وثقوا بأن كل الخطوب
والأحكام لا تغير لى ضميراً
ولا تبدل لى اعتقاد "



— ١ —

مع مطلع القرن العشرين بدأ اسمه يتردد فى الأوساط الصحفية فكان همه الأول آن يكون صحفياً يشهر قلمه مدافعاً عن الحق وعن الشعب ضد الاحتلال وفساد الحكام .. عاش أحمد حلمى (فبراير ١٨٧٥ م - يناير ١٩٣٦ م) ومات من أجل الصحافة .. لم يخف .. لم يجبن .. لم ينكسر .. ولم يمالق أو يهادن .. كان بطلاً قومياً من طراز فريد .

سجن وعذب وشرد .. ووقف حتى آخر يوم فى حياته .. مدافعاً عنيداً عن مصر يحارب الفساد الذى استشرى بين الحكام .. ويقاوم الاحتلال الأجنبى .

بدأت حياته الصحفية الحقيقية بمقالة فى صحيفة « اللواء » تحت عنوان « الحلال على الحكومة المصرية حرام على الرعية » وكانت هذه المقالة شهادة ميلاد صحفى مناضل فى بلاط صاحبة الجلالة .. رغم أنه عمل قبل ذلك فى جريدة « السلام » ومجلة « الهوانم » .

وكانت هذه المقالة الجريئة التى أنتقد فيها الحكومة سبباً فى كثير من المتاعب والمشكلات فهو ما زال يعمل بدواوين الحكومة وظروفه المادية لا تسمح له بالاستقالة أو الفصل من العمل ومع ذلك كتب وهاجم وأنتقد ولم يتوقف عن الكتابة وأستمر فى الكتابة تحت اسم مستعار ..

واستطاع بفضل جده وأخلاصه وتفانيه أن يصبح المحرر الأول لجريدة « اللواء » واعتمد عليه « الزعيم مصطفى كامل » فى إدارة الجريدة فى حالات

سفره إلى الخارج وكانت ثقته فيه كبيرة .. مما حدا بصاحب اللواء وهو فى أوروبا أن يرسل إليه فى ٨ أغسطس عام ١٩٠٧ برسالة يقول له فيها ..

عزيزى الغيور الفاضل حفظه الله ..

تحية وسلاماً وشوقاً واحتراماً وبعد ،

فاننى بصحة جيدة والحمد لله ومسروراً للغاية من سير اللواء .. وما تنشرونه من مقالات ، ولذلك جئت شاكراً همتكم وراجياً تبليغ اخواننا جميعا مزيد شكرى وعاطر سلامى .

أن ثقة المناضل الوطنى مصطفى كامل كانت فى موضعها .. فطوال حياته وقف أحمد حلمى شامخاً مناضلاً لم يبال بأى شيء .. وتصدى للفساد وللأسرة الحاكمة والإنجليز ودخل السجن وعاش بين جدرانه[1] فى ظل أسوأ الظروف مدة تجاوزت العام فلم يضعف ولم يطلب العفو ..

وأحمد حلمى هو أحد الأبطال الذين تصدوا للإنجليز فى حادث « دنشواى » واستطاع أن يشحن الرأى العام المصرى والأجنبى ووصف المحاكمة الظالمة للفلاحين وكانت مقالته النارية « يا دافع البلاد » لها أكبر الأثر فى ألهاب وتعبئة الرأى العام المصرى والأجنبى ضد الإنجليز .

وبعد وفاة مصطفى كامل أستقال أحمد حلمى وأصدر العدد الأول من جريدته « القطر المصرى » وذلك فى ٢٤ أبريل ١٩٠٨ ولكنه استمر فى نفس الخط الذى سار فيه زعيمه الراحل ولم يحد عنه حتى وفاته .

ولعل أحمد حلمى هو أول من دعا إلى حقوق العمال ونبه « عمال شركة الترامواى » لحقوقهم فأضربوا عن العمل اضرابا تاماً وأصبحت الشركة تحسب للعامل ألف حساب .

وهو أيضاً أول من نبه وتبنى فكرة المقاطعة والاضراب عن شراء البضائع

---

(١) السجون المصرية .

الإنجليزية وبنى خطته فى ذلك على أن الرأى العام فى إنجلترا له السلطان الأكبر على الحكومة المصرية التى تعارض فى تكوين المجلس النيابى[٢] .

ودعا أيضاً إلى اتحاد الجيش مع الشعب لمقاومة الاحتلال الإنجليزى للبلاد متأسيا بذلك بما حدث فى تركيا حيث ظفرت تركيا بدستور تعيش حره فى ظلاله[٣] ودافع أحمد حلمى عن حريته وحرية الصحافة ووقفت صحيفته موقف المدافع بعنف ضد بعث قانون المطبوعات القديم الصادر فى سنة ١٨٨١ م وألقى خطبة فى ٣١ مارس عام ١٩٠٩ م ندد فيها بالذين يعملون على تحطيم حرية الصحافة ودعا الشعب إلى المقاومة وعلى من أثر ذلك تظاهر الشعب ضد السلطة الحاكمة ..

وظل يتصدى لإستغلال وفساد أسرة محمد على لاستغلالها أموال الشعب وأنتقد بشدة قانون الفلاحة الذى أصدره محمد على سنة ١٢٤٥ هـ والذى يمثل الاساءة والأذلال للفلاح المصرى .. وهاجم زيادة مرتب الخديوى وانفاق الأموال الكثيرة فى زينة عيد الجلوس .

وأضمرت السلطة الحاكمة الانتقام منه وقصف هذا القلم الذى أخذ يهدم النظام والأسرة الحاكمة ويثير غضب الشعب ضد الإنجليز وأخذت تتحين الفرصة لتحطيمه ..

ولكن أحمد حلمى لم يخف وواصل رسالته ، فلقد كان هدفه اسقاط هذه الأسرة ومقاومة الاحتلال وليحدث ما يحدث ولا يستغرب ذلك من تلميذ مصطفى كامل زعيم الوطنية فى مصر .

وكانت مقالة « مصر للمصريين »[١] هى الأداة أو الوسيلة التى استغلت لتقديمه إلى المحاكمة حيث واتتهم الفرصة التى إنتظروها للتخلص منه ، ولقد

---

(٢) القطر المصرى العدد ٥ فى ١٩٠٨/٥/٢٢ .
(٣) القطر المصرى العدد ١٥ .

(١) القطر المصرى العدد ٣٧ / يناير ١٩٠٩ م .

رأى أحمد حلمي أن مقالة « مصر للمصريين » هى التصوير البليغ لما تعانيه الأمة فنقلها عن صحفي أسمه « محمد صفا » من أحدى الجرائد العربية التى كانت تصدر فى الأستانة .

مقالة « مصر للمصريين »

رمتنا بكم « مقدونيا » فأصابنا مصوب سهم للبلاد سديد
فلما توليتهم طغيتم هكذا إذا أصبح « القولى » وهو عميد

« المنفلوطى »

لا شك أن سبب شقاء المصريين وتأخرهم وعدم تقدمهم هو عائلة « محمد على » سواء كان ذلك أدبياً أم مادياً .. أما من الجهة الأدبية فمشهور بأن مصر من اليوم الذى رمتهم إليها « مقدونيا » إلى الآن مائة عام .. كانت كافية لأن تبلغ فى خلالها ما بلغته فرنسا من التقدم فى العلم والرقى فى الأخلاق والعادات والاستعداد لحكم نفسها بنفسها .

لكن سوء قصدهم حال بين المصريين وبين التقدم ذلك لأنهم يعلمون أن مصر متى بلغت رشدها لا تقبل ذل حكم الأجنبى ولا ترض بأن تسلم زمام أمورها ومصالحها للغرباء .. لأن صلاحهم فى فسادها وتقدمهم فى تأخرها .. وقد أشهرت أسرة « محمد على » على العلم والفضل حرباً عواناً .

أما المدارس التى زعم المنافقون أن محمد على أسسها لخير مصر فكان غرضها الحصول على جيش وضباط ليستخدمهم فى مقاصده .. ولما كان عازماً على الخروج على الدولة صاحبة النعمة عليه .. وقد يتم أولاد المصريين ورمل نسائهم فى حروبه التى لم تنل مصر من ورائها خيراً .. غير ادعاء حفيده اليوم أن الامتيازات التى حصلت عليها بدمائها .. له .. لا لها ..

وقد اقتفى أثر « محمد على » فى قبح فعله وسوء سيرته أولاده واحفاده من

بعده فأزهقوا روح العلم .. وضنوا به على المصريين ولم يجودوا عليهم الا بالنذر اليسير واقتصر ذلك على طائفة مخصوصة من مماليكهم .. اصطفوهم من دون غيرهم .. حتى يصطنعونهم فى أمورهم الخاصة وعلى مأربهم الشخصية وحتى يستخدموهم فى خروجهم على الدولة التى تجمعنا بها رابطة الدين .. وحتى يعاونوهم فى الاستئثار بجميع خيرات مصر .. فقربوا منهم كل طريد لا يعرف أحد مسقط رأسه ولا ملقط جسمه وسلموه الوظائف واستعانوا بهم على بقاء المصرى فى حالات الجهل حتى لا يطمح ببصره إلى الاستقلال .. وسلبوا الاوقاف التى أوقفها أهل الخير والتى جعلوها وقفا على العلم والمنافع العامة وانفقوها على شهواتهم لتبقى مصر إلى الأبد وقفاً على كل مولود تلده نساؤهم وكأنه ميراث لهم ولا حق لمصرى فى بلده .. وليظل المصريون خدماً لصبيانهم وأرقاء لنسائهم حتى تقوم الساعة .

ومما يبرهن على صحة ما نقول أننا ما سمعنا أن واحد منهم ساعد فى انشاء مشروع علمى أو أعان مصرياً على خدمة العلم فى عصر النور .. بل أنهم كانوا فى الزمن الماضى يعمدون إلى المكاتب ويخرجون منها الصغار إلى مزارعهم ليحرثوا لهم أرضهم وليجمعوا منها الخيرات التى حرموا منها وأصبح العميان هم فقط الذين يحفظون القرآن الكريم لأن الأصحاء فى رأيهم لا ينبغى لهم أن يزاولوا من الحرف إلا الفلاحة بأراضيهم التى اغتصبوها من المصريين ولا أجراً لهم غير السياط على ظهورهم ووجوههم فأنتشر الجهل وساءت الغباوة ولولا ذكاء المصرى الفطرى وقابليته للعلم لأصبح المصريون وكلهم يشبهون أولاد « محمد على » فى الجهل ..

وليس هذا بغريب بل الأغرب والأعجب أن طائفة من عباد السلطة يكذبون على التاريخ ويدعون فى وقاحة أن العائلة المحمدية العلوية خدمت مصر ويستدلون على ذلك بوجود بعض مدارس أنشئوها .. وما فعلوا ذلك الا خداعاً وغشاً وحتى لا يتسنى لأحد أن يذكر قبح أفعالهم وسوء أثرهم وتاريخهم فى مصر .

وهبنى قلت ؟ هذا الصبح ليل   أيحتاج النهار إلى دليل

أما انحطاط مصر مادياً على أيديهم فأنهم كانوا يوجهون مدافعهم إلى القرى فيهلكونها تسلية وظلماً .. وعندما اعترض بعض الرحماء على هذه الأفعال وعاب على « سعيد باشا » ذلك وقال له : ارحمهم واعدل فى أفعالك واشفق عليهم فقال له : « لا تعارضنى فيما أفعل فأنى ما استلمتهم بعدد » .. ولم تكفهم هذه الفظائع فأخذوا ينهبون المصريين ويغتصبون أموالهم حتى جرى على لسانهم هذا المثل : « الأمير من لا يعرفه الأمير » لأن الثروة كانت دائماً تنم عليهم وتكون سبباً فى ازهاق أرواحهم .. فكم من نفوس هلكت ورؤس تطايرت وأطفال تيتمت بسبب هذه الاطماع والشهوات ..

تالله لو كانت البحار تنطق والسجون تتكلم لنطق البحر المتوسط مما يسود الوجوه .. ولو تكلم سجن « الطويخانة » الذى ما زال باقياً لافصح عن الألوف التى خنقت فيه .. فكان لطمعهم وجشعهم وظلمهم وسلبهم ونهبهم يخفى المصرى دريهماته فى حفرة حتى لا تكون سبباً فى قتله وفى ازهاق روحه ، ولما رأى صاحب البلاد – لا فائدة له ولا عائد عليه من السعى والكد امتنع عن الزراعة وأهمل الصناعة وكان ذلك سبباً فى فقر المصرى والسر فى تأخره وحاجته المادية .

ومن هذا وغيره عرف المصرى أن شقاءه وبلاءه كان السبب فيهما أن هذه الأسرة العلوية هى التى تحكمه فكان عليه أن يتخلص منها لأن أى فرد من مواطنيه أفضل وأرحم به .. ولأن أسرة محمد على بتبذيرها وظلمها أسلمت مصر إلى الإنجليز وكان هؤلاء الحكام يبغضون بل ويحتقرون المصرى ، وقد أعلن « الخديوى عباس » عداوته للأمة ومنع الأمة من حقها فى تكوين مجلس النواب .

فكان على الأمة أن تعلن أنها لا حاجة لها بهذا الحاكم وأن ترسل الوفود إلى الممالك الموقعة على معاهدة « لوندرة » لاخبارها بأنها غير راضية بأن يحكمها حاكم غير مصرى .. ولا بد أن الدولة المتمدنة والأحزاب الحرة فى الممالك الأوربية خصوصاً دولتنا العلمية التى يجب أن تساعد فى ذلك لأننا فى

زمن الرأى فيه للشعوب لا للأفراد .. ولا لزوم فى هذا الزمن لمنافقة واحد من هؤلاء الحكام المستبدين الذين حرموا صاحب الأرض من حقوقه وجعلوها متاعاً لكل أجنبى .

ثم بأى حق تأخذ عائلة « محمد على » من الخزينة المصرية ثلاثمائة وخمسين ألف ليرة سنوياً ...وأى شر دفعوه عنها أم أى ضر منعوه وأى خير جلبوه لها .. حتى يكال لهم المال جزافاً ؟؟

إذا كان ما تبذله الأمة لهم هو لحصولها بواسطة حروبهم الدموية على الامتيازات .. الداخلية من الدولة فإن المصريين يتنازلون عنها للدولة .. إذ لولا تلك الخيانات لحصلت تحت حكم الدولة على دستور يتمتع به من الشعوب العثمانية من هم أقل من المصريين علماً فيا أيها المصرى واصل سواد ليلك ببياض نهارك فى الخلاص من ظلمه وأبذل مالك وحياتك فى أن تكون حراً مستقلاً .. يحكمك مصرى ولا تظن أن الدولة لا تساعدك فإنها كابدت منهم الشرور وعرفت فيهم .. وأنت أحق بحكم نفسك من غيرك ولا تعتمد الا على اجتهادك فالموت فى الاستقلال حياة أبدية والحياة بدونه ميتة سرمدية .

وكان هذا المقال والمقالات الأخرى مثل « يا ولاة الإسلام وعلماء الأنام فى دار السلام » وأمير المؤمنين عمر بن الخطاب وأمير المصريين عباس بن توفيق[1] .

وكانت خطبته الشهيرة فى ٣١ مارس ١٩٠٩ ضد إعادة قانون المطبوعات ١٨٨١ م وغيرها من الخطب والكتابات إيذاناً بمرحلة جديدة فى حياة أحمد حلمى ، فقلمه النارى الثائر أصبح خطراً على الخديوى والإنجليز ولا بد من قصفه وتدميره وكذلك « القطر المصرى » يجب أن تتوقف .. فلقد أصبحت المعول الذى يهدم هذا النظام وبدأت عمليات التمهيد للتخلص من هذا الرجل ، هددوه بأن السير فى هذا الخط ليس فى صالحه وأنه سيجلب له المتاعب .. ولكنه لم يتراجع واستمر فى رسالته وفرضت عليه الرقابة وكلف بمراقبته نحو ثمانية من رجال الشرطة السريين يقتفون أثره ليلاً ونهاراً حتى أنهم لم يتركوا له أقل شئونه

الخاصة التى لم تسلم من التلصص ، وصدرت الأوامر للمطابع بمضايقته وتعطيل الجريدة ، ومنعت جريدته من دخول السودان والهند ، ووصلوا بحقدهم إلى طرد ابنه من احدى مدارس الأوقاف واضطر إلى أرساله إلى المدارس الأوربية لاكمال تعليمه ..

ووصل الاضطهاد إلى تهديد صاحب المنزل الجديد الذى كان يرغب فى الاقامة به ، وأذعن للتهديد مما اضطر « محمد فريد » رئيس الحزب الوطنى أن يجعله يقيم فى شقة من منازله التى يملكها .

وكانت نهاية سلسلة الاضطهاد .. بأن قدم إلى المحاكمة .. وكان يوم ذهابه إلى المحكمة يوماً من الأيام التى لا تنسى فى تاريخ الصحافة المصرية حيث اضطربت البلاد وتوجه الجميع إلى الجلسة وامتلأت المحكمة عن آخرها بالمواطنين والشباب المتحمسين ورجال المحاماة والمشتغلين بعلوم القانون ..

— ٣ —

وفى صباح يوم الاثنين ١٥ أبريل ١٩٠٩ عقدت الجلسة الخصوصية بمحكمة السيدة زينب للنظر فى القضية الأولى التى أقامتها النيابة العمومية على صاحب جريدة « القطر المصرى » وذلك لتطاوله على خديوى مصرى وطعنه فى حقوق الحضرة الخديوية وأنه عاب فى ذات ولى النعم .

ووقف ممثل النيابة يقول : الحرية أقسام .. حرية فكر .. وحرية فعل .. وحرية قول ، فالقسم الأول : يخول الإنسان أن يفكر فيما يراه أو يريده .. أما حرية العمل والقول فلا يمكن اطلاق العنان لكل من أراد أن يعمل أو يقول خوفاً من الحاق الضرر بالغير ولذا سنت الحكومة القوانين لوضع حد للتطرف فى العمل والقول .. ويدخل فى حرية القول .. حرية التأليف .. ومنها حرية الصحافة .

وأشار إلى فوائد الصحافة .. الا أنه استطرد قائلاً : ولكن من المعلوم أن الصحافة قد تكون وبالاً على الأمة .. إذا لم تؤد وظيفتها على الوجه الأكمل فتصبح شراً على الأمة ويجب ملافاة اضرارها .. ومن الجرائد التى تعدت حدود الأدب والواجبات الصحفية جريدة « القطر المصرى » .

ثم عرضت النيابة وقائع الدعوى .. فقالت : نقلت جريدة « القطر المصرى » فى العدد الصادر فى ٨ يناير ١٩٠٩ تحت عنوان « مصر للمصريين » مقالة نقلتها عن احدى الجرائد العربية التى تطبع فى الاستانة صدرتها بمقدمة توهم بها أن الغرض من نقلها هو الرد عليها فى اعدادها المستقبلية .

وعرض ممثل النيابة ملخصاً شاملاً للمقالة .. وقال : حيث أن ما جاء فى هذه المقالة موجهاً إلى الحضرة الخديوية .. أو مشاراً به إليها ويقع ذلك تحت أحكام المادة « ١٥٦ » ..عقوبات ونصها « كل من عاب فى حق ذات ولى الأمر بواسطة أحدى الطرق المذكورة يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثمانية عشر شهراً أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى » .. وحيث أن من جهة أخرى أن الغرض من هذه المقال تشويه أعمال العائلة الخديوية .. واظهار عدم الرضا بها وعدم صلاحيتها للحكم وتولى ملك الديار المصرية .. والطعن عليها وعلى حقوقها ودعوة الناس إلى خلع طاعتها والخروج عليها .. وهذا الأمر يعاب عليه بالمادة « ١٥٠ » عقوبات التى نصها « كل من تطاول على مسند الخديوية وطعن فى نظام حقوق الوراثة فيها أو طعن فى حقوق الحضرة الخديوية وسطوتها .. سواء كان ذلك بواسطة أحدى الطرق .. المتقدم ذكرها أو بواسطة اشهار رسم .. أو نقش .. أو تصوير .. أو رمز ، أو اباعة فى أى محل .. يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين .. أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى » .

واستطرد ممثل النيابة قائلاً : بعد بيان اثبات الجريمة وشروط تطبيق المواد عليها فيما تقدم نرى أن أركان الجريمتين متوفرة فيهما .. وأن النيابة أيضاً ليست مكلفة باثبات سوء النية .. وعليها الاكتفاء بطلب معاقبة المتهم على هاتين الجريمتين .. الا أننا مع ذلك نثبت للمحكمة أنه كاذب فيما يدعيه .. من أن

غرضه من نقل هذه المقالة هو الدفاع عن الجناب العالى والعائلة الخديوية .. وان سوء نية المتهم فى نقل هذه المقالة متوفر وأنه لم يقصد فى هذا النشر بالنقل الا التشهير والطعن وذلك بما يلى :

أولاً : لو كان مخلصاً لنوه عن هذه المقالة بجريدته وأسرع فى الرد .. ناقضاً كل قول منها بما يدحضه .. لا أن ينشرها برمتها وحرفيتها كما فعل .

ثانياً : من يريد أن يدحض تهمة لا يكون رده بما ذكره عن كتاب « عجائب الآثار » للجبرتى ولو أراد أن يجعل التاريخ حكماً= لنقل عن غير الجبرتى المعروف عداوته للعائلة المحمدية العلوية .

ثالثاً : ما ذكره عن الجبرتى بالاعداد ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ وما بعدها لم يرد فيه حسنة واحدة ولم يشتمل على شىء سوى التشهير والطعن فى أعمال محمد على ، فقد نسب إليه الغدر والسلب والنهب والخيانة والسبى والظلم وتخريب القرى وغير ذلك من المظالم .

رابعاً : لو ادعى بأنه سرد ما لاقاه هذا الحاكم فى أول سنى ملكه .. وكان فى عزمه أن يعقب على أقوال المؤرخ بالأدلة عما أتاه المترجم له من المنافع والفوائد يُرد عليه بأن من رأى تاريخ أول سنة من حكمه نشر فى ثلاثة أعداد فى جريدته .. علم أن التاريخ الخاص بالمتّرجم له يستغرق اعداد الجريدة سنين ومن له ذاكرة تتذكر من هذه المدة الطويلة سابق وعد صاحب « القطر المصرى » من دحض ما افترته جريدة « العدل » وهل يعقل أن يكون الرد لدحض تهم .. بعد النشر بسنين مع أن فكرة الرد الحسنة تكون بإزالة ما علق بالذهن من أثر تلك المقالة وهذا يستدعى المبادرة بالرد .. والخلاصة أن رد جريدة « القطر المصرى » بالصفة التى ذكرناها يعد تشهيراً فوق تشهير .. وطعناً فوق طعن .

وبطريقة مسرحية وقف ممثل النيابة قائلاً : أننا نقدم إلى المحكمة الدليل المادى الذى لا يحتمل النقض وتقدم إلى المنصة وسلم القاضى أعداداً من جريدة « القطر المصرى » (من العدد ٢٥ إلى العدد قبل الأخير) ويمكن للمحكمة إلقاء

نظرة واحدة على أى عدد منها .. وأى مقالة من المقالات المندرجة فيها .. فتراها محشوة بالسباب والطعن على الحضرة الفخيمة الخديوية بأقبح ما يكون من الألفاظ مما يثبت أن هذه الجريدة لم تخلق .. ولم تكن الا للطعن فى الجناب العالى[1] .

وتولى الدفاع عن كاتبنا الكبير محام قدير هو « أحمد بك لطفى » .. وقال أمام المحكمة : أن الأستاذ أحمد حلمى نقل عن جريدة العدل مقالة نشرها بالقطر المصرى فى العدد ٣٤ ثم رد عليها فى العدد ٣٥ ، ٣٦ وفندها ولكن هذا لم يردع الجريدة المذكورة « العدل » فواصلت واستمرت فى كتابتها وحملتها وكتبت مقالة أخرى تحت عنوان « مصر للمصريين » .. فاضطر بناء على المبدء السالف الرد أن يعلق على المقالة المذكورة فى العدد رقم ٣٧ بعد نشرها فى الرد عليها فى الاعداد التالية ..

وقدم الدفاع عدداً من أعداد جريدة القطر المصرى .. ولكنه قال : فبأى حق يسأل الإنسان عن عمل لم يكن هو مقترفه – ولم يكن هو الناشر له .. بل كل ما عمله هو نقله .. الأمر الذى لا يستوجب العقاب كما قدمنا .. ولم يقصد بنقله الا انتقاده وتبين خطأ الناشر .. وأن غاية ما يمكن مؤاخذتنا عليه ووقوعنا تحت المسئولية هو وجود شيء فى ذلك الانتقاد مما يقع تحت طائلة العقاب .. وبخلاف ذلك يكون رفع القضية علينا مما ينافى العدالة .

ولم تقبل المحكمة ما ذكره المتهم « أحمد حلمى » والدفاع من أن طبع مقالة « مصر للمصريين » ونشرها فى القطر المصرى لايكفيان لتوفير المسئولية الجنائية .. ما دام لم يكن هو منشيء المقالة المذكورة ... ولا أعتبر هذا قضاء على حرية الصحافة ..

وقالت المحكمة : أن المتهم لم يقتصر على نشر المقالة بل وافق على بعض ما جاء فيها تقديماً بألفاظ جارحة .. إذا قال فى تعليقاته عليها ما نصه .. ولكن

---

(١) القطر المصرى العدد ٥٠

الذى يمكن لنا الموافقة عليه أنه إذا كان بعض الولاة من عائلة محمد على عملوا ما فى طاقتهم لتقدمها فإن البقية لم يعملوا .. ولكن هل تأخرهم عن العمل مقصود منهم لتأخير المصريين عن التقدم .. أو عجز منهم أو قصور ؟ اللهم ان كانت الأولى فنحن أول من يمتعض ويستمطر كل أصناف السخط والحرب .. وان كانت الثانية فالعيب على من اقروا العاجزين المقصرين ، ولم يناقشوهم الحساب ، واضطربت المحكمة .. وحيث أن المتهم تظاهر بعد ذلك بأنه لم يستصوب بعض ما ورد فى المقالة .. وأخذ يرد عليه .. ولكنه اختار الرد ما يعزز أغلب ما جاء فيها فوافق عليها ضمناً .

واعلنت المحكمة .. حكمها بحبس المتهم « أحمد حلمى » عشرة شهور حبساً بسيطاً وأمرت بتعطيل جريدته « القطر المصرى » مدة ستة أشهر وبإعدام كل ما ضبط وما يضبطه من العدد ٣٧ من الجريدة المذكورة .

وبعد الطعن فى الحكم والاستئناف أيدت محكمة الاستئناف الحكم الصادر وجاء فى حيثيات حكمها « انه لو كان المتهم سليم النية حسن القصد وأراد أن يرد على هذه المقالة دفاعاً عن البيت الخديوى كما يزعم لما نشرها كلها .. بل كان يشير إليها أشارة خفيفة دون أن يذكر كلمة واحدة منها .. ثم يتصدى لتفنيدها بعبارة لا تترك أثراً سيئاً فى الاذهان .. أو كان على الأقل يتحاش نشرها فى يوم ٨ يناير الذى هو يوم ذكرى عيد الجلوس الخديوى وحيث أن المتهم تعمد نشر المقالة المذكورة فى يوم عيد الجلوس نقلاً عن جريدة لا يقرؤها أحد فى هذه البلاد .. ونشرها من أولها لآخرها على أهل مصر .. وموافقته على بعضها فى تعليقاته التى نشرها عنها فى العدد ٣٨ من جريدته .. كل ذلك من اقطع الأدلة على سوء قصده » .

ولم ترض محكمة الاستئناف عن الحكم الابتدائى .. فجعله سنة مع الشغل عن القضية الثانية ولم يكن حكم الاستئناف قد صدر فى القضية .

وحوكم مرة أخرى . قبل صدور حكم الاستئناف فى القضية الأولى .

اتهمته النيابة بأنه أهان المستشارين وهم موظفى الحكومة المصرية ورماهم بأنهم يرتكبون أثناء تأدية وظائفهم هذا الأثم الفظيع وهو محاربة دولة الإسلام بالدهاء .. والحيل بل أنه حرض على كراهية الحكومة الخديوية وبغضها والازدراء بها .. بأن رّماها بأنها انتهكت حرمة الإسلام (بضرب طالب العلم بالأزهر الشريف) ... وانها لما رأت التألم من ذلك أرادت أن تضربهم أيضاً – ولكن على ألسنتهم وقلوبهم إلى غير ذلك من الألفاظ التى وردت فى خطبته التى ألقاها علنا فى وسط الجمهور والتى أدرجها بجريدته « القطر المصرى » بعد أن حذف منها بعض العبارات بالعدد ٤٩ الصادر ٢ أبريل عام ١٩٠٩ .

ووقف الدفاع يدافع عن حرية الرأى وبين أن خطبة الخطيب ليست الا تأثماً وتفجراً من قانون سالب للحرية مضر غير مفيد .. ومما قاله الدفاع .. تقول النيابة :

ان المتهم حكم عليه بالحبس عشر أشهر فى القضية الأولى وتطلب التشديد لذلك .. ونحن نرى من غير اللائق أن نعرض هذا الحكم .. على هذه المحكمة وهو حكم أدمى قلوباً كثيرة لشدته المتناهية ولا يزال تحت نظر الاستئناف معرضاً للطعن والالغاء والتعديل .. وإذا كان هذا الحكم قد كسر قلوبنا بشدته .. فنحن نطلب منكم الآن جبر هذا الكسر .

وصدور حكم شديد قبل اليوم .. على متهم لا يستحقه سبب من أسباب الرأفة اليوم ، ثم ما جريمة هذا المتهم ؟ هذا رجل متعلم كاتب قد خصص نفسه لخدمة وطنه كما يعتقد .. أيليق يا حضرات القضاة الحكم على رجل كرس حياته للخدمة العامة والحكم عليه كما يحكم على المجرمين الأشقياء .

ولكن المحكمة لم تأخذ بوجهة نظر الدفاع ورأت أنه أكبر مسئول فى هذه الدعوى .. لأنه تعود أن يرأس مثل هذه المظاهرات .. هو أول من خطب بهذه المظاهرة .. فأثار الحاضرين بتلك الجمل المهيجة التى كان يلقيها عليهم .. حتى أثرت خطابته فيهم كل التأثير .. وصاروا يسلمون بكل ما يقوله .. ولذلك وجب تشديد العقاب عليه .. وحكمت المحكمة بالحبس البسيط ستة أشهر .. ولما

نظرت القضية أمام محكمة الاستئناف خفض الحكم وجعله أربعة أشهر حبساً بسيطاً .. وهكذا حكم على أحمد حلمي سنة كاملة مع الشغل وأربعة أشهر حبساً بسيطاً .

وهذه القضية تكشف أن أحمد حلمي لم يقصر نشاطه على الكتابة فقط وفضح فساد الحكم والتشهير به بل ذهب أبعد من ذلك بأنه شارك بالفعل فى تنظيم مظاهرة شعبية ضد الحكم .

حيث دعا المواطنين إلى الاجتماع فى حديقة الجزيرة للاحتجاج على أعادة العمل بقانون المطبوعات الصادر فى ١٨٨١ .. وفى الموعد المحدد ٣١ مارس ١٩٠٩ أجتمع جمع غفير من المواطنين من مختلف الفئات وأعتلى أحمد حلمي على (دكه) وألقى خطبة حماسية ندد فيها بقانون المطبوعات وهاجم المسئولون عن بعث هذا القانون ووصفهم بأنهم يحاربون دولة الإسلام بالدهاء والحيلة .. وخطب العديد من المواطنين وهتفوا بأسقاط حكم الفرد وألقى أحد المجتمعون قصيدة شعرية ضد الحكومة قال فيها :

أما الوزارة فالرحمن ينفسهـا ... فانها على صنوف الخزى تنهدم
وزارة لا أقال الله عثرتهـا ... تمثل الجبن لا عهد ولا ذمم

كما جاء فى القصيدة :

الله أكبـر يا عبـاس تخذلنـا ... وكنت قبلا على الأوطان تضطرم
أفعل كما شئت يا عباس ان لنا ... عند الإله مقاماً جاده الديم

المبدأ والثبات فى السجن :

دخل أحمد حلمي السجن يوم الخميس ٢٦ أبريل ١٩٠٩ .. ثابتاً شامخاً لم يخف .. كان يؤمن بأن طريق النضال والحرية لا بد من أن يمر من خلف القضبان ..

ولعل الخطبة القصيرة التى ألقاها يوم تنفيذ الحكم خير دليل على ثبات وقوة هذا الثائر الوطنى في غرفة التنفيذ سمع ضّجة الجمهور وغضبه الذى جاء لسماع الحكم ففتح الباب الذى يفصل بينه وبين الجمهور وقال .. « أيها الاخوان الكرام » .. لا تبكوا .. ولا تجزعوا .. وأياكم أن تخافوا وتفزعوا .. وثقوا بأن كل الخطوب والأحكام لا تغير لى ضميراً ولا تبدل لى أعتقاد فمهما فعلوا فأننى لا اتزحزح عن مركزى .. ولا أفرط فى مبدأ خدمته عشرات السنوات .. الا وهو « مصر للمصريين » فأستودعكم الله .

لقد كان أحمد حلمى يعى جيداً كل كلمة يقولها .. فهو باق على عهده لن يحيد عنه أبداً .. هذه الكلمات كانت موجهه إلى كل المجاهدين المناضلين حيث يستمروا فى مواقفهم ولا يرهبهم السجن .. كانت الأوضاع فى السجن أكثر من سيئة بل لا تتفق مع الحيوانات ، فما بالك أن يعيش فيها كاتب وطنى شريف ومع ذلك أستمر أحمد حلمى ثابتاً قوياً وعمل فى السجن بصناعة السجاجيد وآخر سجادتين صنعهما كتب على أحدهما أسم « أحمد » وعلى الثانية اسم « حلمى » وعليها تاريخ ١٩٠٩م وكلتاهما رسم عليهما علم ذو هلال ونجمة .. وحاولوا معه بكل الطرق ووعدوه بالعفو إن كشف لهم عن أسماء من كانوا يأتون له بأخبار القصر .. أو يشجعونه على المضى فى الكتابة على النهج الذى مضى عليه ولكنه أصر على أنه كان يكتب بوحى من ضميره وحده ولم يكشف عن الأسماء ..

بل أرسلوا إلى زوجته سيدة تحتال عليها وتعدها وتمنيها بالعفو عنه إذا تقدمت باسترحاماً إلى الخديوى .. ولكن السيدة لم تنخدع بهذه الوعود .. كما لم يخدع بها هو أيضاً من قبل .. لقد أرادوا من هذا الاسترحام أن يشوه وطنيته ونضاله وأن يظهروه بمظهر النادم على صراحته وجهاده .. وفى السجن تعرض لمضايقات بعد أن فشلت كل المحاولات لتشويهه ، لكنه ظل يكتب بنفس حماسه فى المجابهة والتصدى .. للاحتلال من وراء القضبان تحت القاب مستعارة مثل « أديب ناجح » ومن أمثلة ذلك تناول البيت الخديوى والاحتلال فى مقالة « صلاح الرعية بصلاح حكومتها » .. حيث يصور الحاكم أبشع تصوير « فيأكل

ملك غشوم أو حاكم ظلوم وما ضرك لو تتزود قبل حلول الأجل وانقطاع الأمل .. فلا تحكم فى عباد الله بحكم الجاهلين ولا تسلك بهم سبيل الظالمين ولا تسلط المستكبرين على المستضعفين .. فانهم لا يرقبون فى مؤمن عهداً ولا ذمة فتبؤ بأوزارك .

وكان رفضه لطلب العفو عنه خاتمة سلسلة من المضايقات واحاطته بعدد من الجواسيس الذين ينقلون أخباره إلى المشرفين على السجن .. ففى يوم من أيام شهر مايو علم أن « السير الدون غورست » أصدر تقريره عن شئون مصر فى عام ١٩٠٨ ولما جاءه هذا التقرير إلى السجن وقرأ منه نحو خمس عشرة صفحة ذهب أحد الجواسيس وأخبر الوكيل الإنجليزى بذلك فجاء إلى المصنع بالحبس .. وتسلم منه الكتاب وحكم عليه نظير ذلك بثلاثة أيام فى حبس الانفراد وقصر الغذاء على الخبز والماء .. كما حكم عليه بالانفراد خمسة أيام أخرى .. عندما أخبر المأمور أنه ذهب إلى المستشفى لقراءة الجرائد والمجلات ..

وأصيب من جراء ذلك بالمرض ، فالمكان الذى حكم بسجنه أنفرادياً كان شديد البرودة لمجاورته دورة المياه وقلة دخول الشمس فيه .

وظل فى السجن العام كله .. مع أنه كان من حقه أن يفرج عنه بعد ثلاثة أرباع المدة ، إلا أن الداخلية أعادت الأوراق إلى السجن .. عندما جاء معاد الأفراج عنه .. رفضت الافراج عنه بالرغم من أنه قد صدر أمر باخلاء سبيل نحو خمسين شخص من الذين لهم سوابق فى السجن ما بين تسع سوابق ، وسبع عشر سابقة .. وقد عاد كثير منهم إلى السجن بعد ثلاثة أسابيع أو أربعة على الأكثر .

غادر أحمد حلمى سجن مصر العمومى بعد تمام سنة هجرية فى ١٩ أبريل سنة ١٩١٠ ووصل إلى سجن الاستئناف وكان فرصة عظيمة عندما سمح له بقراءة الكتب العلمية والأدبية والدينية ولكن رفض الترخيص له بقراءة الصحف وظل فى سجن الاستئناف أربعة أشهر وأفرج عنه نهائياً فى ١٤ أغسطس سنة ١٩١٠م .

وعندما خرج من السجن أستلم مبلغ ٤٩٨ مليماً أجرته عن الشغل الذى قام به في سجن مصر مدة عام كامل وأرسل رسالة إلى نائب رئيس الحزب الوطنى متضمناً هذا المبلغ تبرعاً للحزب وفى الرسالة : وأى نفع خير وأبقى من المطالبة بدستور يساوى بين الرفيع والوضيع ويؤاخي بين أبناء الوطن ويمتع كل إنسان بالحرية الكاملة ، سواء كانت شخصية أو عمومية ويحفظ للبلاد أموالها ويوفر الخير للصانع والزارع والتاجر والعامل فلا تنقطع بالأول الأسباب عن كسب رزقه وعياله ولا يحرم الثانى أزدراع صنف يعتقد أنه له ربحاً من ورائه .. ولا تقف حركة الأعمال عند الثالث .. وهو لا يجد من يأخذ بيده .. ويكفل للرابع الأعمال فى كل مكان فيعود عليه من وراء مزاولتها القوت والقوة .

حاول أحمد حلمى بعد خروجه من السجن اصدار جريدته القطر المصرى والاستمرار فى رسالتها وخاصة أنه كان قد انتهت الأشهر الستة بتعطيلها الا أن المضايقات والعراقيل ظلت تنصب فى طريقه .. فبعد صدور العدد الأول وهو ما زال فى السجن بعد التوقف كتب فى أعلى الجريدة كلمة لأحمد حلمى «رية الكتاب والخطباء وعدالة الإدارة والقضاء وإحترام الأقوياء حقوق الضعفاء أنها لسبيل الأمم إلى السعادة والارتقاء » .

أستدعاه وكيل السجن الإنجليزى .. وهدده بأن يرسله إلى « ليمان طره » إذا علم أنه كتب سطراً فيها كما استدعاه مأمور السجن مرة أخرى فى ٧ يناير ١٩١٠ ودفع إليه نسخة من جريدته « القطر المصرى » وأشار إلى مقالة فى صدرها عنوانها « الطوالع المشئومة » . وقرأها أحمد حلمى ثم قال .. ماذا فيها : ان كاتبها توخى سرد حوادث تاريخية عبرة وذكرى .. فضحك وقال : ألست أنت كاتبها : قلت كلا . فمن أنبأك هذا ؟ قال بنأنى العليم الخبير .. قلت : لا علم لى الا ما به أعلمتك .

قال . كيف كانت الحال .. فأنا جئت بفلان « مأمور إدارة جريدة القطر المصرى » لتقسم لى أمامه بالشرف أنك لا تكتب للجريدة .. لأن النظار يقولون : أنه لا يوجد فى مصر قلم يكتب مثل هذه المقالة غير قلمك .. فقلت وكيف يقولون ما لا يعلمون ؟ فأكدت له أننى لا أكتب للجريدة شيئاً .

وظلت الجريدة على عهدها الأول تندد بالحكام الطغاة وتقف ضد الاحتلال وتنشر الشعر الوطنى الذى يؤجج الحماسة فى الصدور ويلهب الاحساس بما فيه الوطن من ظلم .

ولكن الوزارة ضاقت بالجريدة ولم تعد تتحملها فأصدرت أمراً باغلاقها فى ٢٢ يناير ١٩١٠ طبقاً لقانون المطبوعات .

وسجل أحمد حلمى تجربته داخل السجن وكشف عن مساوىء السجون المصرية والمعاملة اللاإنسانية التى يتلقاها المسجونين ..

وطالب بإصلاح السجون وضرورة التمييز فى المعاملة بين المسجونين جنائياً والمسجونين سياسياً .

وناشد المسئولين عن السجون بضرورة تخصيص سجناً خاصة للمراهقين والصبية الذين يقل أعمارهم عن عشرين عاماً .

وفيما يلى جانب من ملاحظاته العامة عن السجن التى سجلها بعد خروجه فى كتابه « السجون المصرية فى عهد الاحتلال الإنجليزى » :

ملاحظات عمومية :

أولاً : ان الذين تأمر النيابة بحبسهم تحت التحقيق (وقد يفرج عنهم لعدم ادانتهم) يعاملون معاملة الاشقياء الذين حكمت عليهم المحاكم نهائياً وكل ما هو مسموح لهم به هو تناول الطعام من الخارج ومع ذلك فان أقل مستخدم فى السجن يستطيع حرمانهم من هذه الميزة بمجرد الادعاء بأنه سمع السجين يتكلم مع سجين آخر .

وقد بلغ عدد الذين سجنوا من هذا القبيل فى سنة ١٩٠٩ « التى حبست فيها » ٢٠٤٥ وبلغ عدد الذين حكمت المحاكم ببراءة ساحتهم من هذا العد ٣٨ فى المائة وضمنهم الذين أسفر التحقيق عن عدم أدانتهم وأفرج عنهم بغير أن يقدموا للمحاكمة . فهل من العدل والرحمة أن تعذب الحكومة كل عام نحو

سبعة آلاف نفس بلا ذنب غير أن سوء الحظ أوقعهم فى دائرة اشتباه القائمين بالتحقيق لذلك ينبغى أن يوضع الذين يسجنون برسم التحقيق فى سجون لائقة بمقام الأبرياء ويكون لهم معاملة خاصة ليست كمعاملة المحكوم عليهم وأن يكون الموكلون بهم ليسوا كالموكلين بالمحكوم عليهم كما يجرى فى السجون الأخرى بغير هذه البلاد وأنى انتقد أن يكون سجن الاستئناف هو الخاص بمن يحكم عليهم سياسياً أو عادياً ومن يكونون تحت التحقيق لانه فاسد الهواء مملوء رطوبة قليل النور مضر بالصحة وليس من الانصاف أن يوضع به المجرمون فكيف نسلم بوضع الأبرياء فيه .

ثانياً : رأينا المحكوم عليهم « بالحبس البسيط » فى الجنح والمحكوم عليهم فى المخالفات يعملون أعمالاً شاقة من تنظيف للأرض وتلميعها وكنسها وغسلها وغير ذلك ما يعمل المحكوم عليهم بالسجن تماما ، فأى فرق إذاً بين ما يقصده القضاة من تطبيق القانون فى التفرقة بين الحبس مع الشغل والحبس البسيط والسجن ؟

ونحن نرتقى فى الانتقاد فى هذه النقطة ونعم الكلام على جميع السجون ونسأل واضع نظام هذه المصلحة بأى حق ساغ له أن يسخر المحكوم عليهم فى أعمال الخدم من كنس وتنظيف ونحو ذلك مع أنه فى غير هذه البلاد يناط هذا العمل بمستخدمين لهم مرتبات . فهل مثل هذه الخدمة ما يصلح النفوس ويهذبها إذا كان المقصود بالسجن الاصلاح والتهذيب .

وإذا كان يرى المسجونين الذين تختارهم المصلحة لهذا الغرض من طبقات منحطة فلم لا يدفع لهم أجراً على هذه الأعمال ليستعينوا بها على المعاش بعد أن يفرج عنهم ؟

ثالثاً : رأينا فى السجن العمومى الأشخاص المحكوم عليهم من المجالس العسكرية وكلهم من عساكر البوليس أو من عساكر بلوك الخفر يعاملون معاملة الحيوانات حيث يربطون فى ساقية يديرونها كالثيران تحت لفح الشمس المحرقة صيفاً أو زمهرير البرد القارس شتاء ويرفعون من قاعها المياه القذرة التى يستعملها

جميع المسجونين في قضاء حاجاتهم ومن الغريب انه بعد أن ترغم نفوسهم على هذا الصغار يرفع النير عن كواهلهم ويؤتى بهم للوقوف في الشوارع وملتقى الطرق ويلزمون الشعب بحفظ النظام .

فليت شعرى من أى طينة هؤلاء العساكر ، أليسو من البشر الذى إذا أصابه الهوان انكسر قلبه وآنس في نفسه الانحطاط . ولم لا يعاملون معاملة أخرى غير هذه تكون ملائمة لمعاملة بنى الإنسان يكلفونهم بعد ذلك بأن يؤدبوا الشعب ويعلموه ؟

أليس لدى الحكومة ثمن أربعة بغال تتداور العمل في هذه الساقية المنحوسة من الصباح إلى المساء وثمن البغال هو ١٢٠ جنيهاً على الأكثر لتحفظ بهذا المبلغ الصغير كرامة البوليس المصرى المنتشر من الاسكندرية إلى أسوان ؟ هل الجنوح إلى الشدة يقتضى اخراج الناس من دائرة الإنسان إلى دائرة الحيوان ؟

رابعاً : رأينا القنصليات الاجنبية تتحرى المواسم والأعياد وتوسع على المسجونين من رعيتها في هذه الأيام وأحياناً يصدر العفو عن المحكوم عليهم نهائياً في جزء من المدة بمناسبة الأعياد الأهلية ولكن مصلحة السجون المصرية حذفت من حسابها كل أنواع الأعياد الإسلامية والمسيحية مع أن الوطنيين والأجانب في محل واحد والاختلاط يحدث الغيرة طبعاً بل رأينا بعض المستخدمين يتعمدون التضييق على الوطنيين في مثل تلك الأعياد وخصوصاً الإسلامية منها وشاهدت في أحد الأعياد الوكيل الإنجليزى عاقب سجيناً لأنه سمعه يقرأ القرآن الشريف ولما أفهمه أن هذا قرآن المسلمين قال له (أنت والقرآن في الانفراد) فهل بمثل هذا تصلح النفوس وتهذب ؟

ومن الأمور المدهشة انهم قبل العيد بأسبوع يأخذون في اختزان الخبز ليدخروه في تلك الأيام وقد يتفق أن يكون العيد في فصل الصيف فتعلوه العفونة ويتطرق إليه وبر كنسيج العنكبوت فيكون غذاء العيد شر غذاء يأكله المسجون مع أن الخبز في ذلك الحين كان من القمح فما بالك به الآن وقد صار من أردأ أنواع الذرة السودانية والحلبة وقد قرر أطباء المصلحة أنه لا يؤكل إلا في يوم

خبزه ولكن الأجانب تقدم القنصلية إليهم الحلوى فى أعيادهم وتنوع لهم ألوان الطعام فيا عجباً ثم يا عجباً ؟

خامساً : رأينا خمسة من طلبة المدارس وكلهم من تلاميذ القسم التجهيزى حرم عليهم أن يطالعوا الكتب الدراسية فى وقت الفراغ وكانت المدة المحكوم على كل منهم بها سنتين . أفهل يقصد بذلك اصلاح نفوسهم وتذيبهم . أم يراد أن ينسوا دروسهم خلال تلك المدة الطويلة حتى إذا خرجوا من السجن كان ذكاؤهم والباقى مما تعلموه سلاحاً ماضياً لارتكاب الشرور والتفنن فيها ؟

سادساً : رأيت المراهقين محبوسين مع الرجال وجلهم من فاسدى الاخلاق فتسوء العقبى ولذلك قد تفشى فى السجون « داء وبيل » فهل بذلك اصلاح النفوس وتهذيبها .

لما لا تخصص مصلحة السجون سجناً خاصاً لمن تجاوزا سن البلوغ ولم يتجاوزا العشرين كالسجن المخصص للأحداث أو أشد قليلاً حتى لا يكون السجن واسطة للعلو فى فساد الأخلاق وكيف لا تبحث هذه المصلحة مسألة انتشار الزهرى فى سجونها حتى تعرف كيف يصاب بهذا المرض الخبيث من يدخل سليماً .

هذا ما رأيت ان اختم به هذا الجزء آملاً إلى أولياء النظر إليه بالامعان الذى يستحقه عمل يتعلق بشئون مائة ألف أو يزيدون .



عبد العزيز جاويش



" أيها القلم .. لو كنت سيفاً لأغمدتك في صدور من يحاربوك ، أو سهماً لأنفذتك إلى أعماق قلوبهم .. ولو كنت جواداً لوجدت لك فى ميادين النزال مجالاً .. للكر والفر .. ولكنك ذلك العدو الذى أيسر ما يناله منه عدوه أن يعالجه بالمبرأة فيشنقه أو بالأصابع فيكسره أو يحطمه "



- ١ -

أحد رواد الصحافة المصرية الذى عاش ومات شامخاً .. ظل طوال حياته متمسكاً بمبادئه وأرائه .. وعانى الكثير من جراء ذلك ولكن هذا لم يثنيه عن مواقفه تجاه وطنه .. دخل السجن من أجل رأيه .. متهماً فى أكثر من قضية وخرج منه محمولاً على الاعناق وقلده الشعب أعلى وأغلى الأوسمة .

ورغم أن عبد العزيز جاويش اشتهر بأنه معلماً ومربياً فاضلاً وله منهج تربوى فى التعليم والخدمات الاجتماعية الا انه كان صحفياً عظيماً حمل قلمه واشهره ضد الفساد والاحتلال ولم يخف أو يهاون وحمل مبادىء الحزب الوطنى حزب (مصطفى كامل) فى قلبه وعقله وكانت هى الزاد فى كل مواقفه .. حتى فى أصعب أيامه (السجن) لم يطلب العفو ، لم يقدم استرحاماً وندماً .. فلقد كان مؤمناً بما يكتبه ، و بما يقوله بأنه من أجل مصر ومن أجل مصر يهون كل شىء .

تفتحت عين الشيخ عبد العزيز جاويش على الثورة العرابية ومقاومتها للاحتلال الإنجليزى .. فشرب منها وارتوى بالوطنية الحقة .. وكان شريفاً مخلصاً فى كل مواقفه وحياته ، وعرف طريق الكفاح فى بدايات حياته ، بدأ من دار العلوم ومبعوثاً إلى إنجلترا وأستاذاً للعربية فى جامعة أكسفورد ورائداً للتعليم الحديث فى وزارة المعارف العمومية .

حتى فى ابان إقامته فى بريطانيا لم يتوقف جهاده وكفاحه ضد الإنجليز .. مكثنا فى بلادهم عدة سنين .. فلا نذكر انه مر بنا يوم لم نشتبك فيه مع إنجليزى فى جدل وخصام فى سبيل مصر والمصريين .

وكان دائماً يردد فى كل مناسبة « أما يكفى الاحتلال ما رمى به هذه الديار من النوائب ؟ وهل ذهب عن ذاكرتنا تلك الفظائع الدانشوائية وتبدد الأموال الاحتياطية ، وإعادة قانون الصحافة – وإدخال الحشيش إلى قلب البلاد على المراكب الحربية وتسميته بالاسلحة .. فما لو ارتكبته أمة من الأمم لسار يقبح سيرتها الركبان » .

ولد عبد العزيز جاويش عام ١٨٧٩ فى أسرة تمت إلى أصل تونسى .. هاجر أبوه إلى الاسكندرية فأقام بها وتزوج من أهلها وأنجب فيها أولاده عبد العزيز ومحمد وأحمد وعبد اللطيف .. فاختار عبد العزيز دون أخوته أن يكمل تعليمه بالأزهر .. ثم فارقه بعد عامين إلى دار العلوم وتخرج منها عام ١٨٩٧ .

بعد تخرجه من دار العلوم .. بدأ حياته العلمية معلماً للغة العربية بالتعليم الزراعى ، ثم سافر إلى إنجلترا .. وعاد بعد ثلاثة سنوات وعين مفتشاً بالوزارة .

وكتب أول مؤلفاته « غنية المؤدبين » والمؤدب يعنى معلم النشء .. ونادى فى مؤلفه بادخال طرق التربية الحديثة فى التعليم وحاول من خلال عمله ومؤلفاته بتحديث التعليم واصلاحه .

وكما يقول د . حسين فوزى النجار .. لو لم يكن لجاويش من مأثر الا مأثره على التعليم والعمل على نشره واصلاحه لكفاه ذلك فخراً وخلوداً .

وجذبت الحياة السياسية المضطربة فى ذلك الوقت عبد العزيز جاويش من التعليم إلى صلب السياسة ليكون أحد صانعى هذه الفترة الصعبة فى تاريخ مصر .

عرف عبد العزيز جاويش المناضل الوطنى « مصطفى كامل » فى مؤتمر المستشرقين بالجزائر عام ١٩٠٥ من خلال محمد فريد .. ولكن كانت البداية الحقيقية فى مايو ١٩٠٨ عندما طلبه محمد فريد ليرأس تحرير اللواء .. هجر وظيفته فى وزارة المعارف وأستقبل حياة جديدة محفوفة بالمخاطر كما يقول فى أول مقال له ..

ولعل المقال الأول الذى كتبه فى اللواء يكشف بوضوح لا يكتنفه غموض موقفه من الصحافة الخط الذى رسمه لنفسه .. الصراحة والجهر بالرأى .. الإرشاد العام .. الاستماتة فى سبيل الدفاع عن البلاد .. ولقد أثبتت الأيام أنه كان يعنى كل حرف وكل كلمة سطرها فى مقالته .. فما خط على العهد الذى قطعه على نفسه وظل يكافح ويناضل متمسكاً بمبادئه .

بدأ المقالة بقوله « بعونك اللهم قد استدبرت حياة زادها الجبن وخور العزيمة ومطيتها الدهان والتلبيس فى أسواقها النافقة .. تشترى نفسيات النفوس بزيوف الفلوس وتباع الزمم والسرائر والابتسام وهز الرؤوس .. وبيمنك اللهم استقبل فاتحة الحياة الجديدة حياة الصراحة فى القول .. حياة الجهر بالرأى .. حياة الإرشاد العام .. حياة الاستماتة فى سبيل الدفاع عن البلاد العزيزة .. استقبل هذه الحياة .. بعد أن قضيت فى سابقتها ثمانى حجج بلغت فيها ذلك المنصب .. الذى كنت فيه ما بين محسود عليه ومرجو فيه .. استقبْل هذه الحياة المحفوفة بالمخاطر .. منبريا فى ميدانها .. فأما إلى الصدر وأما إلى القبر موفقاً .. بما أعد الله لعباده العاملين المخلصين من الظفر والفتح المبين عارفاً أن الحى لا يموت الا مرة .. والموت أحلى من حياة مرة .

وكيف لا نقدم أنفسنا قرابين بين أيدى اهرام هذه القطر ونيله ؟ أم كيف لا نصرف كل مرتخص وغال فى سبيل تحريره .. وقطع اليد العاصمة له .. جزاء بما كسبت ، فلنتمسك بذلك المبدأ الشريف ما حيينا ولنعتصم به ما بقينا .. ولنرفع أصواتنا حتى نطرق بها أبواب السماء .. فنستنزل المقت والسخط من دخلوا بلادنا .. وقبضوا بأيدى جبروتهم على نواحينا واستخدموا فى سبيل أصابة غرضهم أفراداً إذا ما لقوكم « قالوا انا لكم .. وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزئون .. أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى .. فما ربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين » .

وتكشف المقالة الوضوح وقوة الضمير الوطنى الذى كان يتحلى به شيخنا جاويش ، فلقد أيد الخديوى شريطة أن يكون حريصاً على مصلحة الأمة .. حيث

كانت في ذلك الوقت العلاقة بين الحركة الوطنية وبين القصر متزنة ولم يكن القصر يعلن عصيانه وهجومه ضد الحزب الوطنى وزعماءه ولم يكن أيضاً يعلن جهراً تأييده ودعمه للحركة الوطنية (موقف الخديوى عباس من الحزب الوطنى وعضويته فيه باسم « الشيخ » ثم انفصاله عنه) ومن هذا يتضح أن عبد العزيز جاويش كان حسه الوطنى مرهفاً وعالياً حين أيد الخديوى بشرط موقفه من مصالح المواطنين والوطن .. ومصلحة رعاياها مجاهداً الإنجليز ما بقوا فى بلادنا .. حاثا على الفضيلة والأخلاق الكريمة .. داعياً إلى توحيد عناصر الأمة على اختلاف مللها ونحلها وتباين مشاربها ولهجاتها ، فاللهم أسألك لساناً ناطقاً بالصواب والحكمة . وقلما لاجوله فى ميادين الغمة ولا علم له بمعاهد الفحش والسباب فما أحوج الأمة إلى كلمة حق يستمعونها . وجميل عظة يعونها .. وما اضمن الجرائد أن تتضمن وتتعاون على البر والتقوى .. وما أخلقها أن تعلن أنها بتفرقها وتخاذلها .. انما تشمت عدوا مبينا وتكمد صديقاً شفيعا فأرسل اللهم على قادة هذه الأمة ومرشديها من عندك روحاً يجمع شتيتها ويوحد كلمتها ويعصم أقدامها من الزلل وآراءها من الخطأ والخطب .. آمين » .

فى هذا المقال وضع الشيخ دليلاً بل دستوراً لنفسه .. كان مرشداً ونبراساً له .. لم يحد عنه وظل مؤمناً متمسكاً به طيلة حياته ..

ولم يمض على عمله بالصحافة الا أيام معدودة حتى واجه المحاكمة .. فى خلال الفترة القصيرة التى ولى فيها تحرير اللواء والعلم .. محاكمات متعددة .. أتسمت بالعنف والقسوة ، فقد كان ذلك طابع الفترة على ضوء الاتجاه الذى رسمه « غورست » خليفة كرومر :

(حوكم جاويش ثلاث محاكمات كبرى) :
الأولى : حادثة الكاملين فى السودان ١٩٠٨ .
الثانية : ذكرى دانشواى ١٩٠٩ .
الثالثة تحسين كتاب وطنيتى وكتابة مقدمته ١٩١٠ .

(فى المحاكمة الأولى حكم بالبراءة وفى كل من الثانية والثالثة سجن ثلاثة شهور) .

وكان جاويش فى كل محاكماته رائعاً وشجاعاً وقوياً ، كان مؤمناً بأنهم إنما يريدون أن يتخلصوا منه بالسجن أو النفى أو أى وسيلة أخرى يدبرونها لمقاومة الأحرار والمناضلين .

ويقول أنور الجندى عنه .. كان يعلم أنه مطلوب للتحقيق فى الغد أو ربما فتشو بيته وطلب لتسليم نفسه .. أو وجد من يراقبه ويحص عليه خطواته .. فما كان ذلك ليصرفه على قيد أنملة عن برنامجه الطبيعى .. ينام ملىء جفونه .. ويؤدى واجباته كما هى ولا يغير من عاداته شيئاً .. فإذا كان خارج المحكمة وعلم بالحكم أسرع من فوره فسلم نفسه لأقرب قسم بوليس .. لا يتردد ولا ينتظر حتى يخطروه .. وقد ألف السجن ولم يعده أمراً مزعجاً بالنسبة له .

المحاكمة الأولى :

فى قضية الكاملين .. هاجم حكومة السودان على تصرفها بالنسبة لزعيم ناحية الكاملين « عبد القادر أمام » الذى ادعى النبوة وتبعه الكثيرون .. فسيرت إليه حكومة السودان قوة ودارت معركة انتهت بمقتل جنود بريطانيا التى لم تلبث أن حشرت قوات ضخمة وأصدرت أحكامها على ٧٠ بالشنق و ١٣ بالسجن ، فلما نشر جاويش هذا الخبر وعلق عليه قدم للمحاكمة .. ومنع من أن يقدم الأدلة والأسانيد التى تثبت صحة الخبر وحيل بينه وبين تقديم الصحف السودانية التى نشرت الخبر .

وبدا واضحاً من سرعة تقديم جاويش للمحاكمة وتحديد جلسة سريعة ومحاولة اخفاء المستندات التى تؤيد رأيه أن هناك نية مبيتة لضربه والتخلص منه فى بدايته التى أثبتت أنه سيكون شوكة فى ظهر الحكومة والاحتلال وأنه مناضل مؤمن عنيد بقضية وطنه .

وقال جاويش أمام المحكمة عبارة واحدة « أننى رويت خبراً بغير قصد » وكانت النيابة العامة قد وجهت إليه تهمة تكدير السلم العام .. ولكن القضاء برأ جاويش فى الدورين الابتدائى والاستئناف .

ولم يتوقف جاويش خلال فترة المحاكمة التى امتدت من مايو إلى أغسطس ١٩٠٨ من نشر مقالاته العنيفة ضد الاحتلال الإنجليزى .. دون أن يجعل لما لقيه من متاعب أثراً فى تخفيف لهجته .

وقد كتب فى جريدة القطر المصرى الذى رأس تحريرها أحمد حلمى عن هذه القضية فى العدد ١٥ فى ٣١ يوليه ١٩٠٨ . مقالاً يوصف المحاكمة عندما بدأت « كان الناس قبل يوم الثلاثاء ٢٨ يوليو لا يعلمون شيئاً عن أمر قضية الصحافة التى أقامتها النيابة العمومية على حضرة الشيخ عبد العزيز جاويش الا أنه نشر فى اللواء يوم ٢٨ مايو أنه حكم بالاعدام شنقاً على سبعين رجلاً من أهالى الحلويين ، أعدم منهم حتى تاريخ الرسالة ٤٠ و ١٣ آخرين بالسجن وأنه نظراً لغلاظة القول فى التعقب على هذا الخبر رفعت عليه هذه الدعوى .

فلما طلعت شمس الثلاثاء أخذ الناس يجيئون من كل حدب إلى محكمة عابدين حتى صاروا يعدون بالمئات داخل المحكمة وبالآلاف فى خارجها وكلهم ينتظرون أن يكشف الغطاء عن سر هذه الدعوى لأن الشيخ عبد العزيز جاويش لم يمض عليه فى الصحافة أكثر من شهر قبل رفع هذه القضية فى هذا الشهر لا يستطيع مهما كان قديراً أن يقلق بال الحكومة أو يجعل البلاد على شفا خطر ، فلذلك كانت هذه القضية محل العجب ولكن يبطل العجب إذا عرف السبب .

وتوصف القطر المصرى المحاكمة بأنه جلس فى كرسى القضاء حضرة محمد بك السبكى ، جلس فى كرسى النيابة حضرة عطية حسنى ووقف مقام الدفاع كل من حضرات محمود بك فهمى وأحمد بك لطفى وإسماعيل بك شيمى ووقف مقام الاتهام حضرة الشيخ عبد العزيز جاويش وبعد اتمام الاجراءات القانونية سردت النيابة أقوالها وخلاصتها أن المتهم يتربص الفرص للطعن على الحكومة السودانية واختلاق المفتريات ضدها للتشهير بها ثم طلبت الحكم عليه بالمادة

١٦٢ و ١٦٠ عقوبات لأنه نشر أخبار كاذبة بسوء القصد ولأنه أهان نظارة الحربية وهى مصلحة من المصالح العمومية ثم عززت ذلك بالأدلة والشرح .

وتضيف القطر المصرى قائله : إلى هنا لم ينجل شيء من غموض هذه القضية ولكن لما وقف حضرة محمود بك فهمى وترافع من أصل الدعوى والدفع بعدم الاختصاص وأحمد لطفى بك وتكلم عن المادة ١٦٢ وشيمى بك عن المادة ١٦٠ كان لأقوالهم البليغة المؤثرة وقع غريب فى النفوس نقول وقع غريب لأنهم كشفوا الغطاء عن أمور لم يكن يعلم بها الجمهور .. كشفوا الغطاء عن أن القنصلية الفرنساوية لا تتأخر عن التخلي عن أحد أتباعها أرضاء للسياسة .. كشفوا الغطاء عن أن السياسة جزار شاهر حديثه لا يهمه الا أن يذبح ويسلخ ويقطع ويبتر مقابل منفعة له من وراء عمله .. كشفوا الغطاء عن أن حكومتنا المصرية لها أعمالاً فى الخفاء وتتهدد الحرية والنظام وتجعل الناس فى غير أمن على أنفسهم .. كشفوا الغطاء عن أن المرء فى مصر لا يكون آمنا من افتضاح أسراره إذا وسط البريد فى نقلها .. كشفوا الغطاء عن أن رجال الحكومة الوطنيين ليسوا الا صوراً تتحرك بلوالب من الخارج وفى حركاتها لا يراعون ضمير ولا ذمة .

كشفوا الغطاء عن أن نظارة الحربية عدم – وان وجودها حمل ثقيل على كاهل الأمة لا أن الأمر والنهى بيد الحكومة السودانية .: كشفوا الغطاء عن أن الأمة المصرية كلها مسخرة أحوالها ودمائها لخدمة المطامع الإنجليزية .. كشفوا الغطاء عن أن هذه القضية ان كانت سياسية الا أن الأغراض الذاتية تطرفت إليها .. وان النيابة لم تكن حرة فى تحقيقها .. كشفوا الغطاء عن أن الأسئلة التى توجه إلى ناظر الخارجية لها ظاهر وباطن وباطنها شر من ظاهرها ، وتكشف هذه المقالة عن الفساد الذى استشرى كل أجهزة الدولة سواء النيابة أو البريد حتى وزارة الحربية كانت غير موجودة بل هى شكلاً فقط .. وأن رجال الحكومة عبارة عن قطع شطرنج تتحرك من الخارج لمصلحة المحتل الأجنبى .. فى ظل هذا الجو والمناخ الفاسد .. كانت تجرى محكمة عبد العزيز جاويش .. يدافع عنه محامون شرفاء مؤمنين بقضيته ورسالته .. وتستطرد القطر المصرى فى مقالتها ..

وفي مساء الثلاثاء ٢٨ يوليه ١٩٠٨ .. تمت المرافعة وأرجىء النطق بالحكم إلى يوم الثلاثاء المقبل فخرج الشيخ جاويش بعد انزوائه في غرفة القاضي وقتاً غير قصير خوفاً من تلك الأيدي التي تريد أن تعرب عن تلهف القلوب ولكنه لم يكد يصل إلى عتبة الباب حتى حمل على أعناق الحاضرين ونابوا في جر العربة مناب الجياد بين التهليل والتصفيق .. فلماذا ؟ هل قام الشيخ عبد العزيز جاويش بالمعجزات وأتى بالآيات البينات كلا .. وانما هو رجل جلس في مركز يمثل اليوم مبدء الحزب الوطني وتمثيل هذا المبدأ لا يتوقف على رجل بعينه وانما كل خادم له مكرم مثل هذا الاكرام عملاً بقول فقيه الوطن المرحوم مصطفى كامل باشا ..

إذا كنتم تكرمون شخص فأنا لست موافقاً لكم على ما تعملون وان كنتم تكرمون المبدأ الذي أعمل له فأني موافق لكم واستحثكم عليه بل هذا هو الذي يجعلني ابتهج وأسر بعملكم ولا جرم أن الشيخ عبد العزيز جاويش يناجي نفسه في السر والعلن بمثل هذا القول ، ولذلك يحق لنا أن نشكر للذين اجتهدوا الحمية في مظاهراتهم للمبدأ الذي يخدمه الحزب الوطني .. وهو مبدأ تحرير البلاد في استغلال الوطن المحبوب .

ولننظر إلى ما حدث يوم الثلاثاء يوم النطق بالحكم في المحاكمة .. ولنترك أيضاً جريدة القطر المصري لتصف وتحكي عن هذا اليوم .. انعقدت محكمة الجنح يوم الثلاثاء الماضي في محكمة عابدين بعد أن اتخذت محافظة العاصمة استعداداً فوق العادة ذلك أنها قبضت على أكثر من ألف شخص وسجنهم في سجون الأقسام لأنهم من المشتبه في أحوالهم وأمرت بلوك خفر السواري وبوليس العاصمة كله بالوقوف في الشوارع بين إدارة اللواء ونادى الحزب الوطني والمحاكمة أعطت كل واحد من العاسكر البيادة عصا وقاد هذه القوة وكيل الحكمدارية بنفسه هو وضابطه ثم أمرت أن لا يدخل الجلسة غير رجال الصحافة أما تلامذة المدارس وغيرهم فلا يدخلون ولما إنعقدت الجلسة أصدرت المحكمة الحكم الآتي .. فبناء على هذه الأسباب حكمت المحكلمة :

أولاً : باختصاصها بنظر هذه القضية .
ثانياً : براءة الشيخ عبد العزيز جاويش من تهمة نشر الأخبار الكاذبة طبقاً للمادة ١٦٢ .
ثالثاً : يدفع غرامة قدرها عشرون جنيهاً طبقاً للمادة ١٦٠ مع الزامه بالمصاريف .

— ٣ —

كانت لبراءة الشيخ جاويش والحكم الذى صدر لصالحه وتبرئته أثراً كبيراً فى إلهاب وتعبئة المشاعر الوطنية ضد القصر والاحتلال الإنجليزى ، وبدأت الصحف تصحو صحوة وطنية فى مناهضة الحكم والاحتلال .. وانتشرت المقالات التى تهاجم وتعترض ..

وكان لا بد من أتخاذ التدابير لايقاف هذه الصحوة والتصدى لصحف الحزب الوطني وقصف الأقلام التى أصبحت مصدر خطر على النظام وكان قلم جاويش أحد المطلوبين لقصفه بل وتدميره .

وأتجه الرأى فى دوائر الاحتلال إلى ضرورة إعادة قانون المطبوعات الصادر فى ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ وهذا القانون يفقد الصحفين كل ضمان ويجعلهم تحت رحمة الإدارة مباشرة بحيث يمكن تعطيل أى جريدة بدون محاكمة وتنص المادة ١٣ على أنه « يسوغ محافظة على النظام العمومي والأدب والدين تعطيل أو قفل أى جريدة أو رسالة دورية بأمر ناظر الداخلية بعد انذارين ويسوغ أضافة غرامة من خمسة جنيهات إلى عشرين جنيهاً لكل انذار يصدر .. وإذا استمر صدور الجريدة أو الرسالة بعد تعطيلها أو قفلها يعاقب كل من محررها وصاحب الامتياز بالغرامة وتغلق المطبعة التى طبعتها بأمر من ناظر الداخلية .. وبذلك الغت

الضمانات التي كانت تتمتع بها الصحافة أمام المحاكم وأصبحت في يد الحكومة .

وقد أشار غورست المعتمد البريطاني في تقريره عن عام ١٩٠٩ إلى أن هذه هي الطريقة الوحيدة التي يستطاع بها مراقبة الصحافة ولا يترك سبيلاً للمظاهرات .. وأنه فعال في منع وقوع الجريمة .. وقد بدت البوادر لهذا الاتجاه كوسيلة لايقاف حملة جاويش في اللواء والعلم على الاحتلال .

ولم يكتف الأمر بإعادة هذا القانون السيء .. بل أتجه الرأى إلى وضع نظام لمحاكمة الصحفيين يفقدهم الضمانات التي كان قانون العقوبات يخولها لهم .

وكانت محاكمة الصحفيين على درجتين ابتدائية واستئنافية .. وظهرت فائدة ذلك النظام في محاكمة الشيخ جاويش حيث حكمت محكمة أول درجة بتغريمه عن أحدى التهمتين وفي محاكمة ثاني درجة رفعت الغرامة بتبرئته من التهمتين وكان من شأن هذا النظام اطالة مدة المحاكمة فيزداد اهتمام المواطنين بالحركة الوطنية ويتطلعون إلى أبنائها وكانت المرافعات التي تلقى في المحكمة بمثابة خطب وطنية .. فظهر في ١٦ يونيه ١٩١٠ قانون إحالة جنح الصحافة إلى محكمة الجنايات للحكم فيها حكماً نهائياً ، ولعلنا نشير هنا في عجالة إلى الحملة التي شنتها جريدة اللواء على إعادة قانون المطبوعات والعمل به في ٢٥ مارس ١٩٠٩ .. واتهمت اللواء الحكومة بأنها تخشى ثورة الناس لسوء تصرفها وأن الهدف من إعادة القانون هو أن الحكومة الموالية للاحتلال إنما ترغب في أحداث مسائل جسام لا تجرؤ عليها والأقلام حرة مشهرة تكتب ..

والمدهش حقاً أن بعض الصحف كالمؤيد والجريدة ألقت التهمة على اللواء بأنها هي المسئولة والسبب الرئيسي وراء إعادة قانون المطبوعات بما تكتبه من مقالات مملوءة بالجرأة والعنف ضد الحكومة والاحتلال .

ولكن الشيخ جاويش لم يدع هذا الاتهام يمر مرور الكرام بل تصدى له وتصدى لهؤلاء في مقال نشر في اللواء – ٢٦ مارس ١٩٠٩ – قال فيه :

« أيها القلم .. لو كنت سيفاً لأغمدتك في صدور من يحاربوك ، أو سهماً لأنفذتك إلى أعماق قلوبهم .. ولو كنت جواداً لوجدت لك في ميادين النزال مجالاً .. للكر والفر .. ولكنك ذلك العدو الذى أيسر ما ينال منه عدوه أن يعالجه بالمبراة فيشنقه أو بالأصابع فيكسره أو يحطمه .

أيها القلم .. استهانوا بقوتك .. وأمنوا جانبك .. فمدوا إليك يد مجرمة .. ما كان أولاها أن تقطع .. مدوا إليك أيديهم فأفاضوا من معينك .. وأسكنوا من صريرك .. وأوقفوا من حركتك .. وقلوا من حدتك .. كفروا بنعمتك التى طالما منحتهم .. وضللوا من حكمتك التى كثيراً ما أفادتهم .. كم بلتك الليالى بالأرق .. والأيام بالقلق .. وكم رمتك الدنيا في سبيل هدايتهم بالمحن والفتن .. وأنت جميل الغرض .. نبيل القصد .. تسهر وهم نائمون .. وتجرى وهم قاعدون .. لم يزدهم نورك الا ضلالاً ولا علاجك الا اعتلالاً ولا هدايتك الا خبالاً ولا اسعافك الا وبالاً .. واقتربت منهم فأبعدوك .. وانطلقت ألسنتهم فأخرسوك .. وحاولت سلامتهم فكسروك .. وحنوت لهم فكدروك وأحببتهم فأماتوك .. وانتشلتهم فقبروك .

أيها القلم .. أسكون بعد حركة .. أصمت بعد إرشاد .. ألك كادوا أم لأنفسهم ؟ وعليك خرجوا أم على وطنهم وأمتهم وعنك انصرفوا أم عن رشدهم ؟؟

أيها القلم .. أهذا آخر عهدك بالقراطيس .. أهذا آخر عهدك بأنامل الكاتبين ؟ أهذا آخر أيامك بالدفاع عن بلاد سقاك نيلها وغذاك طيب تربتها ؟

أيها القلم .. تشيعك اليوم أفئدة أيقظتها .. وهمم أعليتها ووطنية أودعتها قلوب الطاهرين من الثابتين فلتكن أيها القلم كما شاءوا لك .. أما نائماً إلى حين أو ميتاً أبد الأبدين .. فقد تركت بعدك عيوناً لا يأخذها النوم .. وقلوباً لا يملكها اليأس .. وأيدياً لا تخاف السلاسل والأغلال .. وأرواحا تغذى الحرية والاستقلال وأنت يا رب القلم .. أصبر على ما سينزل بك وأنت رابط الجأش .. قوى الفؤاد ثابت العزم فلا تزعجك نيران الاستبداد ولا ترهقك حكومة الأفراد فكم ابتلى

قبلك المصلحون .. وكم أعنت فى سبيل بلادهم العاملون .. لا يصرفك عن تأييد مبادئك والدفاع عن عزيز وطنك ما يرجف به المرجفون فيد الله فوق أيديهم والله يهدى كيد الخائبين .

المحاكمة الثانية :

لم يكاد يخرج الشيخ جاويش من معركة حتى يجد نفسه فى معركة أخرى ومعركته الثانية والتى أدت به إلى المحاكمة والتى سميت بذكرى دانشواى ١٩٠٩ .. فلقد كان للحزب الوطني وصحفه ومقالات مصطفى كامل أثر واضح فى الرأى العام الداخلى والخارجي وأثمرت هذه الحملة أجبار بريطانيا على سحب معتمدها كرومر .. وفى ذكرى دانشواى ١٩٠٩ كان بطرس غالى رئيس المحكمة المخصوصة التي علقت المشانق لأهالى دانشواى كان رئيساً للنظار .. وفتحى زغلول عضو محكمة دانشواى رقى إلى وكيل نظارة الحقانية .

وفى هذه الذكرى وكعادة الحزب الوطنى الاحتفال بها .. كتب الشيخ جاويش مقالاً عنيفاً ضد كل من بطرس غالي وفتحي زغلول تضمنه أقسى عبارات اللوم والتجريح والاتهام .. وكان لدى الرأى العام قناعة بأن بطرس باشا تولى رئاسة النظار بعد أقصاء مصطفى فهمي ثمناً للخيانة وموقفه فى محكمة دانشواى .

كتب جاويش يقول « سلام على أولئك الذين كانوا فى ديارهم آمنين مطمئنين .. فنزل بهم جيش الشؤم والعدوان فأزعج نفوسهم وأحرق حصادهم .. فلما هموا بصيانة أرزاقهم التى عملوا فى سبيلها بأجسامهم ودابتهم .. قيل أنهم مجرمون .. فسيقوا فى السلاسل والاغلال ثم صلبوا على مرأى ومسمع من زوجاتهم وأمهاتهم وبناتهم وعيالهم وأصدقائهم وجيرانهم .. سلام على تلك الأرواح التى أصر انتزاعها بطرس غالى رئيس المحكمة المخصوصة القضائية من مكانها فى أجسامها .. قبضها بيده فقدمها قرباناً إلى ذلك الجبار الظالم الغاصب القاهر القائم فى بلادنا ..

سلام على أولئك الذين وقف هلباوى بك فثار فيهم ثوران الجبارين .. ثم انثنى على رقابهم فقمعها وعلى أجسامهم فمزقها وعلى دمائهم فأرسلها تجرى فى الأرض تلعن الظالمين وتتوعد الاثمين ..

واتهم جاويش باهانة رئيس مجلس النظار ووكيل الحقانية وقدم للنيابة العامة وجاء فى القرار أنه نسب إلى عطوفة الباشا انتزاع أرواح بريئة بقبضته ليقدمها قرباناً للورد كرومر والطعم فى عطوفة الباشا وسعادة فتحى باشا بأن الذى أنطقهما بهذا الحكم الجائر هو رغبتهما فى المناصب ورهبتهما من عظمة الاحتلال وغير ذلك من ألفاظ السباب والفحش ترميهم بخيانة بلادهم وبيعهم دمهم .

وفى ظل هذا الجد وفى ظل إعادة قانون المطبوعات .. وضعت الحكومة كافة القيود التى تكفل لها الحكم بالادانة واعتبار الحكم نهائيا منذ النطق به .

وعندما صدر الحكم بسجنه ثلاث شهور .. استاء المواطنون وانهالت البرقيات بالاحتجاج واستمرت أياماً طويلة تغطى أعمدة كثيرة من صحف الحزب الوطنى .

ولما حان موعد الافراج عنه أخرج فى منتصف الليل حتى لا يستقبله المواطنون وحمل فى عربة تحت جنح الظلام إلى بيته واحتفل بتكريمه فى فندق شبرد وأهدى إليه الوسام الوطنى هدية الشعب الذى اشتركت جميع طوائفه فى تقديمه على نحو رائع ويتكون الوسام من ثلاث قطع من الذهب صنعه محمد على الجوهرى بالصاغة ، كما أهدى إليه طبق من فضة عليه محابر من خالص اللجين ومعها أدواتها .. وقد احتشدت الجماهير فى الطرقات المتصلة بالفندق مزدحمة بعشرات الألوف من المتحمسين .

وعن الوسام قال جاويش فى حفل تكريمه .. أنه لا يتلقى الوسام لأنه من الذهب الوهاج .. بل لأنه كرامة ولا يأبى الكرامة إلا لئيم .

المحاكمة الثالثة :

واستمر جاويش في رسالته لم يثنيه عن المضى بها ومحاربة الاحتلال والفساد والحكومة الخديوية شهور السجن وقضبانه بل زادته عزماً واصرار على المواصلة والتمسك بمبادئه .

وفى أوائل ١٩١٠ حقق مع الشيخ جاويش فى مقتل بطرس باشا حيث حاول البعض أن يشير بأصابع الاتهام إليه متحججين فى ذلك بمقالاته ومواقفه ضد رئيس النظار وعلاقته وصلته بإبراهيم ناصف الورداني أحد شباب الحزب الوطنى والمتهم بقتل بطرس غالي .. ولكن لم ينجح أعداءه فى إلصاق التهمة له وخرج منها ... وأخذوا يتحينوا الفرص لقصف قلمه والنيل منه لسجنه .. وقدم للمحاكمة مع زميله محمد فريد بتهمة كتابة مقدمة ديوان وصية على الغاياتي والذى نصحه جاويش بأن يفر سريعاً مختفياً عن الأنظار ، ومحمد فريد كان غائباً عن مصر فى رحلة إلى أوروبا لذلك وجهت المحاكمة إلى رجل واحد « جاويش » محرر جريدة العلم والمقيم بالعباسية بجهة ميدان الحرية بملك الشيخ عبد الرازق عوض .. وقد كان قد نشر جميع قصائد الديوان فى صحيفة اللواء والعلم .. ونشر مقدمات الديوان « بالعلم » .

ووجهت النيابة الاتهام إلى جاويش بأنه مجّد الديوان وحسنه في مقدمته وحض على قراءته وبذلك اعتبر مسئولاً عن الجرائم التى كتبت فيها القصائد والتي وصفت بأنها تحض على القتل وكراهية الحكومة وتحسين الجريمة واعتبر فاعلاً أصلياً مع الغاياتى .. لاتيانه عملاً من الأعمال المكونة لهذا الكتاب وشريكاً للمؤلف وذلك بمساعدة الفاعل مع علمه بالجريمة وعلى ترويج ونشر هذا الكتاب ونظرت القضية فى ٦ أغسطس ١٩١٠ وقال الدفاع :

أن المقدمة التى كتبها جاويش قبل فراغ على الغاياتى من تحرير كتابه .. ان القصد منها ليس تقريظ الكتاب .. بل الحديث عن الشعر وتأثيره .. وبذلك لا

يجوز اعتباره فاعلاً أصلياً فى تلك الجرائم بغرض وجودها .. وصدر الحكم بحبسه ثلاث شهور .

وأمضى جاويش فى السجن المدة رسالة وخرج وكتب مقال بعنوان « ما هى علتنا الحقيقية ؟ »

ولكن أدرك جاويش أنه أصبح الهدف المنشود للاحتلال ولقصر الخديوى وأنه لن يسلم من أيديهم فرحل إلى الاستانة والتقى بمحمد فريد هناك ولكنه ظل هناك مدافعاً عن حق مصر زائداً عن العالم الإسلامى .

وفى الأستانة لم يتوقف أو يبتعد عن الصحافة بل أصدر هناك صحيفتا « الهلال العثمانى » و « الحق يعلو » يتابع على صفحاتهما ما كان يدعو إليه فى صحف الحزب الوطنى .. فلقد كانت دعوته الوطنية مقاومة الاحتلال البريطانى لمصر ودعوة العالم الإسلامى لمقاومة النفوذ الاستعمارى الذى يطبق على أنفاسه والتصدى له بالعلم والمعرفة والتعليم الحديث والأخذ بأسباب الارتقاء والتمدن .

ولقد كان فى هجرته أشد منه فى وطنه لا يعرف للراحة طعماً ولا للتوانى فى خدمة مصر اسماً .

وعين جاويش رئيساً للجنة الثقافة الإسلامية بتركيا وبقى بها عاماً وبعض العام ولكنه قرر العودة إلى مصر بعد أن رأى مصطفى كمال يقود تركيا إلى اتجاه لا يرضيه ولا يرضى عنه .. ولم تأذن السلطات المصرية بالعودة فدخل مصر سراً دون أذن .. ولم يلبث خبر وصوله أن شاع .. وأعلنت الوزارة أنها لن تتعرض له إذا ظهر ورشحه الحزب الوطنى لدائرة الجمرك فى أول انتخابات بعد إعلان دستور ١٩٢٣ .. وكان الوفد قد رشح لها محمد سعيد باشا وزير الداخلية ووزير الحقانية فى وزارة بطرس غالى ثم رئيساً لمجلس الوزراء « النظار » بعد اغتيال بطرس غالى .

خاض جاويش المعركة الانتخابية ففشل كما فشل كل مرشحى الحزب الوطنى الا عبد اللطيف الصوفاني .. ولم يمضي وقت طويل آب فيه جاويش إلى الكتابة في صحف الحزب الوطنى حتى وقع الاعتداء على سعد زغلول فى محطة « باب الحديد » وحامت الشبهات حول الحزب الوطنى فقبض عليه مع من قبض عليهم من رجاله حتى زالت الشبهه فأفرج عنهم .. وكانت تلك خاتمة حياته السياسية .

عباس العقاد



" إن الأمة على استعداد لسحق أكبر رأس فى البلد تحاول أن تعبث بدستور الأمة أو تلغيه "



— ١ —

عندما نتناول شخصية العقاد فى هذا الكتاب نقف طويلاً أمام شخصية متعددة المواقف والمواهب .. شخصية عظيمة فى كل طريق سلكته وفى كل رسالة حملتها ..

فهو الشاعر .. الكاتب .. الفيلسوف .. الصحفى .. السياسى الذى قدر لاسمه أن يتخطى حدود الزمان والمكان .. وهو علم من أعلام الهداية التى أنارت مؤلفاته طريق الهداية وتقدير العظمة والبطولة في مختلف نواحيها .. فقد كان العقاد كالبحر بعيد الأعماق تنكسر على شاطئه الطويل الممتد الأمواج المحمومة ، والعقاد الذى نعيش معه فى هذا الكتاب .. العقاد الصحفى ولأن السياسة بيت الصحافة فلا بد أن نتعرض لبعض الجوانب السياسية فى حياة العقاد .. ولكن تركيزنا سوف ينصب على البداية الصحفية ومعاركه ومقالاته التى أدخلته السجن ومحاكمته .

والحقيقة أن العقاد كان فارساً بكل ما تحمل الكلمة من معنى فلم يكن ينتهى من معركة حتى يدخل الأخرى ، ولقد قال عنه الدكتور لويس عوض .. أنه هرقل الجبار الذى يسحق بهراوته الشهيرة الأفاعى والتنانين والمردة وكل عناصر الشر في الحياة ..

قال عنه سعد زغلول .. « أديب فحل له قلم جبار ورجولة كاملة ووطنية صافية واطلاع واسع .. ما قرأت له بحثاً أو رسالة فى جريدة أو مجلة الا اعجبت به غاية الاعجاب وهو لا يعالج موضوعاً واحداً الا أحاط به جملة وتفصيلاً .. احاطة لا تترك بعدها زيادة لمستزيد .. وله أسلوب أدبى فريد » ..

عندما اختلف مع مصطفى النحاس زعيم الوفد حول سياسته واحتد النقاش بينه وبين النحاس بحضور سكرتير الوفد وبعض أعضائه ذكره بأنه زعيم الوفد .. فقابل العقاد احتداده وأجابه قائلاً :

« انك زعيم الوفد لأن هؤلاء الذين أجلسوك على هذا الكرسى أما أنا .. فان قلمي وحده هو الذى وضعنى فى مكان قدره رئيسك سعد زغلول وقدرته الأمة » .. كان عباس العقاد مؤمناً بالحرية فى أقبح أوصافها خير من الاستبداد وقد شبع العالم من عيوب الحكم المطلق ألوفاً بعد ألوف السنين .

ويحدد عباس العقاد رسالته أو طريقته فى العمل العام والصحافة فى كتاب « أنا » فيقول :

لقد حاربت الطغيان وحاربت الفوضى .. لقد حاربت رؤوس الأموال وحاربت مذاهب الهدم والبغضاء .. لقد حاربت التبشير وحاربت الانكار والجحود .. لقد حاربت الأحزاب وحاربت الملوك .. لقد حاربت هتلر ونابليون وحاربت المستعمرين فى صفوف الديقمراطيين .. لقد حاربت أعداء الأدب المسمى بالقديم وحاربت أصدقاء الأدب المسمى بالجديد .. لقد حاربت الصهيونية وحاربت النازية أكبر أعداء الصهيونية ..

وكاتبنا الكبير وهب لحياة القلم والصحافة منذ الصغر .. بدأت حياته الصحفية مبكرة من أيام الطفولة ولم يكن تخطى العاشرة من عمره .. فى كتابه « أنا » يقول اتجاهي إلى الصحافة أو إلى الكتابة على الأصح قد تلاقت فيه كلمات التشجيع ومؤاتاة الظروف والرغبة الكامنة فى الطوية من أيام الطفولة ولا أقول من أيام الصبا أو الشباب لأننى عرفت أننى أحب الكتابة وأرغب فيها قبل العاشرة .. ولم انقطع عن هذا الغور بعد ذلك إلى أن عملت بها واتخذتها عملاً دائماً مدى الحياة ..

ويؤكد بدايته الصحفية المبكرة وأنه رهن مستقبله بالقلم ما كتبه فى « كتاب حياة قلم » أننى منذ بلغت سن الطفولة وفهمت شيئاً يسمى المستقبل لم أعرف لى أملاً فى الحياة غير صناعة القلم ولم تكن أمامى صورة لصناعة القلم فى أول الأمر غير صناعة الصحافة .

ولعل الموقف البسيط الذى عاشه العقاد فى صغره يفسر لنا شخصيته من حيث تأثره بالنديم وحبه للصحافة ونزعة المعارضة التى بدت فيه واضحة فى هذا السن

المبكر .. فلقد قرأ العقاد كل الصحف الموجودة لديهم فى دولاب المنضرة وخاصة صحف عبد الله النديم التى لفتت نظره وجذبته إليها لما يكتب فيها وما تحمله من عناوين بارعة .. وجدتنى ذات يوم أقطع الورق قطعاً على قدر المجلة وأعمد إلى مكان العنوان منها فأكتبه بخطى متأنقاً وأعارض عنوان الأستاذ بعنوان التلميذ .

أما المقالة الافتتاحية فقد كانت أيضاً من قبيل المعارضة لمقالة من أشهر المقالات التى تردد صداها زمنا فى البيئات المصرية .. وهى المقالة التى جعل عنوانها « لو كنتم مثلنا لفعلتم فعلنا » فكتبت مقالى الافتتاحى وجعلت عنوانه « لو كنا مثلكم ما فعلنا فعلكم » .

كانت أول محاولة للعقاد بالصحافة اصدار صحيفة التلميذ وهو لم يتجاوز الثانية عشرة من عمره .. ثم اصدرت من صحيفة التلميذ المخطوطة بضعة اعداد لم يكن لها من قراء غير زملائى فى المدرسة وأقاربى المشجعين أو المتندرين المتفكهين ، وفكر العقاد وهو فى السادسة عشرة من عمره – عام ١٩٠٥ وأبان اشتغاله فى مدينة « الزقازيق » فى هجرة وظائف الحكومة والانتقال إلى القاهرة ، واصدار مجلة أسبوعية باسم « رجع الصدى » وقد دفعه إلى هذا التفكير ما لقيه من اعجاب وتشجيع من بعض أصدقائه المتأدبين بقصيدة شعرية نظمها وطبعها بالزقايق وقدر العقاد لهذه المجلة أن تصدر فى ثمانى صفحات يقوم هو وحده بتحريرها وتمويلها .. ولأى أن مرتب شهر واحد يكفى اصدارها .. وكان راتبه فى ذلك الوقت خمسة جنيهات وقد دخلت الفكرة فى طور التنفيذ .. فأخطر الحكومة وأعد تبويب المجلة وتقسيمها .. كما أعد مادتها التحريرية .. وقدم القاهرة لاستشارة أحد أصحاب المكتبات قبل الشروع فى الطبع .. وقد جاءت النصيحة بعدم « ترك الميرى » وعلى ان الفرصة أتت العقاد .. وودع العمل الحكومى بالاستقالة وعمل فى صحيفة الدستور مع محمد فريد وجدى الذى كان له أثر كبير فى حياة العقاد الصحفية وفى الدستور مارس جميع نواحى العمل الصحفى المعروفة حين ذاك .. من جلب للأخبار .. إلى تحريرها .. إلى مراجعة الرسائل الواردة إلى الصحيفة .. إلى ترجمة برقياتها الخارجية الواردة باللغة

الإنجليزية .. إلى العمل كمراسل خاص ، وبدأ نجم العقاد الصحفي يصعد ويلمع في الأوساط الصحفية والسياسية وخاصة بعد الحديث العظيم الذى أجراه مع سعد زغلول .. فلأول مرة يسمح سعد لمندوب صحيفة .. لا أن يسأله .. بل يناقشه .. ومن هذه المناقشة خرج العقاد بالحديث الصحفى المدوى الذى لم يجر حديثاً صحفياً قبله ولا بعده .

وما أن قرأ سعد الحديث بعد نشره وتعليق العقاد عليه حتى قال لرفاقه : أن هذا الصحفى قد استطاع أن يعبر فى تعليقه عما أحجمت عن قوله .. وأنه لكاتب جبار .. وقبل أن نناقش تأثر العقاد بمحمد فريد وجدى صاحب صحيفة الدستور يجب أن نشير هنا إلى شخصيات كانت لها الأثر الكبير فى تكوين شخصية العقاد وتوجيه منهجه في الحياة .. وأول هؤلاء الامام محمد عبده ، ولندع العقاد يتحدث عن ذلك فى كتاب « أنا » فيقول « الشيخ محمد عبده فى اعتقادى أعظم رجل فى مصر وما جاورها منذ خمسة قرون .. وقد أعجبت به لأننى سمعت بذكره في مجلس الأستاذ الجداوى مرات .. وكان محبوبا فى بلدتى أسوان على الرغم من الضجة التى شنها عليه حساده والجاهلون بفضله ..

ومن حظي الحسن أننى سمعت به فى تلك الأيام فراقنى أن أقتدى به فى غيرته على الحق ونجدته للضعيف وقلة أكتراثه للقيل والقال .. واطلعت على معظم ما كتب فى شئون الدين والدنيا .. ولكننى أعجبت بخلقه فوق أعجابى بعلمه فان الاقتداء بخلقه نافع لكل إنسان .. وأنا مدين بخطتى فى السياسة الوطنية لاعجابى بالشيخ محمد عبده ومريديه » .

والشيخ محمد عبده هو أحد زعماء الثورة العرابية وأحد الذين أكتووا بنيران الفشل .. وأحد الذين انتهوا فى آخر الأمر إلى أنه لا بد من غوصة المعارك الجزئية المختلفة ما دامت الثورة الشاملة قد فشلت .. وكانت معركته الجزئية هى ازالة التناقض الشكلى الذى أقامته الرجعية بدون مبرر حقيقى بين الإسلام والحضارة الغربية ، والشيخ محمد عبده كان ينادى بتجديد التراث العربى الإسلامى حتى يتلائم ذلك التراث مع روح القرن العشرين .. ومن الذين أثروا

فى العقاد بالرغم من أنه لم يكن القدوة له عبد الله النديم ويقول العقاد عنه « هنالك مشابهات عديدة بين النديم وبينى لا أدرى هل جاءت من وحى القدوة الخفية أو جاءت مصادفة بغير قصد منى ولا من أحد .. فقد تعلمت صناعة التلغراف كما تعلمها النديم .. واشتغلت بالتعليم فى مدرسة خيرية كما اشتغل النديم .. وجربت الاستخفاء على الطريقة البولسية أكثر من مرة فى أبان الحرب العالمية الأولى .. وكذلك فعل النديم عند مطاردته فى أعقاب الثورة العرابية .. ولكننى مع هذه المشابهات لم أشعر من قبل ولا أشعر الآن بأن الرجل قدوتى المختارة بين أمثلة النبوغ التى أتمناها أو بين الشخصيات المثالية التى أجلها وأحب أن أنتمى إليها .. وأحسب أن المرجع فى هذا الاختلاف إلى سببين أحدهما يرجع إلى الأحوال العامة والآخر يرجع إلى المزاج الشخصى الذى فطرت عليه .. وأحسبنى لم أفضل الأستاذ الامام محمد عبده على صاحبنا النديم الا لسبب من جملة أسباب ترجع إلى هذا المزاج فان وقار محمد عبده هو القدوة التى أرتقيها حين أنظر إلى النديم فيظفر منى بالثناء ولا يظفر منى بالاقتداء » .. وكلاهما فيما عدا هذا الخلق .. صنوان ينتميان إلى الثورة العرابية وإلى مدرسة جمال الدين وإلى العمامة والبيئة الأزهرية .

أما محمد فريد وجدى فكان الأثر الكبير فى حياة العقاد وفى رسم منهج رسالته وعمله فى الصحافة .. فالعقاد يقول فى كتاب « أنا » : أننى لأحمد الله أن كانت بداية عملى المنتظم فى الصحافة مع رجل كالأستاذ وجدى رحمه الله قليل النظير فى نزاهته وصدقه وغيرته على المصلحة القومية واستعداده للتضحية بماله وراحته فى سبيل المبدأ الذى يرعاه ولا يتزحزح عنه قيد أنملة .. فقد عطل صحيفته وبين يديه عرض سخى من جماعة « تركيا الفتاة » التى أرادت أن تتخذ منها لسان حال لها فى مصر والشرق باللغة العربية وهذا غير العروض السخية التى توالت عليه من جانب « المعية الخديوية » فأقدم على تعطيل الصحيفة لكيلا يخالف عقيدة من عقائدها السياسية مرضاة لهؤلاء أو هؤلاء وباع كتبه ليؤدى حساب العمال والصفافين والموظفين مليماً بمليم .

ولذلك نجد كتابات العقاد وخاصة فى الدستور متأثرة إلى حد كبير باتجاهات محمد فريد وجدى وأحيانا مطابقة لها ، هذا بالرغم مما ذكره العقاد من أنه كان مستقلا فى كتاباته عن محمد فريد وجدى وتبدو مظاهر هذا التأثر فى شيوع الطابع الدينى والأخلاقى على كتاباته الصحفية .. ودفاعه عن مبادىء الحزب الوطنى على أساس أنها تقوم على الاعتدال السليم من أجل تحقيق استقلال البلاد .. وقف العقاد موقف فريد وجدى نفسه من كلا الوزارتين الفهيمية والبطرسية .

كانت أيام العقاد كلها معارك .. فلم يكد ينتهى من معركة حتى يدخل فى الأخرى كما ذكرنا من قبل .. ولأننا فى هذا الكتاب انتهجنا خطاً واحداً .. الطريق إلى السجن وما وراء قضبانه .. أى كيف دخل السجن ؟ ومحاكمته .. فلن نتعرض لمعاركه السياسية والأدبية ولكن سوف نذكر هنا حادثتان وموقف العقاد منهما .. حادثة « أخطاب » و « قضية الإسلام وأصول الحكم » حيث يكشفان أن العقاد كان يتعامل مع الأحداث بحس وطنى وعقل مستنير لما يمليه عليه ضميره الوطنى وليس من أجل حزب معين .. بالرغم من أنه كان وفديا وأحد كتابه المؤثرين .. فلقد وقف مع الوفد إيماناً= منه بأنه كان حزب الأمة والمدافع عنها واختلف معه عندما رأى أنه ضد الأمة والأمثلة عديدة ونذكر منها حادثة « أخطاب » حيث قام أحد ضباط البوليس بالقرية التابعة لمحافظة الدقهلية بتعذيب أهلها وأهل القرى المجاورة بصورة وحشية وغير إنسانية لاكراههم على التخلى عن العمل مع بعض أنصار الوفد ممن ينتمون إلى هذه القرية .. وقد قدم الضابط وعدد من رجال البوليس ممن اشتركوا فى الجريمة إلى محكمة جنايات المنصورة التى حكمت فى يناير عام ١٩٣٠ على الضابط بالأشغال الشاقة خمس سنوات .. ثم عدل الحكم بالسجن إلى ثلاث سنوات .. كم حكم على رجال البوليس بأحكام أخف .

استثمر العقاد هذه الحادثة ليهاجم الوزارة ويستثير المواطنين ضدها فكتب يقول .. « فلينظر القارىء : هل هذا شعور وزارة ترى أن المصريين شعبها الذين

تغار وتحميه من شر المسيئين إليه ، أو هو شعور وزارة ترى أن المصريين أعداؤها الذين تقتص منهم بكل ما استطاعت من ضروب القصاص وتحمى المسيئين إليهم بكل ما استطاعت من وسائل الحماية ؟ » .

واتهم الوزارة بالتأثير على القضاء بترقيتها القضاة فى أسوأ الأوقات وأدعاها إلى الظن والاشتباه وساق الأمثلة على ذلك ، وبسبب هذا المقال حققت النيابة معه ومع عبد القادر حمزة بصفته رئيس تحرير البلاغ ورفعت عليهما قضية احالتها إلى محكمة الجنايات .. ولكن النيابة سحبت القضية لأنها دخلت تحت حكم قانون العفو الشامل الذى أصدرته وزارة عدلى يكن فى ١٠ سبتمبر ١٩٢٦ .

أما القضية الثانية « الإسلام وأصول الحكم » فاختيارنا لها يرجع أساساً إلى اختلاف العقاد مع الوفد ورئيسه سعد زغلول .. هذا الخلاف وقفه العقاد واتخذه لأنه يتفق مع شخصية العقاد وتكوينه فهو موقف مع حرية الفكر والرأى التى كان يقدسها .. وان كان هذا يعد أول خلاف إذ تعرضت علاقة العقاد مع الوفد فى أكثر من موقف فيما بعد إلى خلافات حادة وصلت إلى حد القطيعة ومهاجمة الوفد وسكرتيره مكرم عبيد بأفظع الكلمات وهذا ما نوضحه بعد ..

وقضية الإسلام وأصول الحكم وقف منها العقاد موقفاً مضاداً لموقف سعد زغلول .. فقد رأى سعد أن من حق هيئة كبار العلماء طرد الشيخ على عبد الرازق من زمرتها وأن المحاولة التى يبذلها أصدقاؤه لجعله ضحية لحرية الرأى فى القرن العشرين .. انما هى « مظاهرة مفتعلة يراد بها تضليل الجهود فى حق تملكه الجامعة الأزهرية وتقرها عليه جميع الهيئات » .

وكان رأى العقاد أن الشيخ على عبد الرازق صاحب رأى يباح له أن يعلنه كما يباح لغيره أن يرد عليه ويفنده أما أن يحاكم أو يضطر على ترك رأيه .. لأنه خالف به بعض العلماء .. فهذا ليس من روح الحرية التى تحمينا جميعاً وليس من روح الدين الذى يغارون عليه ويشنون هذه الغارة باسمه .

ولما تقررت محاكمة الشيخ على عبد الرازق أمام هيئة كبار العلماء شارك العقاد فى الاجتماع الذى عقده عدد من رجال الأدب والصحافة والسياسة

بمكتب صالح جودت المحامي لتبادل الرأى في الأمر .. وانتهى الاجتماع بتقديم عريضة إلى الملك وقع عليها العقاد .. وتستنكر محاكمة الشيخ على عبد الرازق وقد تضمنت العريضة رأياً في المحاكمة مطابقاً في معناه للرأى الذى كتبه العقاد .

والعريضة تقول : ان محاكمة مؤلف عام هو فوق ذلك قاضي لنشره بحثاً علمياً حول آراءه الخاصة .. لهى مصادرة لحرية الفكر المكفولة بدستورنا المصرى والمقدسة لرأى جميع الأمم المتحدثة .. ورجوع مصر إلى عهد الظلمة وهى في عصر العلم والنور .. ثم أن محاكمته تأديبياً أمام لجنة تصطبغ بالصبغة الدينية أمر منافي للمبادىء الدستورية التى نسخت ما قبلها من الأوضاع المناقضة لها ومخالف للتقاليد التى جرت عليها حكومتنا المصرية حتى الآن .. ولا يتفق مع روح النظام الاجتماعى الحاضر .. ولا مع طرق التقدم العلمى القائمة على المناقشة والمناظرة لا على التأديب والمحاكمة .. ومن شأنه أن يحول دون الرقى والاصلاح بارهاب رجال القلم والباحثين وأن يجعل السيطرة لطائفة من الأمة تتحكم في الضمائر والعقول .. وهو ما تنزه عنه نظام الشرع الإسلامى المؤسس على الحرية والعلم .. واختتمت العريضة بالتماس عدم محاكمة صاحب الكتاب صيانة للدستور ..

— ٣ —

الطريق إلى السجن :

كانت كلمته الخالدة في البرلمان « أن الأمة على استعداد لسحق أكبر رأس في البلد تحاول أن تعبث بدستور الأمة أو تلغيه » السبب الرئيسى الذى سيق من أجلها إلى المحاكمة ثم إلى السجن .. وأيضاً المقالات العنيفة التى هاجم فيها الملك والقصر والوزارة ، فهذه المقالات تضمنت تحريض على الثورة وقلب نظام

الحكم والتخلص من أسرة محمد على كلها وسوف نستعرض فيما بعد ما يؤيد ذلك .

بدأ العقاد سلسلة المقالات فى التاسع من سبتمبر ١٩٣٠ .

١ – الوزارة البريطانية والأزمة المصرية الحاضرة .
٢ – الاستقلال لحرية مصر وسعادتها لا لاستعباد مصر وتعذيبها .
٣ – رأى فى الأزمة الحاضرة .
٤ – الرجعيون والإنجليز المحليون .
٥ – سيعدل الدستور ولكن كيف .
٦ – الرجعية العدو الأكبر فى الأزمة الدستورية الحاضرة .

كتب العقاد هذه السلسلة من المقالات فى صحيفة المؤيد الجديد ولم يتعرض له أحد ، فلقد كانت النية مبيتة لتقديمه إلى المحاكمة عندما تسمح الظروف وتسقط الحصانة التى كان يتمتع بها كعضو فى البرلمان .. وفى ١٤ أكتوبر ١٩٣٠ استدعى إلى النيابة قبل حل البرلمان بأسبوع .. وهذا ما يؤكد أن السلطات كانت مبيتة النية على تقديمه إلى المحاكمة فتركته يكتب ما يشاء وخلال هذه السلسلة من المقالات لم يتقدم أحد ضده يعترض عليه .. ولكن العقاد كان يتوقع القاء القبض عليه ولو على سبيل الحجز الذى ينتهى بافراج سريع .. وهذا ما يقوله فى كتابه « عالم السدود والقيود » لم تقع منى هذه الرحلة بين الدار والسجن موقع المفاجأة .. أننى كنت أنتظرها منذ زمن طويل ولو على سبيل الحجز الذى ينتهى بافراج سريع وعلى توقع الاتهام والحبس كانت الأنباء تتوالى علىّ بما يؤكد ذلك التوقيع من جهات عديدة .. وسمعت النبأ اليقين فى هذا الأمر من صديقنا المغفور له سينوت حنا بك .. وقد لقينى مرة فاستوقفنى وقال لى أنى أروى لك ما أعلم لا ما أظن أن مقالاتك تراجع فى بعض الدوائر مراجعة خاصة وانهم ينتظرون يوماً معيناً ربما كتبت فيه ما يساعد على تأييد التهمة ثم يقدمونك إلى المحاكمة بما استجمعوا من أدلة قديمة وحديثة .. وهذا يؤكد أيضاً أنه كان هناك أصرار على تقديم العقاد إلى المحاكمة .

هل هناك علاقة بين علمه بتقديمه إلى المحاكمة وعزمه على السفر إلى لندن ؟ وما هي حقيقة إلغاء السفر ؟

لو تصفحنا ما كتبه العقاد عن ذكريات السجن في كتابه « عالم السدود والقيود » والسفر إلى لندن كان في صيف عام ١٩٣٠ مع وفد مجلس النواب لتمثيل مصر في مؤتمر المجالس النيابية .. وأن تقديمه إلى النيابة بدأ في ١٢ أكتوبر عام ١٩٣٠ أى بعد أنتهاء فصل الصيف وبداية فصل الخريف كما أن مقالاته في المؤيد الجديد بدأت في ٩ سبتمبر ١٩٣٠ وهذا يعني أن العقاد كان يعرف أنه مستهدف من قبل السلطات وأن محاكمته أمر وارد في أى وقت ليس بسبب مقالاته الأخيرة فقط ولكن بسبب مواقفه ومقالاته تجاه القصر والوزارات المختلفة التي تعاقبت على الحكم حتى عام ١٩٣٠ .

وأن أخبار سينوت حنا للعقاد بعزم القصر على تقديمه للمحاكمة يتضمن تلميحاً لا تصريحاً بضرورة اتخاذ الحيطة والحزر سواء بالتوقف أو وسيلة أخرى وليكن السفر .. ولكن شخصية العقاد وبما تتضمنه من كبرياء والاعتزاز بالنفس حتى الغرور وخاصة انه في هذه الفترة أصبح نجماً من نجوم الحياة السياسية والأدبية فوق انه عضو في البرلمان .. كل ذلك جعله يتوقع أن الحبس لن يطول وسيعقبه أفراجاً سريعاً هذا منعه من أتخاذ وسيلة السفر للهروب بالاضافة إلى ما ذكره بأن يصدر حكم ضده وهو في الخارج ويظل هناك في مناخ غير مناسب له .

والمقالات التي سبق الاشارة إليها .. كانت هجوماً عنيفا على الملك والقصر والحكومة وكان يستخدم كلمة « الرجعيون » للتدليل عليهم .. وفي مقالة « استقلال لحرية مصر وسعادتها لا لاستعباد مصر وتعذيبها » يطعن طعناً صريحاً في الملك فؤاد ومن سبقه في الحكم من أفراد أسرة محمد على متهماً إياهم بخدمة الاحتلال على حساب الأمة ومتهماً الملك بأنه لم يحرك ساكناً من أجل البلاد عندما نشبت ثورة ١٩١٩ بل تحرك ضد الثورة .. وبأنه بذل كل ما في وسعه لتأخير الاستقلال وابقاء الحماية .. وبأنه الموعز بنفي زعماء الثورة وسجن فريق آخر منهم .. وبتشتيت الحركة الوطنية بكل ما يملك من وسائل الإيعاز

والاغراء .. فيقول فى هذه المقالة : « أفيظن الرجعيون أن المصريين قد ثاروا ثورتهم ليستقل الرجعيون بالتحكم فيهم والأمر والنهى فى رقابهم ؟ أفيظن الرجعيون أن المصريين يفرحون باستقلالهم لأن هذا استقلال الرجعية بظلمهم وأنفرادها بتعذيبهم واستعدادها باعناتهم وإذلال نفسوهم ؟ » .

لو كان الرجعيون قد بذلوا كل ما فى وسعهم من البذل فى سبيل الأستقلال لما جاز لهم ذلك ولا قبل المصريين منهم بعض هذا التحكم الذى لا يقبل .. وهيهات أن يقبل فى زمان كهذا الزمان .. فكيف بهم وهم قد بذلوا كل ما فى وسعهم من البذل لتعطيل الحركة الوطنية وازهاق الحياة المستقلة فى صدور هذه الأمة ؟

كيف بهم وهم يتحدثون عن الأستقلال ولا يسيرون الا على السياسة التى تمتد منها وتسعى إليها أحزاب المستقرين التى تنطق بلسانها المور بوست والديلى ميل اكسبريس والديلى تلغراف ؟

أيها المتحدثون بالاستقلال .. لأنهم يريدون أن يستقلوا بهدم الدستور وأستبعاد المصريين فلا يقدرون .

أيها الرجعيون الذين ما طلبوا الأستقلال لهذا البلد يوماً ولا يطلبونه الآن ولن يطلبوه ولن يكون لهم شأن فيه أو أستقل كل الأستقلال أن تلجأوا إلى السير لويد جورج يهدم الدستور ويلغى البرلمان ويحكم فى البلاد الآلات المسخرة من وزراء محمد محمود ؟ وهل من الاستقلال أن تهدموا الأستقلال باسم الاستقلال الذى أراده أهله لأنفسهم ولم يريدوه لكم تسلطونه عليهم سوط عذاب ولعنة من لعنات العذاب والخراب .

وكانت مقالات العقاد تلقى تأييداً كبيراً من الكثير من المواطنين بل أعتبرها البعض بأنها تعبير حى عن الرأى العام ووجهة نظر الأغلبية .

وقد نشرت « المؤيد الجديد » تحت عنوان « رأى فى الأزمة الحاضرة » للكاتب الضليع جاء فى مقدمته .. عزيزى الأستاذ العقاد ..

« أعجبت شديد الأعجاب بمقالتك البديعة التى حليت بها صدر المؤيد عن سياسة الحكومة الإنجليزية بإزاء الأزمة الحالية .. ولست أعد وعد الحق إذا قررت أنها لم تتضمن وجهة نظر شائعة فى تصوير الحالة كما شاء لك التواضع أن تذكر .. بل تضمنت وجهة نظر الأغلبية الكبيرة .. وعبرت أحسن تعبير عن أحساس الرأى العام » .

المحاكمة :

وفى ١٤ أكتوبر ١٩٣٠ أستدعت النيابة العقاد ومحمد فهمى الحضرى صاحب جريدة المؤيد أجرت معهما تحقيقاً مطولاً عما نشره فى المؤيد الجديد من المقالات التي سبق ذكرها ووجهت النيابة إلى العقاد تهمة العيب فى الذات الملكية .. استناداً إلى نص المادتين ١٥٦ و ١٥٦ مكررة من قانون العقوبات .

ويذكر راسم الجمال فى كتابه .. أن الحكومة تعنتت معه فاعتقل فى سجن مصر بالرغم من أنه كان ثمة اتفاق بين نقابة الصحفيين قبل حلها .. وبين وزارتى الحقانية والداخلية .. على عدم اعتقال الصحفى قبل محاكمته .. لأن مبدأ اعتقال المتهم قبل محاكمته .. المقصود به منعه من تغيير معالم جريمته .. وليس من المعقول بداهة أن يستطيع الصحفى تغيير معالم جريمته .. لأنه كلام مسطور ومنشور .. وكذلك كان ثمة أتفاق آخر بين النقابة والوزارتين على أن يراعى أن يكون اعتقال الصحفيين فى مصر كاعتقال زملائهم فى أوروبا بأن يكون الاعتقال فى سجن تتوافر فيه الراحة والمطالعة .. الخ .

وهو الأمر غير المتوافر فى سجن مصر وقد طالبت الأهرام الحكومة بمعاملة العقاد طبقاً لهذين الاتفاقين .

وفى ثلاثة أيام فقط انتهت النيابة من التحقيق « ١٦ أكتوبر » واحالتها فى نفس اليوم إلى محكمة مصر الأهلية لقيدها واعلان قرار الاتهام فيها .. وسرعة هذه

الاجراءات التى عادة ما تستغرق أوقات طويلة قد تمتد إلى شهور كما يحدث فى القضايا الأخرى .. يكشف التدخل المباشر فى القضية وقسوة ونفوذ السلطات التى تطالب بمعاقبة العقاد بأقصى سرعة .. وقد تضمن قرار الاتهام أن محمد فهمى الخضرى صاحب المؤيد الجديد ومديرها قد عاب علنا بصفته مديراً لجريدة المؤيد فى حق الذات الملكية بأن نشر مقالات فيها فى الأعداد ٢١ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٣ ، ٣٦ الصادرة فى سبتمبر ١٩٣٠ تشتمل على عبارات العيب فى الذات المذكورة وأن عباس العقاد بصفته شريكاً للمتهم فى الجريمة سالفة الذكر .. اتفق معه على ارتكابها وساعده على عمله بها فى الأعمال المسهلة والمتممة لها بأن ألف المقالات المشار إليها .. وسلمها إليه لنشرها فوقعت الجريمة بناء على ذلك .

وعلى هذا يكون المتهم الأول قد ارتكب الجريمة المنصوص عليها فى المادتين ٤٨ و ١٥٦ من قانون العقوبات والثانى للجريمة المنصوص عليها فى المادة ٤٠ فقرة ثانية وثالثة والمواد ٤١ ، ٤٨ ، ١٥٦ من قانون العقوبات .

وفى ٢٧ أكتوبر ١٩٣٠ احتشد جمهور كبير من مختلف فئات الشعب وخاصة رجال الوفد والمحامين والصحفيين فى قاعة محكمة مصر الأهلية للنظر فى قضية المؤيد الجديد وجريت مساجلات أمام قاضى الاحالة حول المقصود بكلمة الرجعية .. فالنيابة تصر على أن المقصود بالرجعية فى المقالات الملك .. والعقاد قال أنه لم يقصد بها الملك وانما قصد بها الاستعانة فى الحكم بمن لا ضمائر لهم والذين لهم مآرب غير شريفة وضرب أمثلة ببعضهم .. وأتهم النيابة بأنها تقيم اتهاما له على مجرد ظنها بأنه قصد بالرجعية الملك .. وذلك على أنه لا يقصد بالرجعية الملك إسقاطه للوزارات وكان يقصد بذلك أن كثيراً من الموظفين يحرجون الوزارات فيسقطونها كما فعل قتلة السردار باسقاطهم للوزارة الشعبية بجريمتهم ..

ولكن المحكمة لم تأخذ بأقوال العقاد ودفاعه وحولت القضية إلى محكة الجنايات مع استمرار حبس العقاد ..

في الثامن من ديسمبر ١٩٣٠ اكتظت قاعة محكمة جنايات مصر بالجمهور إمتلأت عن آخرها واحتشد المواطنين خارجها لدرجة أن قوات الأمن عجزت عن حفظ النظام .. وهذه الجلسة لم تستغرق وقتاً طويلاً حيث طلب مكرم عبيد محامى العقاد تأجيل القضية حتي يتسنى له الاطلاع واعطاء فرصة للعقاد للاطلاع ومراجعة المقالات موضوع القضية وليتذكر المناسبات التى كتبت فيها .

وقررت المحكمة التأجيل إلى ٢١ ديسمبر ولكن اضطرت المحكمة التأجيل مرة أخرى لمرض أحد أعضاء هيئتها .

وفي ٢٥ ديسمبر ١٩٣٠ بدأت محاكمة العقاد .. وبذلت النيابة جهداً جباراً في أثبات تهمة العيب في الذات الملكية من خلال مقالات العقاد .. وأخذت تشرح وتفند المقالات وتثبت للمحكمة أن العقاد كان يقصد الملك في مقالاته وليس الموظفين كما يزعم وأشارت النيابة أيضاً إلى حكم محكمة النقض والابرام المصرية في ١٢ أكتوبر ١٩٢٤ بأن العيب في الذات الملكية قد يكون بطريق التعويض كما يكون تصريحاً وأن للمحاكم أن تبحث موضوع المقال المطروح أمامها لاستظهار ما قد يكون فيه من الأمور المعاقب عليها .. وفي ٣١ ديسمبر ١٩٣٠ أمرت المحكمة بحبس عباس العقاد تسعة أشهر حبساً بسيطاً .

ان ما بذلته النيابة من جهد في اثبات العيب في الذات الملكية ومحاولة تبرير ذلك من خلال مقالاته يؤيد الرأى القائل بأن كلمة العقاد في البرلمان كان السبب الرئيسي وراء محاكمته .. ويؤيد هذا الرأى أيضاً الأستاذ محمد كامل البنا مدير الصحافة بمجلس الوزراء قبل ١٩٥٢ ... في لقاء معه .. قال .. قضيت مع العقاد في سجن قرة ميدان حوالى خمسة شهور بنفس التهمة (العيب في الذات الملكية) وكان العقاد في السجن رغم ما كان يتسم به من كبرياء الا أن السجن اتعبه فالمعاملة لم تكن جيدة ولم تكن هناك رعاية وخاصة في الفترة التى كان فيها مدير السجن محمد فهمى قبطان .

وأكد محمد كامل البنا .. أنه عايش محاكمة العقاد وكان قريب من العقاد بسبب الصلة الوثيقة التى كانت تربطه مع الزعيم مصطفى النحاس (سكرتير فنى

للنحاس) وأن الذى أدخل عباس العقاد السجن ومحاكمته كلمته المشهورة « أن الأمة على استعداد لسحق أكبر رأس فى البلد تحاول أن تعبث بدستور الأمة أو تلغيه » وأن المقالات اتخذتها النيابة كمبرر لتقديمه إلى المحاكمة وحبسه .. وخاصة أن ما قاله كان تحت قبة البرلمان ويتمتع بالحصانة ولا يجوز محاكمته .. حدث فى ظل مناخ يسوده العداء الشديد بين الملك والوفد وكانت محاكمة العقاد ضرباً للوفد باعتبار أن العقاد كان كاتب الوفد الأول وما يؤيد هذا الرأى أيضاً ما ذكره مكرم عبيد فى دفاعه عن العقاد أمام القضاء عام ١٩٣٠ أن الأستاذ محمود عزمى لم يتقدم إلى المحاكمة ولم توجه إليه تهمة بالرغم من أن عزمى وجه إلى الملك بصريح اللفظ تصرفات قال أن فيها اعتداء على الدستور .. ان ذلك لمجرد حركة تعيينات وتنقلات فى المحاكم الشرعية بينما العقاد لم يشر إلى الملك بحرف فى كتاباته بل وجه مطاعنة إلى الرجعية والرجعيين .

ويذكر الأستاذ محمد التابعى فى مجلة « آخر ساعة » فى ١٩ يونيه ١٩٦٨ فى باب من أسبوع لأسبوع .. أن العقاد قدم إلى المحاكمة ، ودخل السجن بسبب قوله المشهور فى البرلمان ..

وكان قد دخل السجن المذكور قبل المرحوم عباس محمود العقاد بتهمة العيب فى الذات الملكية .. وذلك أنه وقف فى أحدى جلسات مجلس النواب وكان نائب وقال « ان هذا المجلس مستعد لأن يحطم أكبر رأس فى البلد » .

وكان رئيس المجلس يومئذ المرحوم ويصا واصف عضو حزب الوفد المصرى .. ودق الجرس بعنف ومنع عباس العقاد من الأستمرار فى الكلام واستدعى الملك أحمد فؤاد المرحوم ويصا واصف وسأله أى رأس كان يقصد النائب عباس محمود العقاد ؟ وأحرج ويصا واصف .. ولكنه قال .. أنه يا مولانا عبد مخلص لكم وقال الطاغية أحمد فؤاد أنه عبد .. ولكنه ليس مخلصاً .. وقدم المرحوم العقاد للمحاكمة .

ووقف ممثل النيابة العامة يتكلم في شرح جناية العيب فى الذات الملكية .. وكانت جناية لا جنحة ، وكانت ما قاله .. والعبد يقرع بالعصا والحر تكفيه الملاحة .. وصدر الحكم عليه بالحبس مع الشغل تسعة شهور .

وذات يوم ذهب وزير الحقانية (أى العدل) المرحوم على ماهر باشا يزور سجن قرة ميدان وكانت مصلحة السجون يومئذ تتبع وزارة الحقانية .

ودخل على عباس العقاد فى زنزانته يسأله هل له شكوى ؟ هل هو يطلب شيئاً ؟ ولكن العقاد رحمه الله لم يرد عليه .. بل ظل ممدداً فى فراشه وقد وضع ساقاً فوق ساق .

— ٣ —

العقاد فى السجن :

أستغرق التحقيق مع العقاد بضعة شهور بدأت بتاريخ ١٢ أكتوبر ١٩٣٠ حيث قدم وصاحبه محمود فهمى الخضرى صاحب جريدة « المؤيد الجديد » للمحاكمة بتهمة العيب فى الذات الملكية وطالب النيابة العمومية بتطبيق المادة ١٥٦ من قانون العقوبات أنذاك بتهمة العيب فى الذات الملكية وبعد مرافعات ومداولات صدر الحكم على العقاد ظهر يوم ٣١ ديسمبر ١٩٣٠ بالحبس تسعة أشهر قضاها بسجن مصر العمومي بالقلعة .

من تاريخ القبض عليه حتى خروجه من السجن قضى العقاد أياماً عصيبة فى السجن وكانت الأيام الأولى من أصعب الأيام حيث الأنتقال إلى حياة جديدة من الآلام والمرض وتقييد الحرية . يقول محمد كامل البنا – مدير عام الصحافة بمجلس الوزراء قبل ١٩٥٢ .. لازمت العقاد فى سجنه أكثر من خمسة شهور .. عاش العقاد فى زنزانته وحيداً لم يكن يشاركه أحد فيها وكانت هناك أوامر مشددة

بالقسوة فى التعامل معه وخاصة فى الفترة التى رأس فيها السجن محمد فهمى قبطان .. فالذهاب إلى دورة المياه مرتان واحدة فى الصباح وأخرى فى المساء وكان العقاد يتضايق من هذا الاجراء بسبب طلبه المتزايد على دورة المياه حيث كانت حالته الصحية غير جيدة ويعانى من نزلات برد مستمرة وكانت الشرطة لا تجيب طلبه ومع ذلك ظل العقاد كما هو من الكبرياء والغرور فى السجن وكان لا يخش أو يخاف من أحد ولكنه كان دائم الشكوى من المرض .. وفترة الفسحة التى كانت تسمح إدارة السجن بها للمساجين .. كلنا نلتقى ونتجاذب أطراف الحديث حول الأحداث الوطنية وكان الحديث لا يخلو من الهجوم على الملك والحكومة .. وكانت إدارة السجن تجند عدد من المحبوسين وخاصة الأجانب للتجسس علينا ونقل أخبارنا إليهم .

وقد اشتكى العقاد من سوء المعاملة التى يتلقاها فى السجن مما دفع بعض الصحف بطرح هذا الموضوع والمطالبة بحسن معاملة العقاد بما يليق بها لكاتب كبير ونائب في البرلمان فى فترة سابقة .. وكلف النائب العام رئيس نيابة مصر التحقيق فى هذا الأمر وتقديم تقرير عن حالة العقاد فى السجن .. وجاء فى التقرير أنه يتمتع بأكبر قسط من الراحة التى تسمح بها لائحة السجون وذكر التقرير أن العقاد ذاته أكد ذلك للنيابة .. ولكن العقاد نفى ذلك وشكا من سوء المعاملة إلى المحكمة .

ودفع عن ذلك مكرم عبيد باشا أمام المحكمة في مرافعته العظيمة .. وقال .. أن العقاد رجل مريض ، ولقد رأيتموه بالأمس مريضاً وسمعتموه مريضاً وتوجعتم له مريضاً والمرض روعة ورحمة وللخصام فيه هدنة .. ولكن النيابة أبت أو خشيت أن تهادن مع خصم طريح الفراش .. صريع المرض فلم تأبه للشكاوى التى قدمها مؤيدة برأى الأطباء .. وقد رجوت بنفسى حضرة صاحب العزة النائب العمومى أن ينقله إلى غرفة خاصة فى مستشفى السجن إذا أن حالته العصبية والصحية تقتضى مثل هذه العزلة عن بقية المرضى ورجوته إذا لم يتيسر ذلك أن ينقله إلى سجن الأجانب .. فوعد أن يبذل أقصى جهده لاعداد غرفة خاصة

في سجن مصر .. ولكن هذا العهد لم يثمر مع الأسف .. فالعقاد كان إلى اليوم محبوسا فى زنزانة ضيقة لا تدخلها الشمس وتبللها قطرات الرطوبة كما بين لكم ذلك فى الجلسة السابعة وهو لا يزال مريضاً بل أن المرض أخذ فى الاشتداد عليه حتى أصبحنا نخش على حياته الغالية سوءا وأن يصبح السجن له قبراً حياً ، واستمر مكرم عبيد فى مرافعته قائلاً :

يا حضرات المستشارين .. لا يعرف الشوق الا من يكابده .. ولا الصبابه إلا من يعانيها ، لقد كنت نزيل السجن في وقت من الأوقات فإذا حدثتكم عن معيشة السجن فى الزنزانة فهو حديث الخبير ولا فخر .. تصوروا حجرة صغيرة جرداء وكأنها جحر ليس فيها نافذة يطل منها السجين وبجوار سقفها كوة تطل هى على المسكين أما الشمس فلا تدخلها مطلقاً بل من الساعة الرابعة بعد الظهر يدخلها الظلام ويبيت فيها حتى الصباح .. صوروا لأنفسكم حياة رجل مفكر متحضر كالعقاد في مثل هذا الجحر ثم صوروه لأنفسكم مريضاً بصدره فى حجرة مرطوبة لا تدفئها شمس ولا نار .. لا سيما وأنه قد أصيب من زمن بذات الرئة ثم أن لم تزعجكم الصورة فصوروه لأنفسكم مريضاً بأمراض أخرى كالأعصاب والمعدة والحنجرة والزكام المزمن الذى ترتب عليه نزول الدم من أنفه ..

وتقدم عباس العقاد بشكوى إلى مدير مصلحة السجون يشكو فيه سوء الغرفة التى ينزل بها والتى لا تتفق مع ظروفه الصحية السابقة .

حضرة صاحب السعادة مدير مصلحة السجون بعد تقديم واجب الاحترام .. أرجو أن تسمحوا لى بتلخيص شكواى المذكورة التى آمل أن يكون لها نصيب من الاجابة .. انني إذا قلت يا صاحب السعادة أن رطوبة الزنزانة تتلف صحتي وتعرض حياتي للخطر .. فلست أقول غير الواقع الذى يتساوى فى العلم به الطبيب وغير الطبيب .. فانني أصبت فيما مضى بالالتهاب الرئوى والنزلات الشعبية وحالة الأنف والحنجرة والصدر هي عندى معرضة للنزلات التى لا يسهل شفاؤها فى جو الرطوبة بل لا تزيدها الا تفاقماً واستزادة .

وهذا لحد عسر الهضم المزمن ومرض الأعصاب ومن كان فى هذه الحالة يحتاج إلى الشمس فى محل نور حاجته إلى الحياة ويتوقى الرطوبة كما يتوقى السم القاتل .. ولم تمضى على فى الزنزانة عشرة أيام أو نحو ذلك من خمسين يوماً فى جهد مقلق وضيق نفسى متتابع . وقد سرى إلى الحنجرة فألتهبت ثم تحول إلى سعال وأصبح السعال منذ عشرة أيام مصحوباً بأفراذ وبلغم كثيف يميل أحياناً إلى الاخضرار .. وهذه حالة غير مأمونة على الصدر ولا سيما جو الرطوبة الذى لا يصلح لشفاء نزلة من هذه النزلات ولست أذكر ما يصحب الذكام من صداع وأرق وما يصحبه من تأثير سيىء فى الأعصاب فان ذلك ظاهر فى البداهة بل أقول أن الرطوبة زادت عسر الهضم سوءاً على سوء فبعد أن كان يعترين أياماً متقطعة أصبح مستمراً فى كل يوم لا يجدى فيه استعمال الأدوية التى كانت تزيله فى الأحوال العادية .

يا صاحب السعادة :

خلاصة ما أقول .. أن صحتى تتلف فى هذا الجو الرطب الذى أعيش فيه وأن حياتى نفسها معرضة للخطر وأننى لا أطلب غير الشمس فى المكان الذى أعيش فيه ولس من العسير تدبير ذلك .

وتقبلوا الاحترام ،

أمضــاء

عباس محمود العقاد

وعن أيامه الأولى التى قضاها فى السجن .

كتب عباس العقاد

فتحت الكوة الصغيرة .. ثم فتح باب الرتاج الكبير ثم احتوانا البناء المخفور الذى يعرف فى مصلحة السجون باسم « سجن مصر العمومى » ويعرف على ألسنة الناس باسم « قرة ميدان » أى الميدان الأسود باللغة التركية . وخطر لى .. وأنا

أخطو الخطوة الأولى فى أرض السجن قول الفيلسوف ابن سيناء وهو يخطو مثل هذه الخطوة :

دخولى باليقين بلا افتراء وكل الشك فى امر الخروج

فهو تقرير فلسفى صحيح للواقع . أما الدخول فها هو ذا اليقين لا شك فيه واما الشك كل الشك فهو فى أمر الخروج متى يكون وإلى أين يكون أألى رجعة قريبة من السجن إليه ؟ أم إلى عالم الحياة مرة أخرى .. أم إلى عالم الأموات ؟

وفى تلك اللحظة عاهدت نفسى لئن خرجت إلى عالم الحياة لتكونن زيارتى الأولى إلى عالم الأموات أو إلى ساحة الخلد كما سميتها بعد ذلك .. خدع سعد زغلول .

ولم تقع هذه الرحلة بين الدار والسجن موقع المفاجأة .. لأننى كنت انتظرها منذ زمن طويل ولو على سبيل الحجز الذى ينتهى بأفراج سريع .. ولكننى كنت لا أدرى فرقاً بين أيام أو أسابيع أقضيها على ذمة التحقيق وبين مدة أقضيها فى الحبس بحكم القضاء .. لأننى كنت اقدر أن حبس التحقيق وان قصر كاف بأن يصيبنى بأكبر ضرر الذى يخشاه الناس من الحبس وهو ضرر العلة التى لا تزول . وعلى توقعى الاتهام والحبس كانت الأنباء تتوالى علىّ بما يؤكد ذلك التوقع من جهات عدة .

ويضيف العقاد الليلة الأولى فى السجن .. فيقول :

فى هذه الأثناء بدأت أشعر بقشعريرة الرطوبة التى ينفح بها الأسفلت فى أرض العنبر وسقوفه ثم فرغ السنجان وصاحب النوبة الموكل بحجرتى من اعداد سريرها وإدارتها ولوازمها .. فألقيت نظرة على الغطاء الى سيغنينى عن غطائى فلم اطمئن إليه كثيراً .. ولكن قلت لا بأس بالتجربة هذه الليلة وبقيت مترقبا هذه النافذة المفتوحة على رأسى يندفع الهواء منها طول ليل الخريف .. فما العمل فيها ؟ قال دليلى أو فرجيلى على أفندى شاهين « لا عليك من هذه النافذة فسترى كيف نعالج خطبها » والتفت إلى صاحب النوبة فأوصاه أن يسدها بالحصيرة المفروشة

على أرض الحجرة . كما يصنع في حجرته هو .. ففعل صاحب النوبة تواً ليريني كيف يحكم هذه الصناعة وضحك شاهين أفندى .. ضحك العلم والمعرفة وهو يقول لي « أحمد الله على أنهم لم يختاروا لك سجن الاستئناف .. فهناك النافذة أربعة أضعاف النافذة هنا ولا أمل في سدها بحال من الأحوال .. فضلاً عن الظلام المطبق من الصباح إلى المساء .. قلت : « الحمد لله » .

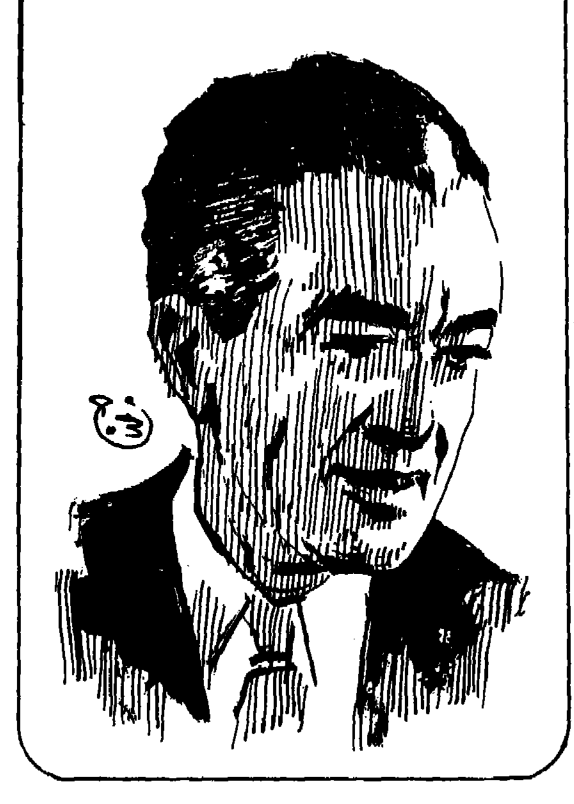
وهبط ظلام الليل شيئاً فشيئاً .. وعاد المسجونون قبل ذلك أفواجاً إلى الحجرات .. وتعالت بينهم ضجة كضجة السوق في يوم زحام .. ثم توالى اغلاق الأبواب وإدارة المفاتيح في الأقفال .. ثم بدأ « التتميم » أما لمراجعة حجرة حجرة .. كم يا ولد ؟ عشرة !! كم ياولد ؟ أربعة وهكذا إلى نهاية الدور وفي كل عنبر أربعة أدوار ولن يبرح السجان دوره حتى يستوثق من مطابقة العدد الموجود للعدد المكتوب في مجلة المعلق عند الباب وازدادت الضجة بعد انتهاء المراجعة ، فلم يكن للسامع أن يسمع الا أسماء تتقاذف أفواه رجال ونساء .. وصرخات وأهازيج وشتائم هي عندهم في منزلة التحيات المباركة .

ثم سكنت الضجة بعض الشيء وتبين من هنا وهناك نداء مفهوم .. وشرع اثنان في قافية من القوافي المعروفة في محافل الأعراس والموالد المصرية .. وكأنهما علما بمقدم الصحفي الطارىء على السجن في تلك الليلة فجعلا للصحافة قسماً من هذه المساجلات المحفوظة ..

ثم يصل إلى قوله .. وقد اظلمت الحجرة عندى حينذاك — ظلامين لأن النافذة المغلقة حجبت كل ضياء يتسلل إلى الحجرة من فناء السجن المنار بنوره الضئيل فلم أستطع أن أعرف مكان الكوب ولا سلة الطعام في ذلك الظلام .. ولبثت أسمع الأصوات تخفت حتى انقطعت أو كادت نحو الساعة التاسعة كما أنبأتني الساعة العربية التي تدق في مسجد القلعة .. ولم يبق من مسموع الا وقع أقدام الحراس على البلاط والا صيحاتهم كل نصف ساعة يطيلونها يتنافسون في اطالتها .. فذكرتني مبيت ليلة على حدود الصحراء .. أسمع فيها صياح الذئاب

وبتاريخ ٨ يوليو ١٩٣١ خرج العقاد من السجن وهو أكثر اصراراً على المضى فى طريق التصدى للفساد وقال بعد خروجه مباشرة . وما أقعدت لى ظلمة السجن عزماً .. فما كل ليل حين يغشان مرقد وما غيبتنى ظلمة السجن عن شيء .. من الرأى يتلو فرقداً منه فرقد عداتى وصحبى لا اختلاف عليهما .. سيعدنى كل كما كان يعهد وخرج العقاد إلى ضريح سعد زغلول وعاهد نفسه على أن يستمر فى رسالته فى مهاجمة سماسرة الطغيان وأصحاب المصالح الذاتية .. حتى خلفاء سعد اختلف معهم حينما وجدهم يحيدون عن المبادىء القومية .

محمد التابعي



" المسجون مثلى أو مثل المرحومين عباس محمود العقاد ، ومحمد توفيق دياب .. المسجون مثلنا بسبب جنحة سياسية كان يعامل بنفس معاملة السارق أو المزيف أو القاتل أو قاطع الطريق "



— ١ —

لا أحد يختلف على أن محمد التابعى كان أحد رواد الصحافة أسهم فى تطويرها بشكل محلوظ وله بصمات واضحة وخاصة فى الأسلوب الصحفى .. السهل الممتنع ، الجملة القصيرة السريعة السهلة بعيداً عن الأسلوب السائد فى ذاك الوقت الذى كان يستخدم لغة الخطابة فى الكتابة .. وصف مصطفى أمين — أشهر تلاميذ التابعى .. قلمه .. بأنه قلم رشيق أنيق أحياناً يشبه أغصان الفل والياسمين وأحياناً يشبه السيف والخنجر أو المدافع الرشاشة .

قال عنه أيضاً : كانت مقالاته تهز الحكومات وتسقط الوزارات ولا يخاف ولا يتراجع .. كلما سقط على الأرض قام يحمل قلمه ويحارب به بنفس القوة ونفس الاصرار .. كان فى شبابه لا يخاف الفقر ولا السجن ولا الجوع ويوضح التابعى منهجه الصحفى ورسالته فى أنه ضد الظلم مهما كان موقعه ، أن رسالتى الصحفية أن أحارب الظلم أياً كان وأن أقول ما أعتقد أنه الحق ولو خالفت فى ذلك الرأى العام . وهناك مواقف عديدة تؤكد هذا النهج ، فلقد ذهب إليه مصطفى أمين وعلى أمين وكان يعملان فى آخر ساعة يرجونه ايقاف حملته ضد على ماهر باشا لأن الرأى العام والطلبة معه والاستمرار فى ذلك يؤثر عليه وعلى المجلة ورفض التابعى وقال أن الرأى العام مخدوع فيه وفى سياسته وسيكشف ذلك للرأى العام « أنا لا أسكت على الحال المايل » رأيى أن الصحافة تستطيع أن توجه الرأى العام وليست تتملقه أو تكتب ما يسره أو يرضيه .

اليوم ينفق الألوف وغداً يعطلون له جريدته .. فلا يجد ثمن العشاء .. ومع ذلك يمضى فى مهاجمة إسماعيل صدقى بنفس العنف ونفس الحماس .

كان يعمل ١٨ ساعة يومياً ولا يتعب ولا يكل ولا يمل حيث كان يعشق الصحافة .. أعطاها بلا حدود .. لقب بأمير الصحافة وأحياناً بملك الصحافة

واكتشف مواهب صحفية كثيرة أشهرها مصطفى وعلى أمين وكامل الشناوى وأحسان عبد القدوس .

لعب التابعى دوراً بارزاً فى السياسة ، فلقد كان صالونه بالزمالك يعج بعلية القوم من الوزراء والسياسيين وكان يخطبون وده ورأيه فى الكثير من المواقف السياسية ، كشف الفساد الذى مارسه القصر والحكومات وكان أشد عنفاً مع على ماهر وشن عليه هجوماً عنيفاً ولم يخش البطش والاستبداد ولا تهديد على ماهر بضربه بالرصاص .

نشأ محمد التابعى والسنين الأولى فى طفولته وصباه هى التى رسمت وحددت ملامح شخصيته – ذكاء مشتعل ، اعتزاز بالشخصية لدرجة أن البعض وصفوه بالغرور والكبر ، شجاع جرىء .. لا يخاف .. أسلوب رشيق متجدد يسرق الأبصار ويشاغب القلوب والعقول .

اختلف الرواة حول تاريخ ميلاد التابعى الا أنه من المؤكد أنه ولد عام ١٨٩٦ وكان أهله يصفون بمضيف الجميل على شاطى بحيرة المنزلة ولكن أسرته من السنبلاوين بالمنصورة .. أطلقوا عليه أسم « محمد التابعى » تبركاً باسم الشيخ التابعى واسمه الأصلى – محمد التابعى محمد وهبه ولقب عائلته « وهبه » .

كان رابع أخواته وأول الذكور .. جاء بعد فاطمة وعائشة وزينب وجاء بعده شقيقه حسين وهبة ، توفى والده المهندس ولم يبلغ التابعى ٧ سنوات .

هذا يؤكد أن محمد التابعى لقى عناية ورعاية خاصة من أسرته وخاصة والدته التى كانت تنتظر الولد « الذكر » بعد ثلاثة بنات وللولد فى الريف مكانة متميزة تحتفل الأسرة به أيما أحتفال .

فماذا لو جاء بعد أنتظار وبعد ثلاثة بنات ؟

هذا الاهتمام الخاص بالولد الصغير « محمد التابعى » فى طفولته وصباه هو الذى أثر تأثيراً كبيراً على شخصيته وحدد ملامحها الذى سبق ذكرها .

فى الحارة قضى الكثير من طفولته وكانت ألعابه المفضلة تتمثل فى ألعاب الشجاعة والأقدام والجرأة ، فكان دائماً يلعب مع الفريق الفائز الهاجم وهذا يفيد شجاعته وجرأته وذكاءه فى مشواره الصحفىّ الطويل .

فى الحارة قضيت طفولتى ألعب حافياً وأمسك بيدى سيفاً من الصفيح ودرعاً وخوذة كلفنى صنعها قرشين كاملين وتفننت فى مبارزة فريق الزناتى خليفة وطبعاً كنت أنا الزناتى خليفة الذى ينتصر فى كل مصرة وذلك بالحداقة والتفنن فى المقالب ..

ولعل فترة صبا وشباب محمد التابعى تفسر الطفرة الكبيرة التى أحدثها فى الصحافة من خلال أسلوبه السهل المباشر الذى يتفهمه ويستوعبه جميع فئات الشعب وأصحاب الثقافات المختلفة وأخراج الصحافة من قالب الرطانة والخطابة التى كانت تكتب بها .

فالتابعى كان مغرماً بقراءة الرويات والقصص بالاضافة إلى تفوقه فى اللغة العربية ، حصل على ٣٥ من ٤٠ درجة فى امتحان « البكالوريا » ثم اتقانه اللغة الانجليزية بعد أن كان ضعيفاً يرسب فيها مما مهد له الطريق لقراءة الأدب الإنجليزى وروایاته .. كل هذه العوامل اكسبت التابعى أسلوباً مميزاً فى الكتابة يجمع بين قوة اللغة العربية ومضامنها وبين سهولة اللغة الإنجليزية وجملها القصيرة المباشرة ..

وقد أهتم التابعى بقراءة كتب المنفلوطى كما كان يفعل محبو القراءة من المتعلمين من هذا الجيل .. الذى تلا المنفلوطى ولما كان ميله شديداً إلى قراءة القصص ، فقد وجد بغيته فى قصص مسامرات الشعب وهى سلسلة حافلة كان يصدرها الصحفى خليل صادق وكانت قصصاً مترجمة من روائع الأدب الغربى وكان يترجمها أدباء متمكنون أمثال محمد السباعى وأحمد حافظ عوض وغيرهما .. وذلك إلى جانب قراءته للقصص الإنجليزية فى لغتها الأصلية التى كانت سبباً فى تفوقه فى اللغة الإنجليزية إلى درجة أنه كان يكتب بها أسهل مما يكتب باللغة العربية .

البداية الصحفية :

البداية الصحفية للتابعى كانت النتاج الطبيعى لتكوينه فى طفولته وصباه وشبابه كما أشرنا إلى ذلك فيما سبق .. الحس الوطنى والسياسى الذى تحلى به والجرأة والشجاعة التى دفعته إلى أن يكتب لينقد ويرد على الصحيفة التى كتبت تهاجم المظاهرات الوطنية فى عام ١٩١٩ باللغة الإنجليزية فى الأجبشيان ميل .. كانت ذلك البداية التى رسمها لنفسه واستمر فيها طيلة حياته الشجاعة فى تناول الأحداث وبما يمليه عليه ضميره الوطنى والدفاع عن الظلم وكشف الحقيقة .. مهما كلفه ذلك من ثمن ..

فى أيام ثورة ١٩١٩ وما تلاها .. وعلى وجه التحديد عام ١٩٢١ ابان المظاهرات الوطنية التى قامت فى تلك السنة كتبت الاجبشيان ميل مقالاً هاجمت فيه المظاهرات وبأسلوب الشباب المتحمس .. أغتظت من تلك المقالة وتناولت القلم فكتبت أول مقالة لى باللغة الإنجليزية وأرسلته إلى الجريدة ، وكم كانت دهشتى عندما نشرته الجريدة فى مكان بارز مع تعليق عليه ثم بعثت رسالة إلى الجريدة عن الموظفين الإنجليز الذين يستنزفون أموال الدول ولا يقومون بأى عمل ولم يكن لدى فى الحقيقة أى أمل فى نشر تلك الرسالة ولكننى فوجئت بأن الجريدة نشرتها وفى مكان بارز أيضاً وكانت مقالاتى توقع بـ « أم – تى – أم » وهى الحروف الأولى من محمد التابعى محمد وتشاء الظروف أن أصبح صديقاً لرئيس تحرير الاجبشيان ميل مستر أوفارول .. وقد حدث أنه دعانى إلى مشاهدة مسرحية « غادة الكامليا » فى مسرح رمسيس ولم يكن قد مضى على افتتاحه بضعة شهور .

وكانت تقوم بدور مرجريت السيدة روزاليوسف ويقوم بدور أرهان دوفال يوسف وهبى ويقوم عزيز عيد بدور دوفال .

وعند الانصراف من المسرح سألنى مستر أوفرول عن رأيى فى المسرحية .. وطلب منى أن أكتب نقداً للمسرحية انشره فى مجلة سفنكس التى كان يشرف

على تحريرها إلى جانب جريدة الأجبشيان ميل ولم يعجب النقد فكتبت جريدة النظام التى كان يصدرها الأستاذ سيد على تهاجم المقال الذى كتبته باللغة الإنجليزية ..

واضطررت أن أرد على جريدة النظام فكتبت أول مقال لى باللغة العربية نشرته فى جريدة السياسة .

لقد دخل التابعى أو طرق باب صاحبة الجلالة بحماسة الوطنى وغيرته على البلاد من ظلم وفساد الإنجليز وبدأ بالسياسة وبالرغم من أن المسرح والفن أخذ من مشواره وقتاً طويلاً الا أنه عاد إلى السياسة مرة أخرى حتى آخر أيامه فى الصحافة .

وبنفس الجرأة والشجاعة التى تحلى بها التابعى فى بدايته الصحفية قام بترجمة مذكرات اللورد سيل المستشار المالى الأسبق للحكومة المصرية وكشف فساد الإنجليز وتلاعبهم على المصريين وكيف أن هذا اللورد كتب هذه المذكرات ليسخر من المصريين ويستهزأ بهم ولم يخف من غضب الإنجليز وبطشهم .

وبالرغم من ذلك فلقد عرف التابعى واشتهر فى بدايته الصحفية بأنه ناقد مسرحى كان الجميع يعمل له ألف حساب .. ودفع مقالاته الفنية فى البداية تحت أسم « حندس » والتى نشرت أغلبها فى جريدة الأهرام .

الا أن البداية الصحفية الحقيقية والتى تولى فيها مسئولية العمل كانت فى روزاليوسف ويكتب عن ذلك التابعى فى آخر ساعة فى ٢٤ يوليه ١٩٧٤ .. وقصتى مع الصحافة تبدأ منذ عام ١٩٢٥ عندما كنت موظفاً فى مجلس النواب .. وكنت أصطاف على شاطىء جليم بالاسكندرية مع أحد أصدقائى وكانت المرحومة روزاليوسف وزوجها الأستاذ ذكى طليمات من أعز الأصدقاء على نفسى وكانت روزاليوسف تعمل فى مسرح رمسيس وقتئذ .. وأتصلت بى رحمة الله عليها تليفونيا وسألتنى عن ميعاد عودتى إلى القاهرة .. ولما سألتها عن السبب فاجأتنى بأنها تنوى اصدار مجلة اسمها « روزاليوسف » .. وكان مفروضاً أن

تكون المجلة ثقافية أدبية تعتمد على القصة والشعر والفن وان يكون رئيس تحريرها ذكى طليمات .. واكون أنا المسئول عن باب النقد المسرحى بالاضافة إلى مقال آخر أقدمه كل أسبوع . وصدر أول عدد من المجلة فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ثم صدر العدد الثانى والثالث وسافر ذكى طليمات بعد ذلك إلى باريس فى أول بعثة لدراسة الفنون المسرحية .. وأصبحت أنا المسئول الوحيد عن المجلة .. لكن اللون الذى كانت تعالجه المجلة لم يلق رواجاً .. فكانت تطبع ألفى نسخة فيباع منها ٥٠٠ نسخة والباقى « مرتجع » فاقترحت روزاليوسف أن تحولها إلى مجلة سياسية .. وكان لا بد ان تشمل المجلة على صفحتين سياسيتين وكنا « ننسخ » هاتين الصفحتين كل أسبوع من أحد الكتاب .. فأسبوع من رمزى نظيم وأسبوع آخر من عبد المجيد حلمى وفى ذات يوم فوجئنا بجريدة سياسية تهاجمنا قائلة أن مجلة روزاليوسف نقلت عنها عمودين سياسين دون استئذان وثارت روزاليوسف وسألنا المسئول عن الصفحتين فقال أن أحداً لم يرض أن يكتب فى ذلك الأسبوع .. فلجأ لتلك الوسيلة .. ومنذ ذلك اليوم بدأت أقرأ الصحف اليومية وأدرس الموقف السياسيى وبدأت أكتب فى السياسة .. وبقيت فى مجلة روزاليوسف حتى عام ١٩٣٤ ثم اخرجت مجلة آخر ساعة فى يوليو ١٩٣٤ وكنت أباشر كل شيء فى المجلة بنفسى كما كنت أفعل من قبل فى روزاليوسف .

— ٣ —

كانت المرة الأولى التى دخل فيها محمد التابعى « الزنزانة » فى المدرسة السعيدية الثانوية بسبب « شقاوته » وجرأته المتناهية فى خطف التذاكر من كمسارى الترام وتوزيعها على الطلاب والركوب مجاناً .. فعاقبه ناظر المدرسة وكان انجليزيا اسمه « مستر شارمان » وكان وكيلها هو عبد الفتاح صبرى ومن

فرط شقاوتى لم يتحملنى الناظر والوكيل .. فقرر ابعادى عن المدرسة واذكر ان آخر حوادث الشقاوة والتى ابعدت على أثرها ان شركة الترام كانت تحضر قاطرتين خاصتين للطلبة ساعة انصرافهم من المدرسة وكنت أركب مع الطلبة . وكان الكمسارى يقطع تذاكر للجميع .. وفى يوم من أيام آخر الشهر والحالة المالية متأزمة لدى الطلبة جعمياً تطوعت من نفسى بأن اختطف حقيبة الكمسارى « وقطعت » للطلبة جميعاً تذاكر مجانبية .. وأبلغت شركة الترام المدرسة بما حدث فكان نصيبى الحبس ثلاثة أيام بزنزانة المدرسة .

ولكن جرأة التابعى وشجاعته لم تتوقف بل عاشت معه فى حياته الصحفية وكانت هى الزاد والزواد له فى مشواره ..

بدأت معارك التابعى الصحفية فى الأيام الأولى له فى مجلة روزاليوسف ومع أنه كان موظفاً فى الحكومة الا أن هذا لم يمنعه من أن يهاجم الحكومة ورئيسها ويشن حملة صحفية ضد ملوك وملكات أوروبا وقدم على أثرها إلى المحاكمة والتحقيق معه وأودع فى زنزانة السجن الا أن الحكم صدر ضده بالحبس ستة أشهر مع إيقاف التنفيذ وخرج على أثره من السجن .

واختلف موقف الصحف الأخرى تجاه هذه القضية فهناك صحف هاجمت الحكومة وتصرفها مع محمد التابعى وهناك صحف تعجبت من موقف محمد التابعى الموظف لدى الحكومة والذى يهاجم رئيسها فى نفس الوقت وتحكى فاطمة اليوسف فى « ذكريات » من هذه القضية ثم جاءتنى من باريس أنباء خطيرة عن المجلة .. « فقد كتب الأستاذ التابعى سلسلة مقالات بلا توقيع عن الحياة الخاصة لملوك وملكات أوروبا بعنوان « ملوك وملكات أوروبا تحت جنح الظلام » وثارت الصحف المعادية لـ « روزاليوسف » وثارت الدوائر الأوروبية وألقت النيابة القبض على الرجل الذى أنبته فى رئاسة التحرير أثناء سفرى : إبراهيم خليل وهذا معناه توقف المجلة عن الصدور .. وفعلا توقفت ولم يكن لإبراهيم خليل فى الواقع شأن بالتحرير .. وكأنما عز عليه أن يروح ضحية ما كتبه التابعى فاعترف فى التحقيق بأن كاتب هذه المقالات هو الأستاذ محمد

التابعى الموظف فى الحكومة .. ولم تطلق النيابة سراح إبراهيم خليل .. بل قبضت على التابعى وأنزلتهما معاً فى زنزانة السجن .. وكان رئيس الوزراء فى ذلك الوقت هو عبد الخالق ثروت رحمه الله عنيفاً فى طريقة حكمه فلما قبض على التابعى وإبراهيم خليل وضع البوليس فى أيديهما القيود الحديدية المعروفة وكانت هذه أول مرة توضع فيها هذه القيود فى يد كاتب صحفى .. وشن المرحوم عبد القادر حمزة فى جريدة « البلاغ » حملة عنيفة على تصرف الحكومة مع التابعى وإبراهيم خليل ووضعهما الحديد فى يد تحمل القلم كان لها صداها البعيد الذى أرغم الحكومة على أن تفك هذه القيود .. وكان أخطر مقال نشره التابعى فى سلسلة « ملوك وملكات أوروبا تحت جنح الظلام » ما بين الخديوى إسماعيل والملكة فيكتوريا .. معلومات لم يسبق نشرها حيث قدم التابعى وإبراهيم خليل إلى النيابة للتحقيق معهما أثر نشره لا يزال يذكر حتى الساعة دم الغضب أو الخجل الذى تجمع ثم كسى وجه مستر جلبرت دايفز مدرس التاريخ فزاده احمراراً على احمراره .. ولا تلك النظرة التى لها قسوة وبرودة الصلب التى رمانى بها والسبب أننى كنت صبياً فى الخامسة عشرة من عمرى رفعت صوتى وأصبعى بهذا السؤال ، هل حقيقة أن الدوق أوف كنوت شقيق المرحوم الملك أدوارد السابع هو ابن الخديو إسماعيل وضج طلبة السنة الثالثة بالمدرسة العباسية بالضحك ورمنى مدرس التاريخ بالنظرة التى وصفتها وأشار بأصبعه إلى الباب وخرجت من قاعة الدرس وأنا ألعن فى سرى عم خورشيد مملوكنا الشيخ وألعن معلوماته التاريخية التى كان يقصها على فى فصل الأجازات ويقسم على صحتها ويدعمها بأدلة كانت تبدو لى فى ذلك الوقت أنها أعلى من الشك .

ويقول إبراهيم خليل فى أوراقه عن هذا المقال وأثرها على المجلة وعليهما بعد نشر هذا الموضوع ، قامت ثورة عنيفة ضد روزاليوسف فى دار المندوب السامى .. واتصل رئيس الحكومة دولة ثروت باشا بالنائب العام لاتخاذ اللازم .. وفى اليوم التالى لظهور العدد المنشور به هذا المقال أحيطت دار روزاليوسف فى شارع جلال برجال البوليس السرى للقبض على محررى المجلة .. وكان ذلك فى الساعة السادسة مساء وأثر المحررون عدم الذهاب إلى المجلة وقضاء السهرة

فى كازينو البفور .. حيث كانت تغنى المطربة ملك وفى صباح اليوم التالى نصحنى الأستاذ عبد القادر حمزة بأن أتوجه إلى نيابة مصر لمقابلة رئيس النيابة وكان وقتها الأستاذ محمد بك نور .

كنت فى ذلك الوقت أقوم برئاسة تحرير المجلة أمام الهيئات الرسمية بدلاً من السيدة روزاليوسف المتغيبة فى أوروبا .. ولم أكن على دراية أو علم بقوانين الصحافة ومواد النشر والقذف والسب تاركاً كل هذا للأستاذ محمد التابعى بصفته حائزاً على ليسانس الحقوق وأكثر منى فهماً لقوانين النشر ويستطرد إبراهيم خليل .. وما أن أوصلنى الساعى إلى مكتب المرحوم محمد بك نور حتى انهال علىّ شتماً وسباً وقال .. مين اللى بيكتب الكلام الفارغ ده .. أنتو صحفيين ؟ وضرب بيده على المكتب .. ولم ينتظر أية أجابة منى بل وضع يده على سماعة التليفون وتحدث مع مأمور قسم الأزبكية للحضور حالاً إلى مكتبه . وأجلسنى بجانب الساعى لحين حضور المأمور .. ولم تمضى عشر دقائق حتى دخل المأمور والمعاون وحملونى إلى دار روزاليوسف للبحث عن أصول المقالات .. وطلبت الأستاذ محمد التابعى من تليفون المرحوم أحمد شوقى بك لكى يحضر لفتح مكتبه الخاص وبعد أن تم التفتيش نقلنا إلى النيابة .. وبدأ التحقيق معى أولاً .. ثم مع الأستاذ التابعى وحضر التحقيق الأستاذ إسماعيل وهبى المحامى .. ثم تأجل إلى المساء فى الساعة السادسة مساء وانضم إلينا الأستاذ عبد الرحمن نصر ..

ويقول إبراهيم خليل : نفانا إلى سجن التخشيبة فى المحافظة وهو عبارة عن غرفتين واحدة للرجال والأخرى للنساء الساقطات .. وزارنا فى هذه الليلة الأستاذ عبد القادر حمزة وعبثاً حاول الاتصال برئيس نيابة مصر للافراج عنا . وتبين أنه كان فى السينما .

وأحضر لنا الأستاذ عبد القادر فرشاً .. للنوم وتحدث الأستاذ التابعى مع السيدة عزيزة أمير فأحضرت بدورها فرشاً وعشاء .. وكانت رائحة البطاطين والملايات التى أرسلتها قريبة إلى رائحة الشانل « عطر » وفرشت أرضية الغرفة ..

لنوم ثلاثة أنفار على حد تعبير السجان .. وفاحت رائحة الشنل فى السجن وقالت النساء الساقطات .. يا سلام على الروايح .. شمى يا بت شمى « نعنشى روحك » وصرخ الشاويش قائلاً .. أخرسى يا بنت أنتى وهيه أمال ريحتكوا المنتنة اللى نشمها ؟ ولم يغمض لنا جفن حتى الساعة الواحدة مساء وكان التابعى يراقب كل من يدخل غرفة سجن النساء الساقطات من عساكر البوليس وينصت إلى ما يدور داخل الغرفة تحت ستار الظلام .. وكان عندما يسمع دلالا .. أو خروجاً عن المألوف وقع من العسكرى لاحد النساء يلفت نظر عبد الرحمن نصر إلى ما يحدث .. وبقينا على هذا الوضع حتى الصباح .. وقبل خروجنا من سجن التخشيبة ودعتنا النساء الساقطات بالزغاريد وتمنين لنا عوداً حميداً .. وكان نبأ القبض علينا والتحقيق معنا قد وصل إلى أصدقائنا الفنانين فحضرت إلى النيابة السيدات زينب صدقى ومارى منصور وفردوس حسن .. كما حضرت السيدة منيرة ثابت .. وجلسن أمام غرفة التحقيق .. وبدأ التحقيق معنا فى حوالى ٢٠ مقال ابتداء من مقال « شاه إيران مدين بتاجه لخادمة فرنسية » .. وسلسلة ملوك وملكات أوروبا .. ومقال الملكة فيكتوريا ..

وانتهينا من التحقيق الأول .. ونقلنا إلى سجن الاستئناف .. أنا .. والتابعى .. فقط ونمنا فى هذه الليلة بعمق من شدة ما لقيناه فى اليومين الماضيين من أرق وتعب .. وفى الصباح وضع البوليس فى يدنا القيد الحديدى ونحن فى طريقنا إلى النيابة وعند وصولنا إلى غرفة التحقيق كان على بابها جمهور كبير من أصدقائنا وأقاربنا .. وعن أيام السجن يحكى إبراهيم خليل فى أوراقه .. قضينا فى السجن أربعة أيام هى مدة التحقيق وكانت حياتنا طريفة فكان الغذاء يصلنا من منزلنا .. والعشاء من السيدة عزيزة أمير .. ولم يكن يسمح بدخول الشوكة والسكاكين .. واعترض التابعى على هذا المنع فكان الرد بأن إدارة السجن تخشى على السجين من الانتحار بهذه الآلة الحادة .. وبطبيعة الحال لم يقبل التابعى هذا من إدارة السجن لأنه لم يتعود الأكل بأصابعه وخاصة إذا كانت هناك شوربة أو ملوخية .. كان الغذاء يصل إلينا فى الساعة الثانية ظهراً والعشاء فى الرابعة والنصف حيث يبدأ الظلام ومعنى هذا أننا نتناول طعام العشاء والظلام شديداً فكان التابعى يختلط

عليه الحلو مع غيره أصناف الطعام أما السجاير فقد أخذت جانباً كبيراً من اهتمام التابعي .. وهي ممنوعة منعاً باتاً .. وكان التابعي يخفيها في بطانة ذيل البالطو .. ونتقاسمها عندما نصل إلى حجراتنا وفي مرة اكتشف أحد حراس باب السجن مكان السجاير فأخذها لنفسه وحرمنا من لذتها يوماً كاملاً .. وكان التابعي يتضايق كثيراً من طابور الصباح الذى حضرناه مرة واحدة بعد أن أعفانا منه مأمور السجن وكذلك من خروجنا من الغرف للذهاب إلى دورة المياه طبقاً للائحة السجون .. وتحدث التابعي مرة مع أحد المسجونين .. وسأله عن تهمته ، فقال أنه فقأ عين صديق له وحكم عليه بالسجن سنة .. وقارن التابعي بين هذه الجناية وجنايته المتهم فيها بسبب الشاه وخرج من هذه المقارنة بأن البراءة ستكون من نصيبه ولعدم وجود ساعات معنا فقد كنا نعرف أوقات الليل من دقات جرس الترام بميدان باب الخلق القريب من سجن الاستئناف . فإذا توقفت الدقات فنحن بعد منتصف الليل .. أو عند الفجر .

وقد أحيلت القضية بعد ذلك إلى المحكمة ونظرت في جلسات سرية .. وتولى الدفاع فيها عن المتهمين الأستاذ وهيب دوس وصدر الحكم عليهما بالحبس ستة شهور مع إيقاف التنفيذ .

هذه القضية هي السبب الرئيسي في شهرة التابعي ككاتب سياسي حيث كان يعرف بالناقد الفنى أو المسرحي .. والسبب أيضاً في استقالته من الوظيفة الحكومية .. انتهى التحقيق ببراءتي .. وحدث ما هو أغرب من هذا .. فقد استدعاني فخرى بك عبد النور .. وهو من رؤوساء المكتب « الذى حوكم أمامه » وسألني عن راتبي .. ولما علم أنه ١٢ جنيها ثار وقال ..

ازاى خريج الحقوق يأخذ ١٢ جنيها يرفع مرتبه إلى عشرين جنيهاً حالاً .. وكانت نتيجة الشكوى التي قصد بها إيذائي .. هي زيادة مرتبي ثمانية جنيهات ، أحسست يومها بالخجل من أنني أكتب متخفياً فقدمت استقالتي من الوظيفة واحترفت الصحافة بعد أن كانت هواية وكان ذلك عام ١٩٢٨ .

- ٣ -

السجن وقضية الحصاينة :

أصبح التابعى شخص غير مرغوب فيه .. وحكومة إسماعيل صدقى تتحين الفرصة لقصف هذا القلم الساخر العنيف الذى وصف بأنه يضع السم فى برشامة .. وجربت معه وزارة صدقى باشا كل الطرق والأساليب من الترغيب والتلويح له بذهب المعز فلما لم يستجب التابعى اتبعوا معه أسلوب آخر .. طلبوا منه أن يخفف من كتابته فى مهاجمة الوزارة ويقلل من تأييده للوفد والنحاس باشا ولكنه مضى فى طريقه وبنفس المنهج فى كتابته .. فأخذوا يهددونه ويتوعدونه حتى وقع حادث الحصاينة وهو حادث عادى وقع مثله فى عهد صدقى باشا الكثير ولم يصل إلى ما وصل إليه نتائج حادث الحصاينة .. فلقد استغلت وزارة صدقى باشا وأتتها الفرصة من أجل الانتقام والتنكيل بهذا القلم الذى أصبح شوكة فى ظهر الحكومة ومن متابعات الحادث كان الهدف واضحاً .. لم تكن مجلة روزاليوسف ولا السيدة روزاليوسف وانما كان محمد التابعى هو وحده المطلوب دخوله إلى السجن لتأديبه .. وحادث الحصاينة .. يتلخص فى أن رجال الإدارة فى ذلك الوقت .. ذهبوا إلى قرية الحصاينة مركز السنبلاوين .. حيث عطلوا وابوراً لطحن الغلال ومضرباً للأرز يملكهما الشيخ طلبة صقر الذى كان من الوفديين المعروفين ورفع الشيخ دعوى أمام المحكمة (ضد الحكومة) فأرسلت الإدارة بوليسها لكى يمحو معالم ما أفسده فى الوابور قبل أن تثبت المحكمة حالته .. وتصدى الشيخ صقر وأنصاره للبوليس .. فأطلق البوليس النار وسقط ثلاثة من القتلى وكثيرون من الجرحى وحوصرت القرية أياماً طويلة وألقى أهلها فى السجون .. وترتب على هذه الحادثة أزمة فى وزارة العدل وقامت النيابة بتحقيق فى هذا الموضوع وكتب النائب العام تقريراً يطلب فيه الأفراج عن الأهالى ورفع الدعوى أمام مأمور المركز بتهمة التزوير فى أوراق رسمية ..

وتصدى التابعي إلى هذه الممارسات اللاإنسانية والغير قانونية وكتب في روزاليوسف تعليقاً ساخراً على هذا الحادث ، قال فيه أن وزير العدل أحمد باشا على قرأ تقرير النائب العام ثم هز رأسه وقال نفرج عن الأهالى معلهش أما أن نحاكم المأمور بتهمة التزوير فلا وأسبل القانون رمشه .. فصرف النظر على الموضوع وكان يمثل النيابة في القضية الأستاذ محمود منصور .. وكان من المعجبين بالمجلة فاستهل مرافعته تأثراً وردد المدح والثناء عليها مشيداً بأسلوب التابعي ثم أنثنى مهاجماً في عنف منددا بطريقة النقد الجارحة التى سلكتها المجلة .

ويكتب التابعي عن القضية في آخر ساعة في ٣ يولية ١٩٦٨ .. حققت معى النيابة العمومية .. الأفوكاتو العمومي أولاً والنائب العمومي ثانياً وأخيراً وانتهى التحقيق بأن وجهت إلىّ تهمة القذف والسب في حق وزير الحقانية « العدل » المرحوم أحمد باشا علىّ وفى حق النائب العمومى المرحوم محمد لبيب عطية باشا « مأمور مركز السنبلاوين » .

وقدمت لمحكمة الجنايات وكان رئيس الدائرة التى نظرت القضية هو خصمى القديم المرحوم محمد بك نور الذى كان قد دخل غرفة التحقيق وقال للأستاذ ذكى سعد « أحبسه يا ذكى بك » .

ولو كان الأمر بيد محمد نور وحده لحكم علىّ بالسجن مع الشغل عاماً أو عامين ، ولكن كان هناك مستشاران آخران . ومن هنا أضطر أن ينزل على حكم الأغلبية .. وبرأتنى المحكمة من تهمة القذف في حق وزير العدل والنائب العمومي وأدانتنى فى تهمة القذف فى حق مأمور مركز السنبلاوين .

وصدر ضدى الحكم بالحبس البسيط أربعة شهور .. ولو كانت ثلاثة شهور فقط لكان ممكنا أن أذهب في الساعة الثامنة صباحاً كل يوم إلى قسم شرطة عابدين وأقوم بأى عمل كتابى بكلفوننى به وأغادر القسم فى الساعة الخامسة مساء وأعود إلى مسكنى .. ولكن محمد بك نور رحمه الله وسامحه أصر على أن تكون مدة الحبس أربعة شهور لكى أدخل السجن .

ويحكى التابعى عن اليوم الأول فى السجن بعد عودته من الاسكندرية فى محطة القاهرة وجدت بعض أصدقائى فى انتظارى .. وقد وقف خلفهم أحد ضباط البوليس السياسى وحييته وسألته – هل أنت هنا من أجلى ؟

قال نعم .. وقد عرفنا من الاسكندرية أنك غادرتها بهذا القطار .

سألته : هل تسمح لى بالمرور على مسكنى لكى أرتب حقيبتى وأخذ ما يلزمنى من الملابس فى السجن لأن الحكم ضدى بالحبس البسيط .. أى أنه فى وسعى أن أرتدى ثيابى العادية .

ولم يمانعنى الضابط .. وصحبنى إلى مسكنى وكنت أقيم يومئذ فى شقة فى عمارة مجاورة لفندق سميراميس وبعد أن وضعت بجامات وروب دى شامبر وشبشب .. وعندما أردت أن أضع عدة حلاقة الذقن ، أعترض وقال أنه غير مسموح بدخول أية آلة حادة مثل موس الحلاقة خوفاً من أن ينتحر السجين ..

وعدت أسأله ..

هل تسمح لى أن أمضى الليلة فى مسكنى وأذهب غداً صباحاً إلى السجن .. ولكنه قال ؟ وكان معه الحق – لقد أنقض اليوم وسوف نذهب معاً إلى المحافظة حيث تمض الليلة لأن السجن يغلق أبوابه فى الساعة السادسة مساء .. وسوف يحسب لك يومنا هذا من المدة المحكوم بها عليك .. وافقته وذهبت معه إلى المحافظة .

وهناك وضعوا لى مرتبة على أرضية حجرة الضابط النوبتجى ونمت نوماً عميقاً وفى حوالى الساعة السابعة صباحاً أحسست بيد توقظنى برفق وفتحت عينى وإذ بى أجد المرحومة فاطمة اليوسف وقد أحضرت لى معها ترموس مملوءاً بالشاى واللبن وكيساً به تفاح وبرتقال .. وقمت وكانت هناك أجراءات لا بد من أتمامها قبل ذهابى إلى السجن .. وقد تممت الاجراءات حوالى الساعة العاشرة صباحاً .. وأمام محكمة الاستئناف بميدان باب الخلق ودعت المرحومة فاطمة اليوسف وركبت مع نفس الضابط الذى كان أستقبلنى فى محطة القاهرة .. ركبنا سيارة رحملتنا إلى السجن المركزى الذى كان يعرف يومئذ باسم قرة ميدان .

وكان مأمور السجن المذكور يومئذ هو « البكباش » محفوظ ندا الذى رقى فيما بعد إلى رتبة لواء وأصبح مديراً لليمان طره .. ودخلنا عليه حجرة مكتبه وناولته ساعة يدى الذهبية ومحفظة الجيب .. كذلك علبة السجاير « معدن ملوكى » لأن التدخين كان يومئذ فى جميع السجون ممنوع ، وقلت لنفسى أنها فرصة لكى أكف عن التدخين ولم يكن هناك فى الوقت أى فرق فى معاملة المسجونين .

المسجون مثلى أو مثل المرحومين عباس محمود العقاد ومحمد توفيق دياب .. المسجون مثلنا بسب جنحه أو جناية سياسية .. كان يعامل بنفس معاملة السارق أو المزيف أو القاتل أو قاطع الطريق .

وهكذا كان أول اجراء قاموا به أنهم استدعوا حلاق السجن الذى قص لى شعر رأسى « نمرة واحد » كما يقولون أما ذقنى فكان الحلاق يحلقها لى كل أسبوع مرة واحدة وبالفتلة ثم أدخلونى إلى الحمام وخرجت من الحمام إلى زنزانة كانت فى الدور الأول من السجن . ووجدت فى الزنزانة « برش » على أسفلت أرضية الغرفة ومن فوقه مرتبة محشوة بالقش ومخدة محشوة كذلك بالقش وبطانية صوف وكنت أشرب الماء المعدنى ولكن من مالى الخاص .. ومن ثم كانوا يحضرون لى كل يوم زجاجة ماء ايفيانّ وكان ثمنها وقتئذ خمسة قروش .. وكنت بدأت أشرب المياه المعدنية منذ عام ١٩٣١ أى منذ مرضى للمرة الثانية بسبب المغص الكلوى .. وفى صباح اليوم التالى زارنى كبير أطباء مصلحة السجون المرحوم الدكتور عبد المجيد محمود .. وكان صديق لى توفاه الله منذ عشرين عاماً ونصف قد رجاه أن يزورنى فى السجن وأن يرى ما يستطيع عمله لكى يخفف عنى ولو قليلاً حياة السجن .. وزارنى فعلاً وكشف علىّ .. واكتشف أن فىّ عدة أمراض لم أكن أعرفها أو أشعر بها مثلاً لغط فى القلب ، أما ضغط الدم الضعيف والعالى فقد شكوت منهما فيما بعد .. أى فى عام ١٩٦٦ وما بعده .

وأمر كبير أطباء مصلحة السجون أن يضعوا لى سريراً فى الزنزانة وإلى جانبه مائدة صغيرة عليها غطاء من الرخام .. كما أمر لى بطعام خاص وهو بناء على

طلبي .. قهوة ولبن وقطعة من الجبن أو الحلاوة الطحينية في الفطور وكنت أتناوله في الساعة السادسة صباحاً .. وحساء عدس وكبدة أو لحم مشوى أو أرز وفاكهة الموسم سواء أكان ذلك عنباً أو برتقالاً في الغذاء .. وكان ميعاده في الساعة الثانية عشرة ظهراً ومثله في العشاء في الساعة السادسة مساء ومرة في كل أسبوع كان يقدم لي نصف دجاجة « رستو » في طعام الغذاء .

ولم يكن مسموحاً لي باستعمال الشوكة والسكين خوفاً من أن أنتحر .. كانوا يقدموا لي ملعقة فقط أشرب بها الحساء وآكل بها الأرز أما الكبدة أو اللحم المشوى أو النصف فرخة .. فكنت آكلها أو أمزقها بيدى .. وفي السجن التقى التابعي بكل من الأستاذين عباس العقاد ومحمد توفيق دياب .. ويذكر ذلك التابعي في مجلة آخر ساعة في بابه الأسبوعي « من أسبوع لأسبوع » في ١٩ يونيه ١٩٦٨ .. تحت عنوان في صيف عام ١٩٣٣ جمع سجن قرة ميدان بين المرحوم دياب وبيني .. وتحدث في المقال عن العقاد وكيف دخل السجن .. سبق أن أشرنا إلى ذلك في العقاد .

أما المرحوم محمد توفيق دياب فقد كان في أول الأمر ينتمي إلى حزب الأحرار الدستوريين ولكن عندما تولى المرحوم محمد محمود باشا الحكم في صيف ١٩٢٨ واستصدر مرسوماً ملكياً بحل مجلس النواب وتعطيل الحياة النيابية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .. يومئذ ثار توفيق دياب على الأحرار الدستوريين وكتب مقالاً عنوانه « من الأعماق » ونشرته له جريدة الأهرام وكان رئيس تحريرها يومئذ المرحوم داود بركات وانضم توفيق دياب إلى حزب الوفد .

ذات يوم ذهب رحمه الله إلى مجلس النواب وجلس في غرفة الصحفيين وخرج من الجلسة وكتب مقالاً وصف فيه أحد النواب بأنه « أكحل العينين » ذات معنى خبيث .. وكان رئيس الوزراء يومئذ هو المرحوم إسماعيل صدقي بك وحقق مع المرحوم محمد توفيق دياب وقدم لمحكمة الجنايات وصدر الحكم ضده بالحبس مع الشغل ستة أشهر .. ولكنه طعن في الحكم .. وقبلت محكمة النقض والابرام الطعن وكان رئيسها يومئذ هو المرحوم عبد العزيز فهمي باشا

الذى كان أول الأمر صديقاً وزميلاً للمرحوم سعد زغلول باشا وعضواً بحزب الوفد المصرى ولكنه اختلف مع سعد زغاول .. ومن بعدها أصبح يكره الوفد والوفديين قبل رحمه الله الطعن .. ولكن رفع مدة الحبس من ستة شهور إلى تسعة .

ودخل توفيق دياب سجن قرة ميدان .. وكنت أسمع من حراس السجن أن المرحوم توفيق دياب كان كثير الشكوى كثير الطلبات وأنه كان يخطب أحيانا في جماعة المسجونين .. ودخلت أنا السجن المذكور فى ٢٢ مايو عام ١٩٣٣ كما سبق أن قلت وهكذا جمع السجن بين توفيق دياب وبينى ولكن كان محظور علينا أن نلتقى أو نتحدث معاً .. ومن ثم كنا إذا تصادف وخرجنا إلى حوش السجن فى وقت واحد لكى « نتنزه » ونسير على أقدامنا نصف ساعة فى الصباح ومثلها بعد الظهر .. وكان حراس السجن يحولون بيننا إذا حاولنا أن نتصافح بالأيدى أو نتحدث .. عاش التابعى فى قرة ميدان مدة ا لحبس فى قراءة القصص والكتب الأدبية العربية والإنجليزية وفى كتابة الرسائل إلى روزاليوسف والتى وصلت إلى ٣٥ رسالة .. وهذه الرسائل تكشف متاعب التابعى الغذائية وطلباته المتكررة من الأطعمة المختلفة .. كما تكشف هذه الرسائل عن قوة العلاقة ومتانتها بين التابعى وروزاليوسف لدرجة أنه كان يصدر تعليماته وتوجيهاته من داخل السجن إلى روزاليوسف فى كل مشكلة تواجهها ومن الرسائل التى تدل على ذلك :

صباح الأحد .

عزيزتى .. عرفت أمس مساء أنك استدعيت للتحقيق ولا أعرف طبعاً ماذا ستكون الأسئلة التى توجه إليك ولكن دفاعك فيما أعتقد يجب أن يكون على القواعد الآتية :

أولاً .. اللغة أو اللهجة التى كتبت بها « السياسة » وهى ضد الوفديين واتهامها لهم بالخيانة والتفريط فى حق البلد وانتهاك الحريات بل والسرقة .

ثانياً .. اللهجة التى كانت تكتب بها إلى عهد قريب ضد وزارة صدقى باشا وضده هو بالذات .

ثالثاً .. لهجة الصحف الحكومية على العموم أثناء وزارة محمد محمود باشا وما كانت تكتبه ضد الوفد وزعمائه وضدنا نحن بالذات .. هذا هو القسم العام من الدفاع والغرض منه هو أن نثبت أنه إذا كان للهجات الصحف مقياس ودرجات فى مناقشة الخصوم أو الحملة عليهم فان « السياسة » وهى لسان الحزب الذى يرأسه محمد باشا قد وضعت هذه القواعد وهى تزيد فى شدة لهجتها عشر مرات على الأقل عن اللهجة التى كتبنا نحن بها والتى يشتكى دولته منها اليوم .

وهذه الرسالة أيضاً توضح توجيهات واستفسارات التابعى من السجن لمشاكل وقضايا العاملين فى مجلة روزاليوسف ..

صباح الأربعاء ..

عزيزتى .. عرفت الآن أنهم قبضوا على محررى الشبيبة الصريح أمس .. لا تخافى أنا أعرف كما تعرفين منذ زمن أن الحكومة كانت تتربص بهم وتنوى الايقاع بهم .

قضية محمد محمود كما قلت لك هايفة جداً وليس فيها كما علمت سوى الصورتين وعلى كل حال ماطلوا فيها وأجلوا حتى يمر الصيف وينتهى هذا الجو غير الملائم لقضايا الصحف أى إلى ما بعد أن تنتهى « هوجة » النيابة ..

وفى السجن لم ينسى التابعى متابعة ما ينشر فى المجلة وابداء رأيه فى سياسة التحرير وابداء رأيه فيها وإعطاء بعض الملاحظات ..

صباح الثلاثاء ..

عزيزتى .. أقبلك وأقبل يديك وأرجو أن تكونى بخير .. ولقد علمت أنك قضيت يوماً فى السويس وسررت جداً لعلمى بأن هذا التغيير ينفعك ويفيد أعصابك ولعلك تكونين قد سررت من رحلتك ؟ كيف حال أحمد ؟ تفسحى الآن بقدر ما تستطيعن لأنى محتفظ بحقى فى الفسحة .

يلوح لى بعض رسائل لا تصلك .. لأنى سبق أن وجهت إليك بضعة أسئلة فلم يصلنى جواب عنها ، ولهذا سوف أرقم رسائل بأرقام مسلسلة من ١ ، ٢ .. الخ ، حتى تردى فتقولى مثلاً وصلتنى رسالتك رقم ١ وهكذا لكى اطمئن على وصولها .. مقال فكرى لا بأس به من جهة الموضوع خصوصاً وأنه لم يذكر أهم نقطة وهى النقطة الخاصة بتصريح وزير الحقانية ..

ومن أحدى الرسائل المرسلة إلى روزاليوسف من السجن .. يقول لها .. لا ترسلى من الأخبار سوى المهم أما زيارات الرئيس وقدم لسينوت .. فلا تهمنى ويمكن أن يقال أن الأخبار التى تهمني هى التى تتعلق بالجريدة أو بتحقيقات الصحف أو القضايا الهامة وكذلك الأخبار السياسية العامة ..

وخرج التابعى من السجن وهو أكثر إيماناً بمواصلة المسيرة والتمسك برسالته فى الدفاع عن الشعب ومحاربة الفساد والمفسدين .. لقد خرج فعلاً من السجن الصغير إلى السجن الكبير كما قال الأستاذ فكرى أباظة فى مقالة له فى روزاليوسف عقب خروج التابعى من السجن .

ها هو الأستاذ التابعي يصدر اليوم من السجن ، وها هى روزاليوسف المجلة تصدر في اليوم نفسه أرأيت التوافق الظريف بين المجلة العزيزة ومحررها العزيز .. لا شك أنه اليوم يتلقى تلغرافات التهنئة وخطابات التهنئة وتليفونات التهنئة ووفود التهنئة .. أنا لا أفعل ما تفعل التلغرافات والخطابات والتليفونات والوفود .. لقد خرج حضرته من سجن إلى سجن بل خرج من السجن الصغير إلى السجن الكبير ليست حرية الأكل والشرب والنوم هى كل شىء .. هناك حرية الفكر وحرية الرأى وحرية الضمير وأين هى فى السجن الكبير .. يدك سجينة .. رأسك سجينة .. عينك سجينة .. لسانك سجين .. الصحافة سجن - الخطابة سجن - الاجتماع سجن - الرأى سجن - أرأيت يا سيدى الطليق اليوم أنك مغالط وأن الذين يهنئونك مغالطون وأن الذين أفرجوا عنك مغالطون .

وبعد خروجه من السجن كان أول مقال يكتبه هجوم عنيف على صدقى باشا ووزارته .. فلقد أراد أن يقول له أن الأقلام الحرة لا تموت أبداً ولا أحد يستطيع أن يقصفها لأنها المعبد الحقيقى على صوت الشعب ولسان حال الحرية ..

خرج التابعى فكتب هذا المقال ..

استقالة أم اقالة :

صدقى باشا يعرف منذ عام أنه غير مرغوب فيه ..

حياته وأعماله .. سواء كانت صحة صدقى باشا ضعيفة لا تمكنه من القيام بأعباء الحكم وزج خلق الله فى أعماق السجون ، أو كانت جيدة مثل البمب عيار ٢٤ ، فان الثابت أن صحته لم يكن لها دخل فى استقالته .. أو اقالته .. والواقع أن صدقى باشا يعرف منذ عام . أى منذ عاد من أوروبا فى شهر سبتمبر عام ١٩٣٢ الواقع أن دولته يعرف أن بقائه فى رئاسة الوزارة لم يعد مرغوباً فيه .. ولكن دولته وقع فى نفس الخطأ الذى وقع فيه زميل وصديق قديم له من قبل فتمسك بأهداب السلطة بل وحاول أن يرفع أنفه فى وجوه الذين أقاموه وأوقفوه على قدميه وأسندوه أثناء حكمه الطويل .. وكانت النتيجة أن أصحاب الشأن لم يجدوا بداً من أن يضعوا حسن الذوق تحت ماجور أو يقولوا لصاحب الدولة الزائلة : تفضل من غير مطرود .. عاد صدقى باشا من أوروبا فى العام الماضى بعد أن أبلى تعلية فى مطاردة سيرجون سيمون من بلد إلى بلد حتى فاز منه بقدح من الشاى أو الحساء لا أذكر الآن وبحديث عن المفاوضات عاد وألقى خطبته المشهورة التى بدأها وختمها بعبارة هى (والآن هيا إلى العمل) ولكن أنصاره الذين اعتادوا أن يتركوا العمل له هو وعليهم هم التصفيق ، أنصاره هؤلاء لم يلبوا الدعوة ، أما خصومه المقنعون فقد لبوها وراحوا يعملون على أسقاطه منذ أول يوم .

وأحس صدقى باشا وأحس معه بعض أصدقائه وزملائه الوزراء أن فى الجو شيئاً وتوالت الأحداث الخفية المستورة وتوالت المعاكسات .. وبعبارة صريحة كما قال لنا زميل وصديق لدولة صدقى باشا فى شهر يناير الماضى .

لقد شربنا المر منه إلى أن كانت حادثة البدارى والأزمة الوزارية التى تلتها ، وكانت فرصة ذهبية لو شاء صدقى باشا أن ينتهزها ويخرج ويترك أنفه السليم يشم ولكنه دعك أنفه دعكة قوية وأمره بالزكام والصهينة وراح يطلب معونة أصدقائه من الإنجليز ويلوح بمسألة المفاوضات .. صدقى باشا الذى لم يجد شيئاً يقوله عن المفاوضات يوم عاد من أوروبا ويوم حشدت له الألوف .. بل اكتفى بعبارته المشهورة « هيا إلى العمل » .. صدقى باشا رأى من مصلحته وبعد عودته بثلاثة شهور أن يتكلم عن المفاوضات وكيف أن سير جون سيمون أقسم له بكافة أولياء الله الإنجليز ألا يتفاوض مع سواه .. لماذا ؟.. لكى يفهم خصومه أن فى احراجه احراجاً للإنجليز وأن فى خروجه من الحكم عرقلة لسير هذه المفاوضات ..

ونجحت المناورة وسويت الأزمة وخرج من الوزارة عبد الفتاح يحيى باشا وعلى ماهر باشا من جهة وتوفيق دوس باشا من جهة أخرى ..

والذى يرجع إلى عدد هذه المجلة رقم ٢٥٦ الصادر فى ٩ يناير الماضى يجد على صفحة ١٠ مقالاً عنوانه : « الابراشى باشا ضد صدقى باشا ، تعديل الوزارة هدنة لن تطول » .. وقد قلنا فيه ما نصه : هذا والفريق الآخر ، فريق عبد الفتاح يحيى باشا سافر متيقظ يترقب الفرصة لاخراج صدقى باشا والخلاص منه وتولية عبد الفتاح يحيى باشا رئاسة الوزارة من غير احداث أى انقلاب برلمانى .. ثم قلنا فى ختام المقالة : وإذا كان دولته قد انتصر اليوم على خصومه فانه نصره لن يطول .. لأن خصومه ليسوا بالذين يقبلون الهزيمة صاغرين أو ساكتين .

هذا ما قلناه منذ تسعة شهور ومنه يرى القارىء أننا كنا أول من ذكر اسم

« صاحب الدولة » عبد الفتاح يحيى باشا والنية المتجهة إلى توليته رئاسة الوزارة .. وقد حققت الأيام صدق ما قلناه ..

ثم كانت هدنة .. وسافر صدقى باشا إلى أوروبا فى هذا الصيف وهنا رأت الصحف الإنجليزية أن الوقت قد حان لكى تفهمه بالأبيض والأسواد حقيقة موقفه فنصحت له بالاستقالة وأن صحته بالدنيا .. وأنه لن تكون معه أية مفاوضات ..

وانكشف أمر صدقى باشا ورأى خصومه المقنعون فى مصر أنه لم يعد هناك ما يخشونه من جانب الإنجليز ومن ثم راحوا أولاً يشعرونه بذوق أنه لم يعد مرغوباً فيه .. ولقد نشر فى العدد الماضى كيف أن مجلس الوزراء رفض أولاً أن يوافق على طلب صدقى باشا الخاص بسفر عبد الوهاب باشا إلى أمريكا ، ونزيد اليوم على ما تقدم أن هناك مسائل عديدة كان يبعث بها صدقى باشا من أوروبا طالباً من مجلس الوزراء الموافقة عليها ومنها حكاية خاصة بعبد الحميد بدوى باشا ومهمته الخاصة بسندات الدين ، ولكن مجلس الوزراء كان يرفضها .

وأخيراً تضايق صدقى باشا فأرسل من أوروبا إلى زملائه الوزراء يقول ما معناه ، هل أنتم متفقون معى فى السياسة أم لا ؟ لأنكم إذا كنت غير متفقين معى فانى استقيل .. ولكن دولته لم يتلقى رداً على خطابه المذكور .

وثائق

١ - وقائع محاكمة أحمد حلمى

٢ - وقائع محاكمة عبد العزيز جاويش

٣ - وقائع محاكمة عباس العقاد



النص الكامل لمحاكمات أحمد حلمى بتهمة العيب فى الحضرة الخديوية

(القضية الأولى فى محكمة أول درجة)
(مذكرة النيابة)
(فى قضية أحمد أفندى حلمى صاحب جريدة القطر المصرى)

حرية الصحافة :

الحرية أقسام حرية فكر وحرية فعل وحرية قول ، فالقسم الأول يخول الإنسان أن يفكر فيما أراده أما حرية العمل والقول فلا يمكن اطلاق العنان لكل من أراد أن يعمل أو يقول خوفاً من إلحاق ضرر بالغير ولذا سنت الحكومات القوانين لوضع حد للتطرف والعمل والقول .

ويدخل فى حرية القول حرية التأليف ومنها حرية الصحافة .

فوائد الصحافة :

كل يعلم فائدة الصحافة ولا محل لاطالة الكلام فى هذا الموضوع ولكن من المعلوم أن الصحافة قد تكون وبالاً على الأمة إذا لم تؤد وظيفتها على الوجه الصحيح فتصبح شراً عليها يجب ملافاة أضراره ومن الأسف أن بعض الجرائد بمصر اخترقت سياج القانون وأسأت فهم الحرية الصحافية فأخذت تنشر كلما يعن لها صحيحاً كان أو غير صحيحا حسنا كان أو قبيحاً وربما خفف من جرمها قصدها بأن كان عملها صادراً عن حسن نية ولكن الأمر وفى بعضها ليس كذلك إذ تكتب ما تتخيل انه يروج بضاعتها أو تنشر ما تدفعها إليه المصلحة الشخصية أياً كانت تاركة المصلحة العامة وراء ظهرها .

ومن الجرائد التى تعدت حدود الأدب والواجبات الصحافية جريدة القطر المصرى المرفوعة على صاحبها الدعوى اليوم .

وقد نص القانون على معاقبة من يتصدى لنشر مثل هذه الحوادث لأنه يعتبر أن النشر نفسه هو الجريمة غير ناظر إلى الأركان المكونة للجريمة والسبب فى ذلك جلى واضح لأن الضرر قد أتى من النشر والأحوال التى يجب فيها معاقبة الناشر قد نص عنها القانون فى المواد ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٤٩ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٤ .

ولكن توجد أحوال أخرى هى فى نفسها مما تستوجب العقوبة عندما ينص القانون على اعتبارها جرائم وها هو القانون لم ينص منها الا فى مواد تشديد العقوبة (المواد ١٥٠ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ،) وهذه المواد كلها ليست من الجرائم التى تقع بواسطة الصحف بل هى مما نص عليه القانون فى مواد القذف والسب ومن ذلك يثبت أن الشارع لم ينص الا على معاقبة الفاعل لتلك الجرائم وذلك يؤخذ صريحاً من نفس القانون حيث قال : كل من ومعنى ذلك أن نفس القاذف أو الساب أو الطاعن هو الذى يعاقب لا غيره .

ومن الواجب ان لا نخطىء فى فهم معانى مواد الجنح والجنايات التى تقع بواسطة الصحافة بمصر ولا يجب الرجوع فى تفسيرها إلى قانون العقوبات الفرنساوى ولا إلى أقوال المتشرعين منهم فيها . ذلك لأن قانون الصحافة الفرنساوى يقدر مسئولية فاعلى الجريمة حسب الاحكام التى ألغاها قانون العقوبات المصرى الجديد والتى كانت تنص عليها المادة ١٤٧ الآنفة الذكر .

وبالجملة فانه لا يعد قاذفاً أو ساباً حتى يستوجب العقاب الا من صدر منه ذلك القذف أو السب ولا تقع المسئولية الا على الناشر لا على الناقل : ان القانون لا يعاقب على هذه الجرائم الخاصة الا متى كانت صادرة من نفس الناشر الذى ابتدعها من بنات أفكاره . فعلى أى مستند تستند النيابة لتجريمنا إذا كانت ما اعتبرته جريمة قد تم نشره فى أحدى الجرائد المنتشرة بمصر : أيمكن أن يقال ان الفاعل لذلك الفعل الجنائى أراد أن يدعونا إلى نشر ما نشره هو فى جريدته ؟ ألم تتم الجريمة بنشره ما نشر فى مبدأ الأمر ؟ أليس توقيع العقوبة وتطبيق المادة

٢٩ علينا مخالفاً للقانون وللضمير ؟ أو تلك المادة لا تعاقب الا على فعل لم يكن من قبل مقترفاً ولم يكن تاما وهو فى نظر القانون جريمة .

ان المتشرعين فى فرنسا يعتبرون اظهار الجرائم سبباً للتبرئة وذلك فى مواد القذف ، فبأى حق يسأل الإنسان عن عمل لم يكن هو مقترفه ولم يكن هو الناشر بل كل ما عمله هو نقله الأمر الذى لا يستوجب العقاب كما قدمنا ولم نقصد بنقله الا انتقاده وتبين أوجه خطأ الناشر وان غاية ما يمكن مؤاخذتنا عليه ووقوعنا تحت المسئولية هو وجود شىء فى ذلك الانتقاد مما يقع تحت طائلة العقاب وبخلاف ذلك يكون رفع القضية علينا مما ينافى العدالة كل من يفسر القانون على غير ذلك يكون قد أخطأ أن من الأمثال القانونية ان القانون شديدة ولكن هكذا القانون وأذن فلا يجب أن يكون ذلك القانون شديداً فى المعاقبة ولا يكون شديداً فى التحرى وراء معرفة الجرائم والمجرمين .

ان الكل أمام القانون سواء وكل من يطلب تطبيقه يجب أن يعمل طبقاً لنصوصه وأن يكونوا أول الخاضعين له .

(الحكم الابتدائى)

(فى قضية القطر المصرى باسم الجناب الافخم عباس حلمى باشا خديوى مصر)

(محكمة السيدة زينب الجزئية)

بجلسة الجنح المنعقدة علنا بسراى المحكمة فى يوم الخميس ١٥ أبريل سنة ١٩٠٩ (٢٤ ربيع الأول سنة ١٤٢٧) .

تحت رياسة حضرة على ماهر أفندى القاضى . وحضور حضرة محمود زكى أفندى وكيل النيابة وأحمد فوزى أفندى الكاتب .

صدر الحكم الآتى :

فى قضية النيابة العمومية نمرة ٥ – يناير سنة ١٩٠٩ الواردة بالجدول نمرة ٣٤ سنة ١٩٠٩ .

(ضــد)

أحمد أفندى حلمى عمره ٣٣ سنة صاحب جريدة القطر المصرى ومقيم بمصر .

اتهمت النيابة العمومية أحمد أفندى حلمى فى صحيفة أعلنت فى ٣٠ يناير سنة ١٩٠٩ بما يأتى :

« تجارئه بالتطاول على مسند الخديوية المصرية والطعن فى نظام حقوق الوراثة فيها وفى حقوق الحضرة الفخيمة الخديوية والعيب فى حق ذات ولى الأمر وذلك بنشره في جريدته (القطر المصرى) بالعدد ٣٧ الصادر فى ٨ يناير سنة ١٩٠٩ مقالة تحت عنوان (مصر للمصريين) يقول بنقلها عن جريدة العدل التركية العربية التي تطبع فى الاستانة ونشره فى العدد ٣٨ الصادرة فى ١٥ يناير سنة ١٩٠٩ مقالاً تحت عنوان (يا ولاة الإسلام وعلماء الأنام فى دار السلام) و (أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وأمير المصريين عباس بن توفيق) و (يد الجناب العالى) و (أملاك الجناب العالى) و (مهمة شكرى باشا) .

وفى الجسلة قالت النيابة أنها تتهم أحمد أفندى حلمى بالتهم الأربعة التى بينها فى هذا الاعلان ولكن بالنسبة لما نشره فى مقالته (مصر للمصريين) فقط أما باقى المقالات التى ذكرت فى ورقة الاعلان فانها تتخذها من الأدلة على سوء قصد المتهم ثم شرحت التهم بحسب ما ورد فى محضر الجلسة وفى المذكرة المقدمة منها وطلبت عقاب المتهم بالمواد ١٥٠ و ١٥٦ و ١٦٧ و ١٦٨ و ٣٢ عقوبات .

والمحاميان عن المتهم طلبا براءته للأسباب المبينة فى محضر الجلسة وبالمذكرة المقدمة منهما أيضاً .

(المحكمــة)

بعد سماع طلبات النيابة ودفاع المتهم والاطلاع على الأوراق من حيث ان لكل تهمة من هذه الأربعة المرفوعة بشأنها الدعوى العمومية ثلاثة أركان :

الركن الأول : التطاول أو الطعن أو العيب .
الركن الثانى : وقوع ذلك بأحدى الطرق المبينة فى القانون .
الركن الثالث : توفر القصد الجنائى فيه .

وحيث أن هذه التهم لا تختلف عن بعضها الا فى الركن الأول فترى المحكمة لزوم بيانه فى كل تهمة على حدتها وبعد ذلك يكون البحث فى الركنين الأخيرين عاما أى شاملاً للتهم الأربعة لأنها نشرت فى مقالة واحدة بمعرفة المتهم وحده .

الركن الأول : فى التهمة الأولى
التطاول على مسند الخديوية المصرية .ج

حيث (ان مسند الخديوية المصرية) هو شكل الحكومة فى مصر بنظامها المعروف من جهة كونها خديوية أى أمارة ممتازة ذات استقلال داخلى فالتطاول عليه يكون بنقد هذا النظام .

وحيث أنه جاء فى مقالة (مصر للمصريين) ما نصه :

(إذا كان ما تبذل الأمة لهم « أى لعائلة محمد على » هو لحصولها بواسطة حروبهم الدموية على الامتيازات الداخلية من الدولة فان المصريين يتنازلون عنها للدولة إذ لولا تلك الخيانات لحصلت تحت حكم الدولة على دستور يتمتع به من الشعوب العثمانية من أهم أقل من المصريين علماً) .

وحيث أن هذا القول صريح فى ارادة جعل مصر ولاية عثمانية بالتنازل عما نالته من الامتيازات الداخلية التى لا تعتبر حكومتها خديوية الا بها وإذا فهو تطاول على مسند الخديوية بالمعنى القانونى الذى سبق ذكره .

(فى التهمة الثانية)
الطعن فى نظام حقوق الوراثة

حيث أن الطعن فى نظام حقوق الوراثة فى الخديوية المصرية يكون أما بانكار حق الامارة على الجالس على عرشها وأما بانكار هذا الحق على العائلة الحاكمة كلها .

وحيث أنه ورد فى مقالة (مصر للمصريين) من هذا القبيل ما نصه :

(فإذا عرف المصرى مما تقدم أن شقاءه وبلاءه كان السبب فيهما عائلة محمد علي يجب عليه وينبغي له أن يتخلص منها لأن أقل واحد من مواطنيه أشفق عليه وأرأف به .. إلى أن قال فينبغي للأمة أن تعلم أيضاً أنها لا حاجة لها به « أى بسمو الأمية » وترسل الوفود إلى الممالك الموقعة على معاهدة لوندرة لاخبارها بأنها غير راضية بأن يحكمها واحد غير مصرى الجنس) .

وحيث أن هذه العبارة دعوى للأمة إلى انتزاع الملك من الحضرة الخديوية وعائلتها لجعله فى عائلة أخرى فهى طعن ظاهر فى حقوق الوراثة .

(فى التهمة الثالثة)
الطعن فى حقوق الحضرة الخديوية وسطوتها

حيث أن حقوق الحضرة الخديوية منها ما هو مدون فى الفرامانات الشاهانية . ومنها ما هو من مستلزمات العرش الخديوى كالمرتب المخصص لصاحب هذا العرش وأما سطوتها فالمراد نفوذها وإذا فكل تعريض بشيء من ذلك يعتبر طعناً على حقوق الحضرة الخديوية وسطوتها .

وحيث أنه فضلاً عما جاء فى الجملة التى ذكرت تحت التهمة الثانية من الطعن فى حق الوراثة الذى هو رأس هذه الحقوق فقد جاء فى موضع آخر من تلك المقالة ما يأتى : (ثم بأى حق مشروع تأخذ عائلة محمد علي من الخزينة

المصرية ثلاثمائة وخمسين ألف ليرة سنوياً وأى شر دفعوه عنها أم أى خير جلبوه لها حتى يكال لهم المال جزافاً) .

ثم جاء فى موضع آخر ما نصه :

(فقربوا كل متشرد لا يعرف أحد مسقط رأسه وهلا ملقط جسمه وسلموهم الوظائف واستعانوا بهم على بقاء المصرى فى حالات الجهل .. وسلبوا الضياع التى وقفها أهل الخير .. وأنفقوها على شهواتهم ...) .

وحيث أن فى هاتين الجملتين ما فيهما من الطعن فى حقوق الحضرة الخديوية ومن القدح وما يحط من نفوذها وسطوتها .

(فى التهمة الرابعة)
الطعن فى حق ذات ولى الأمر

حيث أنه لا يمكن وضع تعريف جامع لما هو العيب فى حق ذات الأمر ولكن العلماء متفقون على أن مدلول هذا اللفظ عام يصدق على كل أمر يؤذى الكرامة أو يمس بالاحترام الواجب لصاحب التاج سواء وقع تصريحاً أو تلميحاً وسواء كان راجعاً إلى حالته الشخصية وإلى حياته العمومية .

وحيث أنه ينطوى تحت ذلك ما ورد فى مقالة (مصر للمصريين) مثل :

« رمتنا بكم مقدونيا فأصابنا ... مصوب سهم للبلاد سديد
فلما توليتم طغيتم وهكذا ... إذا أصبح القولى (وهو عميد) »

ومثل (وقد اقتفى أثر محمد على فى قبح فعله وسوء سيرته أولاده وأحفاده من بعده) ومثل (وليظل المصريون خدماً لصبيانهم وأرقاء لنسوانهم) إلى ذلك من المطاعن الموجهة لذات ولى الأمر تلميحاً بأقوال بذيئة تأباها الآداب الإنسانية .

وحيث أن ما ذهب إليه المتهم في دفاعه من أن المراد (بولى الأمر) هو جلالة السلطان وحده منقوض (أولاً) لأن هذه الصفة أطلقت فى عرف هذه البلاد على حاكمها الشرعي وهو سمو الأمير ولا شك فى أن الشارع قد جرى على هذا العرف و (ثانياً) لأنه إذا صرفت هذه الصفة إلى جلالة السلطان وحده فلن يوجد في القانون نص يعاقب من يعيب فى حق الحضرة الخديوية وهذا أمر غير مقبول خصوصاً إذا لوحظ ان المادة ١٥٨ تعاقب من يعيب فى حق أحد أعضاء العائلة الخديوية و (ثالثاً) لأن العيب فى حق جلالة السلطان داخل عقابه فى المادة ١٥٧ عقوبات لأن حكومة جلالته فى نظر الشارع المصرى وقت وضع قانون داخلى تعتبر أجنبية عن حكومة مصر بصفتها ذات استقلال داخلى وهذا الاعتبار لا يمس السيادة العليا التى للدولة العثمانية على مصر بوجه من الوجوه .

على أنه لو كان فى هذا الأمر محل للالتباس فلا شيء يمنع من اطلاق صفة (ولى الأمر) فى المادة ١٥٦ على جلالة السلطان على سمو الخديوى معاً .

(الركن الثانى فى التهم الأربعة)
وقوع الطعن باحدى الطرق المبينة فى القانون

حيث أن قانون العقوبات قد بين فى المادتين ١٤٨ ، ١٥٠ الطرق التى تقع بها هذه الجرائم فذكر منها المطبوعات التى تباع فعلاً أو التى تعرض للبيع وحيث ان مقالة (مصر للمصريين) قد طبعت فى جريدة القطر المصرى بالعدد ٣٧ ثم عرضت للتوزيع وللبيع فى المحلات العمومية من يوم ٨ يناير ١٩٠٩ وإذاً فتكون هذه الجرائم قد وقعت طبقاً لأحدى الطرق التى عينها القانون .

وحيث أن المتهم يدفع هنا بأن طبع مقالة (العدل) ونشرها لا يكفيان لتوفر المسئولية الجنائية ما دام لم يكن هو منشيء المقالة المذكورة والا عد هذا قضاء على حرية الصحافة بمنعها عن نقل ما تشاء لفائدة قرائها .

وحيث أن هذا الدفاع يقتضى تحديد معنى حرية الصحافة وتعيين الأعمال التى وقعت من المتهم وبيان وجه مسئوليته عنها .

وحيث أنه وان كانت حرية تبادل الأفكار والآراء على العموم فالحرية الشخصية بأوسع معانيها هى أهم حق طبيعى للإنسان غير أنها ليست مطلقة بل هى مقيدة دائماً بواجب اجتماعى يعادلها فى الأهمية . هذا الواجب هو وقوف كل إنسان فيها عند الحد الذى يضمن لغيره حريته ومن تعدى هذا الحد فهو مسئول .

وحيث أنه لا شك فى أن ما أسند إلى المتهم هو خروج عن الدائرة التى تضمن له القوانين العمل والقول فيها واعتداء على حرية تكفلها القوانين لغيره وبعبارة أخرى هو أثم يعاقب عليه القانون والصحافة من اسمى وظائفها الانتصار للحق والعدل والقانون .

وحيث ان قول المتهم بأن اقتصادره على النشر من غير أن يكون هو المنشىء لما نشره يخليه من المسئولية الجنائية هو قول لا يعبأ به ما دام القانون لم ينص على هذا الشرط بل ما دامت طبيعة هذه الجرائم لا تقتضيه إذ من البديهى أن نشر الطعن ماس بالكرامة على كل حال أى سواء كان الناشر هو المنشىء له أم لا .

على أن قصد الشارع هذا ظاهر من المذكرات التى حصلت بمجلس التشريع الفرنساوى حينما وضعت القوانين المستمدة منها المادتين ١٥٠ و ١٥٦ من قانون العقوبات المصرى .

وحيث أن من جهة أخرى فان نشر الطعن والتطاول والعيب لا يخرج عن كونه فعلاً مكوناً ومتمماً بهذه الجرائم وبناء على ذلك فالناشر يعتبر فاعلاً أصلياً طبقاً للمادة ٣٩ من قانون العقوبات ويجب التنويه فى هذا المقام الا ان النشر والنقل سواء من جهة وجوب العقاب فى نظر علماء ولا فرق بينهما الا فى تقدير العقوبة .

وحيث فوق كل ما تقدم أن المتهم لم يقتصر على طبع مقالة (مصر للمصريين) ونشرها فى هذه البلاد بل وافق على بعض ما جاء فيها تصريحاً بألفاظ جارحة إذ قال فى تعليقاته عليها ما نصه :

« ولكن الذى يمكن لنا الموافقة عليه انه إذا كان بعض الولاة من عائلة محمد على قد عمل ما فى طاقته لتقدمها فان البقية لم يعملوا ولكن هل تأخرهم عن العمل مقصود منهم لتأخير المصريين عن التقدم أو عجز منهم وقصور اللهم ان كانت الأولى فنحن أول من يمتعض ويستمطر كل صنوف السخط والحرب وان كان الثانية فالعيب على من أقروا العاجزين المقصرين ولم يناقشوهم الحساب » .

وحيث أن المتهم تظاهر بعد ذلك بانه لم يستصوب بعض ما ورد فى المقالة وأخذ يرد عليه لكنه اختار للرد ما يعزز أغلب ما جاء فيها فصادق عليها ضمناً ولا شك انه فى مثل هذا الحال يكون المتهم قد تطاول بترتيب وطعن بتدبير .

(الركن الثالث فى التهم الأربعة أيضاً)
القصـد الجنـائـى

حيث ان القصد الجنائى هنا مفروض أى أنه متوفر بثبوت ارتكاب المتهم للأفعال المادية المكونة للجرائم المسندة إليه وذلك لأنه لا يمكن أن تكون ارادة المتهم قد توجهت إلى نشر مقالة (مصر للمصريين) فى جريدته وهو يجهل المقصود منها لأن ألفاظها ظاهرة ومعانيها صريحة واضحة .

وحيث أن المحكمة ترى فوق ذلك أنه لا يجوز للمتهم فى هذه الدعوى ان يتنصل من هذا القصد المفروض ، فيدفع بسلامة نيته لأن محل هذا الدفع ان يكون الفعل المسند له مخالفاً للقانون الوضعى فقط .

أما وهو مخالف للقانون الطبيعى ولمبادىء الآداب العامة فلا يتصور كيف يمكن للمتهم أن يتبرأ من طبيعته .

وحيث أن سوء قصد المتهم ظاهر مع ذلك فيما كتبه عن الحضرة الخديوية في نفس العدد الذى نشرت فيه مقالة (مصر للمصريين) أو فيما تقدمه وتلاه من الأعداد الأخرى كمقالة « أملاك الجناب العالى » و « يا ولاة الإسلام » وغيرهما وهذا يفيد ان المتهم قد ارتكب الأفعال المسندة إليه بروية تامة وقصد مستمر سابق ومقترن ولاحق بهذه الأفعال .

وحيث أن ما يذهب إليه المتهم من أنه لا يجوز الاستدلال على سوء قصده بمقالات غير التى يحاكم عليها ولو كان من انشائه هو مذهب غير صحيح قانوناً وخصوصاً فى الجرائم التى تقع بواسطة الصحف إذ لكل صاحب صحيفة مبدأ معلوم يرمى إليه فى كل ما يكتبه .

وحيث أنه بناء على ما تقدم تكون التهم الموجهة إلى المتهم ثابتة كلها عليه وعقابه ينطبق على المواد ١٥٠ و ١٥٦ و ١٤٨ و ١٦٧ و ١٦٨ عقوبات .

وحيث أن الأفعال المسندة إلى المتهم منها ما هو مكون لجرائم متعددة ومنها ما هو مرتبط بغيره ارتباطاً لا يقبل التجزئة فضلاً عن كونها كلها وقعت لغرض واحد فيجب إذاً اعتبار هذه الأفعال جريمة واحدة والحكم فيها على المتهم بالعقوبة المقررة لاشد الجرائم عملاً بالمادة ٣٢ عقوبات .

وحيث أن المحكمة ترى استعمال الرأفة فى توقيع العقوبة على المتهم بالنظر لما تبينته من درجة تربيته التى لا يجوز عدلاً أن يكون مسئولاً الا بقدرها .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضورياً بحبس المتهم عشرة شهور حبساً بسيطاً وأمرت بتعطيل جريدته (القطر المصرى) مدة ستة شهور وباعدام كل ما ضبط وما يضبط من العدد ٣٧ من الجريدة المذكورة وأعفت المحكوم عليه من المصاريف وجعلت الكفالة لايقاف التنفيذ ألف قرش أ . هـ .

(القضية الأولى فى ثانى درجة)
حكم الاستئناف فى قضية القطر المصرى
باسم الجناب الخديوى المعظم عباس حلمى باشا
محكمة مصر الابتدائية الأهلية

بجلسة الجنح الاستئنافية المنعقدة علناً بسراى المحكمة فى يوم الخميس ٢٩ ابريل سنة ١٩٠٩ (٩ ربيع الثانى سنة ١٣٢٧) .

تحت رياسة حضرة محمود باشا بك رئيس المحكمة وبحضور حضرات المستر كلابكوت ومتولى غنيم أفندى القاضيين ومحمود فخرى بك وكيل النيابة ومحمود طلعت حرب أفندى كاتب الجلسة .

(صدر الحكم الآتى)

فى قضية النيابة نمرة ١٣٢٥ الواردة بجدول المحكمة نمرة ١٣٧٨ سنة ١٩٠٩ .

ضـــد

أحمد أفندى حلمى صفته صاحب جريدة (القطر المصرى) مولود بمصر وساكن بها وعمره ٣٣ سنة .

بعد سماع تقرير التخليص الذى تلاه حضرة رئيس الجلسة وطلبات النيابة والمرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً .

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المتهم في أول الأمر بأربع تهم وردت في مقالة نشرها في جريدته بالعدد ٣٧ الصادر في ٨ يناير ١٩٠٩ تحت عنوان (مصر للمصريين) نقلاً عن جريدة « العدل » التي تطبع في الاستانة باللغتين التركية والعربية وقد تضمنت هذه المقالة الطعن على الحضرة الخديوية ودعوة الأمة إلى الخروج عن طاعتها والسعي في انتزاع الملك من عائلتها وكذا الطعن على مسند الخديوية وفي ذاتها .

وتلك التهم هي : أولاً – التطاول على مسند الخديوية المصرية – ثانياً – الطعن في نظام حقوق الوراثة فيها – ثالثاً – الطعن في حقوق الحضرة الخديوية – رابعاً – العيب في حق ذات ولي الأمر .

وفي الجلسة الابتدائية تنازلت عن التهمة الخاصة بالطعن في نظام حقوق الوراثة ثم طلبت عقاب المتهم بالمواد (١٥٠ و ١٥٦ و ١٦٧ و ١٦٨ و ٣٢) عقوبات .

ومحكمة السيدة رأت ان هذه التهم جميعها ثابتة ولكنها اعتبرتها جريمة واحدة وحكمت حضورياً في ١٥ أبريل سنة ١٩٠٩ بحبس المتهم عشرة شهور حبساً بسيطاً وأمرت بتعطيل جريدته (القطر المصري) ستة شهور وبإعدام كل ما ضبط وما يضبط من العدد ٣٧ منها وأعفت المتهم من المصاريف .

المحكوم عليه استأنف في الميعاد والمحاميان عنه طلبا البراءة .

والنيابة استأنفت أيضاً في الميعاد وجعلت طلباتها في الجلسة الاستئنافية قاصرة كذلك على ثلاث تهم وهي : أولاً – الطعن على مسند الخديوية المصرية – ثانياً – الطعن في حقوق الحضرة الخديوية – ثالثاً – العيب في حق ذات ولي الأمر بأقبح ألفاظ الهجو والسباب – وطلبت التشديد بالنسبة لعقوبة الحبس مع تطبيق المواد (١٥٠ و ١٥٦ و ١٤٨ و ١٦٧ و ١٦٨ و ٣٢) عقوبات

والتأييد ، أولاً – بالنسبة لايقاف الجريدة ستة آشهر لان هذه المدة هى نهاية هذه العقوبة فى هذه المرة – ثانياً – بالنسبة لاعدام العدد ٣٧ وارتكنت فى شرح التهمة على ما جاء فى تلك المقالة واتخذت باقى المقالات التى تقدمتها والتى تلتها فى الاعداد الأخرى من أعظم الأدلة على سوء قصد المتهم .

(أسباب الحكم)

حيث ان الاستئنافين تقدما فى الميعاد .

وحين أن الجناب الخديوى هو بلا نزاع ولى الأمر هنا كما أن الجناب السلطانى هو ولى الأمر هنا وهناك .

وحيث أنه بالنسبة لحرية الصحافة التى تكلمت عنها المحكمة الأولى فى حكمها فهذه المحكمة توافقها على ما ذكرته بخصوصها وتزيد عليه بأنه ما من أحد ينكر أن الصحافة الصادقة هى التى عليها مدار السعادة والرفاهية ونشر الفضائل والكمالات الإنسانية ورفع اعلام الحضارة والمدنية وهى التى تنهض بالبلاد إلى أوج العز والفخار وترقى بها فى مراقى التقدم والعمران ولكن على شرط أن لا تستعمل الحرية الممنوحة لها من الحكومة أو من الأمة الا فيما يجلب المنفعة ويدرأ المضرة وأن لا تخرج فيما تنشره عن حد الآداب المرعية وأن لا تتعدى فيما تكتبه دائرة القوانين الطبيعية والوضعية التى جعلت لكل شيء حداً فى هذا العالم يجب أن يقف الإنسان عنده .

وحيث أن من أول واجبات هذه الصحافة التعلق بالعرش الخديوى وحث الناس السكينة والسلام والعمل لما فيه حفظ الأمن والنظام وبذل النصح والارشاد وبث روح الألفة والمحبة بين جميع سكان البلاد والرضوخ إلى الحق وعدم الاقتصار على ذكر السيئات دون الحسنات . وإذا بدا لها ما يوجب الانتقاد فليكن رائدها الحكمة فى نقد الأقوال والأعمال مع التعقل والرزانة والاعتدال ولكن من غير أن تتعرض مطلقاً للشخصيات .

وحيث أن من أهم واجبات الجرائد على العموم المحافظة على حقوق الحاكم والمحكوم وحض الناس كباراً وصغاراً شيوخاً وفتياناً على التفرغ لاعمالهم والانقطاع لاشغالهم حتى يصلوا فى الحياة العمومية إلى ما يؤهلهم لخدمة البلاد بالصدق والاخلاص الذى ينتظر من أمثالهم .

وبناء عليه - كل من يتعدى على السلطة الشرعية أو ينفر الناس من العائلة الخديوية أو يحرضهم على الفتنة ويدعوهم إلى الخروج عن طاعة الحكومة أو يطعن على الغير تصريحاً أو تلميحاً أو يعبث بالنظام أو يكدر صفو الراحة ويخل بالأمن وتثبت عليه التهمة قانوناً فالقضاء لا يرحمه ولا يلوم من بعد ذلك الا نفسه .

وحيث أن المطاعن التى نشرها المتهم فى جريدته مهينة مؤلمة للغاية ومكتوبة بعبارة جارحة بذيئة خارجة عن حد اللياقة والأدب وما كان أغناه عن نشرها للرد عليها كما يقول لأن جريدة (العدل) التى نقل المقالة عنها أنما تنشر فى الاستانة لا فى مصر وقل من يقرأها فى هذه الديار ، ان لم نقل أنها غير معروفة هنا بالمرة فلم يكن ثمة باعث قوى لهذا الرد .

وحيث أنه لو كان المتهم سليم النية حسن القصد واراد ان يرد على هذه المقالة دفاعاً عن البيت الخديوى كما يزعم لما نشرها كلها بل كان يشير إليها أشارة خفيفة دون أن يذكر كلمة واحدة منها ثم يتصدى لتفنيدها بعبارة لا تترك أثراً سيئاً فى الأذهان أو كان على الأقل يتحاشى نشرها فى يوم ٨ يناير الذى هو يوم تذكار عيد الجلوس الخديوى كما يقضى به واجب الأدب والذوق السليم فأين أذن الولاء الذى يدعيه بل أين هو ذلك الاخلاص الذى يقول انه متفان فيه .

وحيث ان تعمد المتهم لنشر المقالة المذكورة فى يوم عيد الجلوس الخديوى نقلاً عن جريدة لا يقرأها أحد فى هذه البلاد ونشرها من أولها لآخرها على أهل مصر مع ما فيها من المطاعن القبيحة التى يمجها الذوق وتشمئز منها النفس ويفر منها الطبع وموافقته على بعضها فى تعليقاته التى نشرها عنها فى العدد ٣٨ من

جريدته كل ذلك من أقطع الأدلة على سوء قصده الذى ظهر الآن وبان بأجلى بيان وأوضح برهان وعلى الغاية التى كان يرمى إليها من النشر .

وحيث ان نشر المتهم للمقالة فى جريدته نقلاً عن جريدة أخرى ولو بلا شرح ولا تعليق من عندياته وحتى من غير ان يصادق عليها بعضها أو كلها لا يخليه أبداً من المسئولية الجنائية لأن مجرد نشر الطعن نقلاً عن الغير واطلاع الناس عليه حاط بالقدر ماس بالكرامة مستوجب للعقوبة كما ذهبت إلى ذلك بحق محكمة أول درجة .

وحيث أن هذه المحكمة توافق محكمة السيدة على باقى أسباب الحكم المستأنف وتجعلها من ضمن أسبابها ما عدا ما يتعلق منها بتهمة الطعن فى نظام حقوق الوراثة لتنازل النيابة عنها .

وحيث أن مدة الحبس المحكوم بها قليلة فى جنب الطعن الفاحش الذى نشره المتهم للعموم فى جريدته موجها لاعلى مقام يجب أن تصان كرامته ويجب أن يعطى حقه من التأديب والاحتشام .

فلهـذه الأسـباب

وبعد الاطلاع على المواد (١٥٠ و ١٥٦ و ١٤٨ و ١٦٧ و ١٦٨ و ٣٢) عقوبات حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئنافين شكلاً وموضوعاً . أولاً - بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للعقوبة البدنية وحبس المتهم سنة مع الشغل . ثانياً - بالغائه فيما يتعلق بالأسباب الخاصة بتهمة الطعن فى نظام الوراثة . ثالثاً - بتأييده فيما عدا ذلك . وعفت المحكوم عليه من المصاريف .

وقائع محاكمة عبد العزيز جاويش في قضية ديوان (وطنيتي)

عقدت محكمة الجنايات جلستها اليوم في الساعة الثامنة والدقيقة ٥٠ صباحاً للفصل في قضية النيابة العمومية المختصة بديوان وطنيتي وهي . مؤلفة من حضرة عزتلو ، و محمد مجدى بك رئيساً ومن زميله على ذو الفقار بك والمستر سودان عضوين وجلس في كرسي النيابة العمومية حضرة عزتلو محمد توفيق نسيم بك أحد رؤساء النيابة في محكمة الاستئناف العليا بدلاً من حضرة عزتلو على توفيق بك رئيس نيابة محكمة مصر الذى ألم بصحته انحراف خفيف منعه من المرافقة في هذه الدعوى ورأينا قاعة الجلسة مزدحمة بالمحامين ومندوبى الصحف وجمهور غفير من المتفرجين والمتهمين الثلاثة الحاضرين الحاضرين قعوداً في مجلسهم وهم الشيخ عبدالعزيز جاويش والشيخ محمد حسن القزوينى والياس دياب افندى وكذلك رأينا خارج القاعة جمهوراً غفيراً آخر من المتفرجين لم يجد له موضعاً في داخلها .

وبعد فتح الجلسة أعلن الرئيس انه لم يضع نظاماً استثنائياً للمحاكمة وابقى حضورها عمومياً مباحاً مؤملا ان يحافظ الحاضرون أنفسهم على النظام ويلزموا السكينة ثم تلا كاتب الجلسة ورقة الاتهام وقد نشرناها برمتها في حينها وسئل المتهمون الثلاثة عن التهم المعزوة اليهم فانكروها وعن اسمائهم وصناعتهم الى آخر ما هو معروف من هذا القبيل ثم قسم المحامون دفاعهم عن المتهمين وبعد ذلك نهض حضرة عزتلو محمد توفيق نسيم بك رئيس النيابة العمومية في محكمة الاستئناف العليا فالقى مرافعته التالية بما اشتهر عنه من طلاقة اللسان وفصاحة البيان وهذه صورتها .

مرافعة النيابة

تطلب النيابة العمومية معاقبة المتهم الأول بالمواد ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥١ ، ١٥٤ ، ١٥٦ ، ١٥٩ ، ١٦٠ من قانون العقوبات لوضعه وطبعه كتاب « وطنيتى » ولما كان فعل المهمين الآخرين يحتمل أن يوصف بفعل أصلى او باشتراك فتطلب معاقبتهم بالمواد المذكورة وبالمادة ٣١ فقرة ثانية و ٤٠ فقرة ثالثة من قانون العقوبات مع مراعاة تطبيق المادة ١٥٤ عقوبات فى حالة ما اذا اعتبر المتهم الثانى مرتكبا لجريمة تمجيد الجرائم .

وفى حالة اعتبار المتهم الثانى فاعلا أو شريكاً مع الأول يلاحظ أنه سبق الحكم عليه لارتكابه بواسطة طرق النشر المنصوص عنها فى المادة ١٤٨ جريمة قذف واهانة الموظفين وقد ضمنت جريمة الاهانة الى جريمة القذف أخذاً باشدهما .

وانى لمحدثكم بأمر هذا الكتاب قام رجل من اسراء الخيالات الذين ينظرون بغير روية ويحكمون بغير عقل وأخذ لنفسه حظها من لذة استباحة الجرائم وتعظيم الجناة ومن سوء التهجم على اسمى مقام فى البلاد والتجريم على هيئة الحكومة والمحاكم بما أودعه فى كتباه الذى طبعه ونشره .

وأصبحت تتداوله الأيدى وتقرأه الألسن وتتناقله العامة . وأكثر الناس عامة .

وضع هذا الشاعر المفتون ذلك الكتاب ووسمه بوطنيتى فلا حيا الله وطنية تجعل آلة للحض على اجتراح السيآت وبث التعاليم التى تفسد القلوب وتذيق الناس بعضهم بأس بعض — بل لا بارك الله فى وطنية تلبس كما يلبس الثوب مقلوبا فتؤلم النفوس وتفتن الخواطر .

أنا لا أطيل عليكم البحث فى كل ما نظم أو كتب فى هذا الكتاب من الأمور والوجوه الجنائية بل الفت نظركم إلى ما ورد فى صفحة ٣٤ تحت عنوان « وطنى يناجى ربه .. وطيف الوطنية » وآية الاخلاص والى ما جاء فى الصفحة الخامسة نثراً وهذه صورته .

فئن حييت لا نصرن مبادىء الحزب الوطنى نصراً ولا طلعن فى دياجى الخطوب من حياتى فجراً ولا جودة بالنفس يوم تدعو البلاد للأمة حراً بل لا غيرن ما استطعت وجه التاريخ الحديث في مصر تغيراً تخر له جبابرة الظالمين سجداً يكون خشية وفرقا ويرفع الوطن المفتدى رأسه مهللا مكبراً منصوراً ان شاء الله »

فالعبارة واضحة وما الانتقام والخصام والحمام واهراق الدماء واغتيال الآجال وتغيير وجه التاريخ الحديث فى مصر تغييراً يبكى منه الظالمون خشية وفرقا لا تحريض على القتل بين الناس .

وغرض الشاعر في هذه الأبيات غاية فى التجلى والظهور بقطع النظر عن نشيده الوطنى والأغانى الحماسية الأخرى – وليس بعد هذا القول المنظوم والمنشور بعد ما ورده بشأن دنجرا والوردانى القائلين وتمجيده فعلهما من دليل على الاغراء على القتل بين الناس .

وهى جريمة معاقب عليها بالمادة ٤٩ من قانون العقوبات .

ثم انتقل بكم إلي ما ورد في صحيفتي ٥٥ ، ٥٦ تحت عنوان « الى سمو الأمير والوزارة والأمة »

وليس انطق بالسفة من هذه الأبيات التي تدل على جرأة غررت بالقائل للتعريض بقدر من تكتنفه مهابة الاجلال والتعظيم والى ما فى صفحة ٧٣ بعنوان « إلى وزراء مصر وإلى ما فى صحيفتى ٦٣ ، ٦٤ بشأن اهانة ناظر الحقانية » وصحيفة ٦٨ بشأن الحكم على المتهم والى ما فى صحف ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٩٤ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠١ تحت عنوان الى دنجرا قبل الاعدام » وتحت عنوان اليه بعد الاعدام والى مابين قبول النقض ورفضه »

وصحيفة ٧٢ تحت عوان « الوسام بعد السجن » وصفحتى ٩٦ ، ٩٧ تحت عنوان « الحادث الخطير » وصفحتى ١١ ، ١٢ تحت عنوان « يوم القضاء »

قال ومازال بين مهاب هذه الأهواء بمدح الاثم ويعظم الاثم يدفن الحسن

ويعلن السيئة يشيع الفوضى وينسر الباطل مما كانت تدعوه اليه نزوات نفسه وخواطر قلبه الأثيم الجرائم التى تحن بصدد الكلام عليها حاملة بظهور كتاب وطنيتى فجسم الجناية فيها أنما هو ذلك الكتاب بمحتوياته ومشتملا به بتأليف هذ الكتاب من منظومات وقصائد أكثرها فيما يسمونه بالحركة الوطنية الحاضرة ومن مقدمات بينها وبين هذه القصائد من العلاقة والرابطة مالا يخامره ابهام ولا بداخله شك فهى اجزاء مرتبطة ببعضها ارتباط قصد مقرور عليه وغرض مسبوق العزم اليه .

يدلكم على هذا الغرض وذلك القصد تلك المقدمات الثلاث وهى مقدمة اهداء الكتاب وفيها يقول الغاياتى انه كان بدمياط بين قوم يعبدون الحكام كآلهة فلما أقام بالقاهرة وشربت نفسه مبادىء الحزب الوطنى بفضل قائدى زمام الحركة الحاضرة فريد بك والشيخ عبدالعزيز اللذين تعهدا شعوره فسما وامداه فما ولم يكن منهما إلا كالبحر يمطره السحاب وماله

فضل عليه لانه من مائه نظم ما نظم من هذه القصائد مشرفا عليها من سماء الحزب

ثم مقدمة فريد بك حيث يتكلم فيها على الشعر بانه يحض على القتال ويجب اقتحام الأخطار ويحمل على القتال ويحبب اقتحام الأخطار ويحمل النفوس على المكارم ويعيب ما يقال من الشعر مدحاً فى الامراء والكبراء .

ثم مقدمة الشيخ عبدالعزيز وفيها يبين الأشعار التى تترك فى النفس أثرا وتكون صادقة العبارة منهضة للهمم موقدة للعزائم .

فهذه المقدات الثلاث متفقة فى المعنى وهى وما تضمن الكتاب من القصائد المطابقة لما ترمى اليه من الغرض المقصود اجزاء متواصلة تكون مجموعا واحداً هو كتاب « وطنيتى »

نعم ان من اجزاء هذا الكتاب أيضا بعض قصائد وردت فى باب المتفرقات كشفاء ولى العهد ورثاء المرحوم عاصم باشا ونحو ذلك مما لا يوجد مسؤولية

ولا يدعو إلى مؤآخذة لكن وجود هذه الاجزاء فى الكتاب لا يبرر عمل المتهمين بأن الاجزاء الاخرى .

يدلكم على ذلك ما ذكر فى مقدسات المتهمين بشأن هذا النوع من الشعر فالغاياتى يلوم نفسه فى مقدمة الكتاب على ما كان يقوله من هذه الأشعار ويعتذر بانه كان بدمياط بعيداً عن الحزب نائياً عن مبادئه وانه قد جاء بشىء منها فى كتابه ليكون مثالا رادعاً للشعراء حتى لا يطرقوا من الشعر لا ما كان فى خدمة الوطن وحب البلاد .

وفريد بك يقرع كل شاعر يقول الشعر مدحاً فى ملك أو كبير .

والشيخ ينحو نحوهما فى ذكر الشعر الذى يستفز الهمم وردود هذه الاجزاء التى يذمونها فى مقدماتهم اقطع فى تأكيد المسؤولية وأوضح فى بيان تماسك بقية اجزاء الكتاب من مقدمات وقصائد يدلكم على ذلك ان أغلب القصائد التى يستفاد منها المسؤولية الجنائية نشرت بجريدة اللواء كقصيدة دنجر وكقصيدة سمو الأمير والوزارة وكقصيدة إلى وزراء مصر كغيرها من القصائد الحماسية كقصيدة السين يضطرب والنيل ينتحب وآية لذكرى .

أليس فى نشر هذه القصائد من قبل فى جريدة اللواء التى كانت لسان حال الحزب الوطنى وفى تقريظها والكتابة عليها فى مقدمات كتاب وطنيتى وذم غيرها من مشتملات الكتاب مما هو مبسوط فى ذيله اتفاق غريب يدل على ان المتهمين توافقوا وساروا فى وجهة واحدة لغرض مشترك وقصد شائع بينهم وهو ايفاد العزائم وانهاضها بمثل هذه الكتابات وتلك القصائد .

أليس فيما ذكره الشعب الذى كان لسان حال الحزب فى عدد ٢٥ ابريل ١٩١٠ ان كتاب وطنيتى لذى عزم الغاياتى على طبعه يشتمل على مقدمة الكتاب وكلمة الاهداء وكلمتين مأثورتين لفريد بك والشيخ عبدالعزيز وقصائد ومنظومات فى الحالة السياسية والحركة الوطنية وعلى ذيل ومتفرقات مايؤيد ان المقدمة والقصائد انما هى اجزاء تكون مجموعاً واحداً هو كتاب وطنيتى

خلص من هذا البيان إن هذه المقدمات بورودها فى هذه الكتاب بهذا المعنى وذلك المبنى هى جزء من اجزائه هى عنوان خاطر المتهمين وترجمة ضميرهم .

ماالذى اثار هذه الأوصاف فى ذهن واضع الكتاب ؟ وما الذى اغواه حتى انشأ هذه الاضلولة ؟ أثارها فى خاطره التصاقه بالحزب الوطنى كما هو يعترف فى مقدمته وتعرفه بالرئيسين وما يتلقاه عنهما من التعاليم والارشادات .

يستفاد ذلك من أقواله فى كتابه . فهو يقول فى موضع انه كان ينظم من الشعر مالا يفيد البلاد ولا ينبه العامة ولا يذكر الخاصة ويقول ان عذره فى ذلك انه كان بعيدا عن الحركة الوطنية لا يعرف عنها شيئاً حيث كان بدمياط بين قوم كرام يكادون لا يذكرون الوطن والوطنية على الاطلاق ثم غادرهم ميمماً القاهرة .

وهو يقول فى صحيفة ، انه يرفع (وطنيتى) بيد الاخلاص إلى امامى الوطنية وقائدى زمام الحركة الحاضرة رئيس الحزب الوطنى محمد بك فريد والشيخ عبدالعزيز جاويش يرفع لهما ويهديهما هذا الكتاب الذى هو عنوان شعور نفسه قد تعهداه فسما وامداه .

فاذا ماأثنى عليهما فى كتابه ثناء تلميذ معترف بما لهما عليه من التربية وواجب الارشاد فى كلمتيهما وتقريظهما كان ثناؤهما ثناء استاذ مرب حكيم يريد ان يبلغ بتلميذه شأوا من الفضل فلا يزال به مشجعاً مرغباً .

الغاياتى يقول ما هو ابلغ من هذا كله واقطع فى الادلال على ثمالؤهم واشتراكهم معه فى وضع هذا الكتاب بالذات حيث يقرر صراحة على اثر قوله انه تلميذهما وانهما مرشداه ومعلماه ان ذلك كان ايضا شأنى وشأنهما فى هذا الكتاب أى كان لهما فى وضعه تلميذا كما كان كلاهما له فى وضعه استاذاً ومرشداً .

أليس هذا اعتراف صريح بنماؤهم وتعاونهم على وضع الكتاب المذكور ؟

ليس أقوى في الاحتجاج من عبارة ذات الجنائي التي اطلع عليها المتهم كما سنبينه بعد وسكن عنها سكوت المسلم بها المعترف بصحتها فانها هي التي تبين لكم الحقيقة وتذكر لكم حكاية الواقع من غير كذب ولا مداجاه . ولما يسأل الشيخ عبدالعزيز عن هذا الاعتراف الصريح بقول انه محض كذب افتراه الغاياتي لغرض في نفسه .

أبينك وبينه عداوة تحمله على اسناد هذا الأمر اليك ، فيجيب كلا ولا علم لي بالسبب الذى دفعه الى هذا القول .

أليس هو الغاياتي المصحح بالعلم اخيراً ؟ أليس هو الكاتب تلك القصائد في اللواء قديماً ؟ أليس هو المهدى اليك كتابه حديثاً ؟ أليس هو امثنى عليك والمعترف باستاذيتك له في طول كتابه وعرضه ؟ فما هو يا ترى الباعث الذى يحمل هذا الرجل على هذا الكذب الممقوت .

يقول الشيخ لا أدرى وان اعتراف الغاياتي لا يسرى على .. صحيح ما تؤيده القرائن وتؤكده وقائع الدعوى من أولها الى آخرها .

ثم يقول انه يجوز ان يكون قصد الافتخار واعطاء كتابه قيمة له باسناده إلى ما لهؤلاء الكاتبين يحسنون لا رباب الرزائل رذائلهم فيصورونها في نظرهم وفي نظر العامة فضائل مما يلبسونها من ثياب الوطنية وبما يقولونه في تمجيدها ثم اذا سئلوا عنها حوسبوا عليها ينكرونها ويدعون انهم لم يقرأوها وانها سخافات وكليمات شويعر لا قيمة لها .

اذا كانت هذه حالة حملة الاقلام وأرباب الرأى والفكر فماذا يكون حال بقية الناس وسائر الطبقات ؟

هلا يوجد لأى هؤلاء الكاتبين قلوب واعية تمازجها روح الوطنية الصحيحة ؟

هلا لا يبلغون من التبصر بالعواقب حداً يقيهم شر الغوائل والمكاره حتى اصبحوا على حد قوله القائل :

وفى كل يوم غارة مشعلة　　وفى كل عام غزوة ونزال

بالغ الغلاة وأغرقوا فلم يتعرفوا معنى حرية القول حتى حسب الشاعر المفتون ان الحرية والوطنية هي أن يقول ما يشاء ولا يسمى .

ولذلك لم يخلص كتاب وطنيتى من المعايب والمساوىء وانا ادعو كل من لم يقتنع بهذه الحقيقة ان يطالعه ليتعرف هذا السخف بل تلك السخافات كما وصفها المتهم الحاضر .

ادعو هذه الدعوة التى تخالف ما دعا إليه المتهم فى مقدمته فهو دعا الناس لقراءته ليتعرفوا صدق عباراته وأنا أدعوهم ليتبينوا سخافة ذلك الكتاب الذى قال المتهم عنه في التحقيق لو كنت طالعته لمزقته وبعبارة أخرى لما كنت اقره .

ليس أهون يا حضرات القضاة من جلوس الكتاب وراء كلامهم فيطير بهم خيالهم ويرسلون أقلامهم فيحملون على الرجال ويرمون البعض بالمروق والبعض بالسوء وهم يظنون أنهم يحسنون عملاً .

ليس أسهل على من ليس لديه سوى جرأة القول الهرب من أن يعمل بكتاباته على مجافاة هيئات الحكومة وتسفيه آرائها ويفتن الناس ويقول ذلك هو خدمة المصلحة العامة باخلاص واستقلال .

وهنا نبهت المحكمة النيابة لدعوتها الناس لقراءة هذا الكتاب وبالتالى لتسخين الجريمة التى تطلب الحكم على المتهمين من أجلها فاستطرد رئيس النيابة كلامه قائلاً : هذه القيمة قد حصل عليها بمقدمتك التى كتبتها فيه وهى التى ان لم تجعلك معه فاعلاً أصلياً فى وضع الكتاب لأنها جزء منه كما قدمنا فلا أقل من أن تجعلك شريكاً له لأنك ساعدته على ترويج الكتاب ونشره بما كتبته عنه فى مقدمتك ليكون له قيمة وشأن .

وبما يذهب الدفاع إلى ما لهج به بعض الجرائد أخيراً بشأن الخطاب المقول بأن الغاياتى أرسله من الأستانة لأحدى الجرائد بمصر وبه ينفى ما أسند فى التحقيق إلى الشيخ وفريد بك وخلاصة ما فى الخطاب متعلقاً بهما هو أنهما لا

يعلمان بأسراره وغاياته وأنه استكتبهما مقدمتين حكيمتين بدون أن يعلما شيئاً من أمر الكتاب .

هذا الخطاب لم تتبين بعد صحة مصدره ولم يناقش الغاياتي بشأنه ولا بشأن موضوع الجرائم مناقشة قانونية تكون من ورائها بانه وجهد الحق من الباطل فهو خطاب لا قيمة له في نظر القضاء من جهة ويكذبه ما قام في الدعوى من الأدلة المبطلة لما تضمنه من جهة أخرى .

ومثل كاتبه لو صح انه الغاياتي وليس شخصاً آخر انما كمثل كل جان أبعد نفسه بالهرب عن طائلة العقاب فاراد أن يبعد أيضاً زملاءه في الاثم وشركاءه في الجريمة عن تلك الطائلة بمزعم من المزاعم وادعاء من الدعاوى على أن مسئولية الشيخ لم تكن مستفادة فقط مما قاله الغاياتي عنه في كتابه بل هي مستفادة أيضاً من القصائد ومن الوقائع ثبتت من قبل .

ما لهؤلاء الشعراء والكتاب يفسدون الأخلاق بما يقولون ويكتبون انتصاراً لأنفسهم بعنوان الوطنية والكتاب كما يعرفون هم من مجموع الأمة بمنزلة العقل المدبر والروح المفكر فصلاح حالهم وكتابتهم مصلح لحالها وفسادها مفسد له .

حاصل جوابات الشيخ عبد العزيز انه لم يطلع على الكتاب ولم يعرف ما فيه وأنه كتب مقدمته مجاملة للغاياتي .

ودليله على عدم الاطلاع ان كتبت مقدمته وسلمها للغاياتي في شهر مايو قبيل أن يتم تأليف الكتاب وجمعه بدليل ما هو مذكور في آخر الكتاب (وأنهى تحريره في ٢٤ يونيو سنة ١٩١٠) وهذا الدليل مردود .

أولاً : ذكرت جريدة الشعب في ٥ أبريل سنة ١٩١٠ وهي التي كان يحرر فيها الشيخ ويصحح فيها الغاياتي كانت لسان حال الحزب ان الغاياتي عزم على طبع كتاب « وطنيتي » وانه يشتمل على منظومات نظمها في الحركة الوطنية الحاضرة وعلى مقدمة الأهداء كلمتين مأثورتين لفريد بك والشيخ عبد العزيز ومذيل بمفترقات شتى وان قيمة الاشتراك ثلاثة قروش .. وهذه واقعة لو ذكرت

فى أية جريدة غير جريدة الشعب لكانت مبطلة لدليل المتهم إذ كيف يعلن عن العزم على طبع الكتاب فى ٢٥ أبريل سنة ١٩١٠ ، بل كيف يذكر فى الاعلان وصف الكتاب وانه مبتدأ بكذا ومختم بكذا وفى وسطه كذا وان قيمة الاشتراك كذا ولا يكون تم جمعه أو حصل تأليفه ؟ بل كيف يذكر فى ذلك التاريخ ان الكتاب يشتمل على كلمتين للشيخ ولفريد بك ولا تكون مقدمة الشيخ قد كتبت وسلمت الا فى شهر مايو ؟

فكيف يكون انهى تأليفه بالمعنى الذى يريده فى ٢٤ يونيو وطبعه فى ٣ يونيو والمسافة بين التاريخين لا تسمح بالطبع لا سيما وقد قال صاحب المطبعة ان الطبع استغرق من ١٥ إلى ١٨ يوماً وان الغاياتى حضر له من أربعة أسابيع مضت .

وهنا أوضح المحقق للمتهم هذه الأوجه وكان جوابه انه ليس مسئولاً عما ينشر فى الشعب ولا العلم لأنه لم يكن رئيس التحرير – ما لنا ولرئاسة التحرير فانه لم يسأل عن موضوع ما ورد فى العلم وهو من قبيل الوقائع .

بالغ الشيخ الحرص على دعواه عدم الاطلاع ان أنكر اطلاعه على الكتاب حتى ساعة التحقيق وان لم يره الا أثناء استجوابه وقت ان دعت ضرورة التحقيق إلى قراءة شيء منه .

يا سبحان الله ينشر بعض قصائد الكتاب في جريدة اللواء منذ كان الشيخ رئيس تحريره المسئول رسمياً كقصيدة إلى سمو الأمير والوزارة وبعضها نشر من كانت ترسل الرسائل باسم الشيخ عندما تعين الدكتور منصور رفعت مديراً مسئولاً كقصيدة دنجرا وقصيدة إلى الوزراء ونحوهما .

ويهدى الغاياتى للشيخ نسخة من الكتاب فتضيع منه لأنه وضعها على مكتبه ثم افتقدها ولذلك لم يقرأها ؟؟

نعم ان الغاياتى نظم قصائد ومقاطيع أخرى فى أثناء طبع الكتابات بشأن حوادث جدت بعد هذا التاريخ ثم ضمها إليه مثل أبياته على القوانين الجديدة

وقصيدة الحكم على الورداني وقصيدة روزفلت وهي عن حوادث تمت بعد ٢٥ أبريل وان كانت لها مقدمات حصلت قبل ذلك التاريخ لكننا نحن لا نؤاخذ المتهم بتلك القصائد الجديدة بل نؤاخذه عن القصائد التى اشرنا إليها مقدماً ولا نزاع فى انها قيلت عن حوادث حصلت من أشهر مضت وقد ذكر منشئها تاريخ تلقيها ، بل وأوضح فى تعليقاته على الكتاب تاريخ ما سبق أن نشر منها فى جريدة اللواء .

فهذا الاعتراف الذى قد يتوقعه الاتهام من الدفاع غير سديد ومردود .

ثانياً : نشرت جريدة العلم فى ٢٠ مايو ١٩١٠ ان نجز من طبع الكتاب ملزمتان تحتويان على ابتداء الكتاب واهدائه وعلى كلمتين لفريد بك وللشيخ عبد العزيز بتوقيعهما وعلى ما يليهما من الكلام على نشيد المارسيليز .

ونشرت تلك الجريدة أيضاً فى أيام موالية فى شهر يونيو ان الكتاب سيظهر قريباً ونشرت أيضاً فى ١٩ منه أنه سيظهر فى بحر أسبوع وقد ظهر بالفعل فى ٢٤ يونيو أى فيما يقرب من أسبوع وهو تأويل قولهم فى آخر الكتاب وتم تحريره أى طبعه فى ٢٤ يونيو) .

فكيف يصح أن يقال بعد تعدد هذه النشرات أن الكتاب لم يبدأ فى طبعه أو لم يتم جمعه أو تأليفه الا فى ٢٤ يونيو ؟

ثالثا : نشرت جريدة العلم فى أول ٣ يوليو ١٩١٠ ان الكتاب ظهر بالفعل وانه يطلب من صاحبه فى ادارة العلم

وينشر فى جريدة العلم مرات متوالية عن طبع الكتاب وظهوره وأنه يطلب من صاحبه بادارة العلم .

وينشر فى جريدة العلم فى ٧ يونيو ٩١٠ مقدمة فريد بك عن الكتاب وتكتب أيضاً فى تلك الجريدة مقدمة الشيخ جاويش !

تنظم قصائد المدح للشيخ بشأن سجنه !

يباع الكتاب في ادارة العلم بمعرفة الفراشين كل ذلك يحصل والشيخ يقول انه ما قرأ الكتاب الا أثناء التحقيق وانه لو اطلع عليه لكان مزقه وفي عبارة أخرى لو عرف ماتوجيه موضوعاته من المسؤولية لما كان يقره عليه

ليس الشيخ وحده الذى ينكر اطلاعه على الكتاب حتى ساعة التحقيق بل قد انكر ذلك ايضا نفس اسماعيل افندى حافظ مدير ادارة العلم اذ قال ان الغاياتى اهداه نسخة من الكتاب فردها اليه لتشويه في احدى صورها ووعده باخرى ولكنه لم يفعل

لماذا كل هذا الابتعاد عن وطنيتى اذا كان الغاياتى هو الواضع للكتاب وحده بل لماذا كل هذا الانكار اذا كان مدح الكتاب حصل اعتباطا ومجاملة ؟

بل لماذا يخفى الغاياتى كل المسودات فلا يوجد من اوراقه شيء لا في منزله ولا في ادارة العلم ولا في المطبعة ؟ بل تهرب بتلك الأوراق كما هرب الغاياتى الآن . الغاياتى كان يظن ان في اخفائها اخفاء لجريمته وثبوتها لا يحتاج مثل هذه الأوراق مادام الكتاب شاهداً عليه وناطقا بتأثيمه ؟

أم هناك سر يتعلق باخفاء اشتراك آخرين معه في وضع هذه القصائد وتلك المنظومات .

لماذا لا توجد نسخ من الكتاب في ادارة العلم وقد اعلن عنه بطلبه من صاحبه فيها.

هذا ما وسعه المقام اليوم من مرافقة النيابة العمومية وقد ختمها صاحبها باقوال بليغة أوضح بها واجبات الكتبة والمتصدرين للارشادات وبث الوطنية في النفوس .

لسان الدفاع

وتلاه حضرة محمد علي بك مدافعاً عن الاستاذ الشيخ عبدالعزيز جاويش فأخذا ينتقد خطة النيابة فى التحقيق فردته المحكمة الى التكلم فى الوقائع فقال ان الشعب نشر فى ابريل الماضى اعلانا يفيد عزم الغاياتى على طبع ديوانه وانه مصدر بمقدمتين الواحدة لحضرة محمد فريد بك والاخرى للشيخ عبدالعزيز جاويش ومعلوم ان الحكم على الوردانى بالاعدام كان فى ١٨ مايو بعده وقصيد روزفلت أو خطبته في جيلد هل كانت فى ٣١ منه وهذا يدل دلالة صريحة على ان المقدمتين لم تكتبا تقريظاً ولا مدحاً لكل ماورد فى هذا لديوان ولا كان فيه شيء مما يعاقب عليه قانوناً أو قت كتابتهما هذا فضلا عن اعتياد المقرظين المجاملة فى كل ما يطلب منهم تقريظه من الكتب والمؤلفات وعن عدم تضمن المقدمة التى وضعها الشيخ لديوان وطنيتى مدحاً فى شيء خلال اسلوبه فى النظم وضرب أمثلة على المجاملات فى التقاريظ وعدم مطالبة واضعيها للمؤلفات التى يطلب منهم تقريظها منها أن المرحوم الشيخ إبراهيم البازجي وشهرته فى اللغة والأدب لا تحتاج إلى تعريف قرظ مؤلفاً وضع لمذمته شخصياً ثم ذكر شواغل الشيخ عبد العزيز وأعماله المختلفة بين العلم ومجلة الهداية والافتاء فى عدة مسائل يستفتى فيها قائلاً انها تستغرق أوقاته وتمنعه من مطالعة ديوان طلب واضعه إليه تطريظه فاكتفى فى مدحه أسلوبه وحبب اختياره اللفظى ولم يتقصد غير ذلك .

وقال جواباً على سؤال للمحكمة أنه دعا فى مقدمته الناس لقراءة وطنيتى ولكنه لم يقرأ شيئاً منها بل سمع من الناظم أنه سيسمى ديوانه (وطنيتى) اقتداء بأحمد نسيم أفندى فى تسمية ديوانه وطنيات نسيم .

وانتقل إلى قصيدة ورد الربيع التى ضبطت فى الغلاف الذى كان يحمله الشيخ عبد العزيز فانتقد استخلاص النيابة منها شبهاتها المعروفة بكلام لا يتعدى ما انتقدتها الصحف عليه قبله .

وهنا طلبت إليه المحكمة أن يثبت بالأدلة المقنعة عدم اطلاع الشيخ عبد العزيز على وطنيتى ومشتملاتها قبل الطبع فقام الشيخ نفسه وقال ان الغاياتي أخبرنى أنه سيجمع أشعاره فى ديوان يسميه « وطنيتى » وطلب منى تقريظه فأجبته إلى طلبه على أننى ما أطلعت على شيء من ذلك الديوان ولا كان هو قد طبع شيئاً منه فى ذلك الحين .

فسألت المحكمة لماذا لم تطلب الاطلاع على وطنيتى قبل أعطاء نائمها التقريظ ، قال أنى ما خشيت قط من أعطاء تقريظى لمعرفتى ان قصائده التى ينوى جمعها طبعت كلها فى اللواء قبل ذلك بأشهر ولم يحاكمه عليها أحد .

قالت المحكمة ذلك حجة عليك لا لك والحكومة حرة في تمهل المحاكمة حيناً وتطلبها فى حين آخر .

قال الشيخ غرضى من هذا البيان كله أن أؤكد للمحكمة عدم اطلاعى على وطنيتى قبل طبعها .

واستأنف حضرة عزتلو محمد على بك الكلام بعده ما غير وبدل فى الديوان بين فترة الاعلان عنه والفراغ من طبعه وانتقل إلى البحث فى تعريف النيابة للجرائم المعزوة إلى المتهمين مخطئاً اياها فى التطبيق القانون بكلمات موجزة وأبقى التفصيل بعده لحضرة عزتلو أحمد لطفى بك شريكه فى الدفاع عن الشيخ عبد العزيز جاويش .

وبعد هذا وقف حضرة عزتلو أحمد لطفى بك فاسهب فى تخطئته النيابة العمومية لعدم تعيينها التهمات واجمالها الكلام عليها اجمالاً عاماً وتكلم على الاشتراك ودعائمه وسوء القصد بفصاحته المعهودة .

وتلاه حضرة وهيب دوس افندى مدافعاً عن الياس دياب أفندى مدير مكتبة التأليف فحضرة شريكه عزتلو محمد أبو شادى بك مدافعاً عن الشيخ القزوينى والياس دياب أفندى بل عن المتهمين الأربعة جميعاً لتناوله فى مرافعته البحث فى جميع التهما المسندة إليهم وتفنيدها وتفسيره الأبيات التى اعتمدت عليها

النيابة العمومية فى طلب معاقبتهم تفسياً يخالف المعانى المستخرجة منها ودفع إلى المحكمة فى خاتمة مرافعته مذكرة مطبوعة بتفاصيل التهمات وردوده عليها .

الحكم اليوم

وبعد ذلك انفضت الجلسة على أن تعقد اليوم فى الساعة الرابعة مساء للنطق بالحكم .

صورة الحكم

افتتحت محكمة الجنايات أول أمس الحكم فى قضية النيابة العمومية على الشيخ على الغاياتى وشركائه بالمقدمة المألوفة فى الأحكام القضائية مشفوعة بالتهمات المسندة إلى المتهمين والعقوبات المطلوب تطبيقها عليهم وانتقلت من ذلك إلى وقائع القضية فقالت ما يلى :

وحيث انه يثبت من التحقيقات التى حصلت فى هذه الدعوى ومن الاطلاع على ما ورد فى الكتاب المضمون بوطنيتى انه فى شهر يونيو الى ٢٤ منه سنة ١٩١٠ والى ١٠ يوليو بعده قد تجارى الشيخ على الغاياتى بالقاهرة على وضع ونشر كتاب سماء وطنيتى يشتمل على قصائد ومنظومات شعرية يتضمن بعضها التحريض على كراهة الحكومة والأزدراء بها بالصحف الاتية بنمرة ٢٤ تحت عنوان طيف الوطنية ضمن ابياتها :

ولاة أقسموا ان يسجدوا   كلما رام العدا منهم مراما

وفى صفحة ٥٦ :

ألا امطر الله الوزارة نقمة   ولا بلغت مما تروم مراما
تحاول أن تقضى علينا بأنها   ولكنى ستلقى دون ذاك آثاما
ووزارة خداع اقامته بيننا   يد الحاكمين الأثمين فقاما

وفى صفحة ٦٨ :

يا ليت شعرى هل بدا في مصر يوم اقمتم

إلى بيت :

حتى تحاربنا الحكو مة عند ما تتلم
وتسومنا سوء العقو بة حينما نترحم

وفى صحيفة ٧٤ موجهاً كلامه الى أعضاء الحكومة حيث قال :

تزلزت قدامكم من هولها وهرعتمو فزعا الى الأبواب
ورضيتمو الهرب المعيب لانه خير من الافلاس عند حساب

وفى صحيفة ٧٥ مسترسل فى نفس هذه القصيدة بقوله لهم :

عار عليكم ان يقال وزارة لم تدر ان سئلت بيان جواب
هربت فراراً من ميادين السؤال وسجلت ما سجلت من عاب

وفى ٧٧ ما نصه :

ظالمات من المظالم أودت بضياء الحياة بعد الحياة
يشتكى الشعب والقضاة خصوم لمن يشتكى خصام القضاة

.. وعقوبة على هذا الأمر حينئذ بمقتضى المادة ١٤٨ ، ١٥١ عقوبات . وهو تجرأ أيضا فى الظروف المذكورة على نشر هذا الكتاب وطنيتى وعلى عيبه فيه فى حق ذات .

ولى الأمر فى صحيفتى ٥٥ ، ٥٦ موجهاً خطابه الى سمو الأمير بما نصه بعد أبيات :

ونيأس من امالنا فيك كلما قضيت علينا ان تكون غضابا
وأرضيت أعداء البلاد وأهلها وأصليتنا بعد الوفاق عذابا
رويدك يا عباس لا تبلغ المدى ولا تستمع للظالمين خطايا

وعقوبته على هذا الأمر تكون بمقتضى المادة ١٤٨ ، ١٥٦ عقوبات .
وكذلك هو حسن فى هذا الكتاب فى الظروف المذكورة جريمتى دنجرا الهندى والوردانى لقتلها وزيرين فى صحيفة ٦٠ ، ٦١ بقوله :

هينئا فقيد الهند نلت مدى المجد وخلدك التاريخ في مصر والهند
وقدمت نفساً للفداء كبيرة لتبعث وجداً في النفوس على وجد

إلى أن قال :

يموت ولكن لا يموت جهاده وعما قريب تصبح الهند للهند

وفى أبيات أخرى عن دنجرا بقوله :

كيف أرثيك دنجرا بمقال يدعى القوم انه اجرام

إلى أن قال :

مت بالأمس والممات حياة خلدتها لذكرك الأيام
فسلام عليك والدمع جار وسلام وفى القلوب ضرام

وفى صحيفة ١٠١ حسن جرية ناصف الوردانى بأبيات مطبوعة فى هذا الكتاب أولها :

هل خل ابراهيم عند قضائه أملاً منه الآمل دون حياته

إلى أن قال :

حتى كان الموت من رغباته ليكون فى الاحياء بعد مماته

وعقوبته على هذا الأمر تكون بمقتضى المادة ١٤٨ ، و ١٥٤ عقوبات .
وكذلك فى الظروف المذكورة أهان الشيخ على الغاياتى سعادة ناظر الحقانية بصفته موظفاً عمومياً وبسبب وظيفته هذه وبصحيفة ٦٣ و ٦٤ حيث قال موجهاً كلامه اليه :

حكمت فلم تنصف وقت فلم تصب ورمت مراماً دونه الله والناس
وتجت بأسرار الوزارة معناً وأبدت ما لم يبد غالي وعباس
فاغضبت في مصر القضاء وأهله وارضاك أن يرضي خوان ودساس
فلا بلك بعد الآن للعدل موئلا فغيرك بعد الان للعدل حراس
ويارب بسبب الظلم من شئت بيننا فغاية ما يغني من الظلم افلاس

وعقوبته على هذا الأمر تكون بمقتضى المادة ١٤٨ ، ١٥٩ عقوبات وكذلك في هذه الظروف كلها حسن المذكور جريمة الشيخ عبدالعزيز جاويش التي حكم عليه بسببها في ٢٥ اغسطس ١٩٠٩ وذلك في صحيفة ٦٧ مخاطباً له

يا ساكن السجن الكريـــم وأنت نعـم الاكـــرم

إلى أن قال :

ما السجـــن للشرفـــاء إ لا رفعـــة وتنعيـــم
أنت البرىء ومن يخــا لك مجرماً هــو مجــرم

وعقوبته على هذا تكون بمقتضى المادة ١٤٨ ، ١٥٤ عقوبات .

وحيث أن هذه الجرائم ارتكبت كلها بالنشر في كتاب واحد هو (وطنيتى) ولغرض واحد وهي مرتبطة في الكتاب المسمى ببعضها فيجب اعتبارها جميعها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لاشدها وهو هذا المذكور في المادة ١٥١ عقوبات

وحيث أنه لم يثبت أن المتهم الشيخ على الغاياتى قد حرض مباشرة على القتل في كتابه الذى نشره باسم وطنيتى هذا وحينئذ يجب براءته من هذه التهمة

وحيث ان الذى ثبت للمحكمة من التحقيقات التى حصلت في هذه الدعوى بخصوص الشيخ عبدالعزيز جاويش هو انه في شهر يونيه سنة ١٩١٠ بالقاهرة إلى ٢٤ منه والى ١٠ يوليو بعد غد قد حسن ومجد وضع كتاب وطنيتى ونشره الذى ثبت انه في حد ذاته حاو ومشتمل على جملة أفعال معاقب عليها قانونا

بصفة جنحة وذلك بان امتدح هذ الكتاب بمقدمة وضعها فيه بامضائه وهى مطبوعة تحت عنوان الشعر والشاعر وآخرها « ومن شاء ان يرى نموذجاً من الشعر جمع بين رقة الألفاظ وجزالة المعانى والف بين أحكام التأليف وصدق العبارة فليقرأ شيئا من وطنيتى ومن شاء فليسأل عن آثارها تلك الهمم الناهضة والنفوس المتوقدة والعزائم الصادقة فانها من غراسها وجميل ثمارها ، الخ صحيفة ٩ ، ١٠ ، ١١ وحينئذ فعقوبته على هذا الأمر تكون بمقتضى المادة ١٤٨ ، ١٥٤ عقوبات

وحيث انه ثبت انه فى اوائل شهر يوليو الى ٦ منه الى ١٠ بالقاهرة تجرأ كل من الشيخ محمد حسن القزوينى والياس افندى دياب على ترويج الكتاب المطبوع والمنشور باسم وطنيتى المشتمل على قصائد ومنظومات هى معاقب عليها قانونا كما سبق بيانه بان باع الشيخ القزوينى عدة نسخ لالياس افندى دياب بقصد بيعها وهذا أعدها للبيع وباع منها فعلا لأشخاص آخرين بعد العلم بضبط الكتاب بمعرفة الحكومة منعاً لانتشاره مع علمهما بما اشتمل عليه من العبارات المعاقب عليها قانونا بصفة جنحة مذكورة بالمواد ١٥١ ، ١٥٤ ، ١٥٦ عقوبات فتكون عقوبتهما بمقتضى المادة ٣٩ فقرة ثانية و ١٤٨ عقوبات .

وحيث انه لم يسبق الحكم على المذكورين وقد رأت المحكمة معاملتها بمقتضى المادة ٥٢ وما يليها

فبناء على هذه الأسباب وبعد الاطلاع على المواد المذكورة

حكمت المحكمة غيابياً بالنسبة للشيخ على الغاياتى وحضوريا للشيخ عبدالعزيز جاويش والشيخ القزوينى والياس دياب افندى اولا – بمعاقبة الشيخ على الغاياتى بالحبس مدة سنة مع التشغيل وتبرئته من تهمة التحريض على القتل ثانيا – يحبس الشيخ عبالعزيز جاويش مدة ثلاثة أشهر حبساً بسيطاً ثالثا – بمعاقبة كل من الشيخ محمد حسن القزوينى والياس افندى دياب مدة شهرين وايقاف تنفيذ هذا الحكم الآن طبقا للمادة ٥٢ و ٥٤ عقوبات



النص الكامل لعريضة اتهام العقاد بالعيب في الذات الملكية

باسم صاحب الجلالة فؤاد الأول ملك مصر - محكمة جنايات مصر - المشكلة علنا تحت رياسة حضرة صاحب السعادة عبد العظيم راشد باشا وحضور حضرة صاحبي العزة مصطفى حنفى بك ويس أحمد بك المستشارين بمحكمة الاستئناف الأهلية ومحمود منصور بك رئيس النيابة العامة ومحمد أحمد السيد أفندى كاتب المحكمة .. أصدر الحكم الآتى :

فى قضية النيابة العمومية نمرة ٤٢ سايرة ما يدين سنة ١٩٣٠ المقيدة بالجدول الكلى بنمرة ٩٩١ سنة ١٩٣٠ ضد :

١ - محمد فهمي الخضرى أفندى عمره ٣٨ سنة وصناعته صاحب جريدة « المؤيد الجديد » وسكنه شارع الدواوين .

٢ - عباس محمود العقاد أفندى ٤٢ سنة وصناعته عضو مجلس النواب وسكنه بمصر الجديدة .

وحضر الدفاع عن المتهم الأول حضرة وهيب دوس بك المحامي وعن المتهم الثاني حضرتا مكرم عبيد بك ومحمود سليمان غانم أفندى المحاميان بعد سماع الاحالة وطلبات النيابة العمومية وأقوال المتهمين وشهادة من شهد والمرافعة والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانوناً .

حيث ان النيابة العمومية اتهمت المتهمين المذكورين بأنهما :

الأول : فى شهر سبتمبر سنة ١٩٣٠ بمدينة القاهرة وبلاد المملكه المصرية وبصفته مديراً لجريدة « المؤيد الجديد » عاب علنا فى حق الذات الملكية بأن نشر مقالات فى الجريدة المذكورة بالاعداد : ٢١ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٣ ، ٣٦ ، سبتمبر سنة ١٩٣٠ تحت عناوين « الوزارة البريطانية والأزمة المصرية الحاضرة » و « الاستقلال لحرية مصر وسعادتها لا لاستعباد مصر وتعذيبها » و « رأى فى الأزمة الحاضرة » و « الرجعيون والإنجليز المحليون » و « سيعدل الدستور ولكن كيف ؟ » و « الرجعية هى العدو الأكبر فى الأزمة الدستورية الحاضرة » بالتعاقب تحوى عبارات العيب المذكورة .

والثانى : بصفته شريكاً للمتهم الأول فى الجريمة آنفة الذكر بأن اتفق معه على ارتكابها وساعده مع علمه بها فى الأعمال المسهلة والمتممة لها بأن أنشأ المقالات الواردة فى الاعداد رقم ٢١ و ٢٢ و ٢٥ و ٢٦ و ٣٣ و ٣٦ من الجريدة المتقدم ذكرها وسلمها إليه لنشرها .

وقد وقعت الجريمة فعلاً بناء على ذلك الاتفاق والمساعدة وطلبت النيابة من حضرة قاضى الاحالة احالتهما على محكمة الجنايات لمحاكمة الأول بالمادتين ١٤٨ و ١٥٦ من قانون العقوبات ومحاكمة الثانى بالمواد ١٤٨ و ١٥٦ و ٤٠ فقرة ثانية وثالثة و ٤١ من القانون ا لمذكور .

وحيث أن حضرة قاضى الاحالة قرر بتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠ احالة المتهمين المذكورين على هذه المحكمة لمحاكمتهما بالمواد سالفة الذكر .

وحيث أنه بجلسات ٢٥ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٠ سمعت المحكمة هذه القضية على الوجه المشروع تفصيلاً فى محضر الجلسة .

ومن حيث أن المحكمة قد اطلعت على المقالات موضوع الاتهام فى هذه الدعوى وتروى أن تقف فى ذكر الوقائع والأدلة عند الحد الذى يقتضيه القانون ويراه كافيا للفصل فى التهمة المطروحة امامها وأن يجتنب الافاضة فى ذلك لما

يترتب على هذه الافاضة من اعادة نشر صحيفة مخالفة لما يجب من الولاء العام نحو صاحب الجلالة الملك .

ومن حيث أنه يتبين من أقوال المتهمين بالتحقيقات وبالجلسة ان الأول منهما هو المدير المسئول لجريدة « المؤيد » التى نشرت بها المقالات المرفوعة بسببها هذه الدعوة وانه يطلع على ما ينشر بالجريدة فى اغلب الأحيان ويشرف على تحريرها وأن الثانى هو منشىء المقالات المذكورة وهو الذى قدمها للنشر .

ومن حيث أنه تبين للمحكمة من الاطلاع على المقالات سالفة الذكر انه بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٣٠ اصدر العدد نمرة ١٩٥ فى جريدة « المؤيد الجديد » وبه مقال تحت عنوان « الوزارة تعبث بالمصريين وهى آلة فى يد المستعمرين » بأمضاء أبو فصادة تحدث فيها إلى القراء عن تلك الأزمة ونسبها لتدخل الإنجليز لأحداث الانقلاب الحاضر فى مصر فكان هذا المقال فاتحة مساجلة اشترك فيها عباس افندى محمود العقاد بعدة مقالات نشر أولها بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٠ بالعدد ٢١ تحت عنوان « الوزارة البريطانية والازمة الحاضرة » قال فيها : « أنه لمناسبة المقال الذى نشره الكاتب الكبير (أبو فصادة) فى مؤيد أمس وهو المقال المشار إليه آنفاً أعيد نشر فقرات من حديث فى هذا الموضوع جرى بينى وبين مراسل الاحرار (السورية) منذ أكثر من شهر لأن هذه الفقرات تتضمن وجهة شائعة فى تصوير الحالة على ما هى عليه وكل ما يتضمن وجهة نظر كهذه خليق أن يعرف تفصيله فى هذه البلاد » ، فقلت لحضرة المراسل رداً على سؤاله « اعتقادى أن هذه الأزمة هى أزمة الرجعية قبل كل شىء والرجعيون اعداء الدستور كانوا يتهيأون من زمن بعيد لإلغاء الحياة النيابية أو لابقائها ناقصة مشلولة تمكنهم من الحكم كما كان الطغاة المستبدون يحكمون فى القرون الوسطى » ثم قال بعد ذلك : « وكانوا يتوهمون انهم قادرون على تأليف وزارة وفدية تتقدم إلى البرلمان فتشطره شطرين ، فان نالت الأكثرية بقيت على تأييدهم ، أى تأييد الرجعيين وأصبح هؤلاء الرجعيون هم حكام البلاد المستبدين وراء ستار من الدستور وأن نالت الأقلية تقدم مرشحون آخرون وهذا

هو القضاء المبرم على الدستور لأن كثرة الأحزاب في المجلس النيابي تنزع السلطة من المجلس وتضعها في أيدي الرجعيين » وقال أيضاً : « ولو تم هذا التدبير لاستغنوا به عن مسح الدستور ولكنه لم يتم فهم يلجأون إلى الخطة الأخرى التي يحاولون تنفيذها اليوم » .

ثم قال رداً على سؤال المراسل الذى ذكر فيه أنه لا يعتقد براءة الإنجليز فى هذه المؤامرة أكد انه ليس للإنجليز ضلع فى المؤامرة ولكنها بعد ظهورها كانت فرصة للوصول إلى مطالبهم وقال « هذه خلاصة رأيى فى حقيقة الأزمة منذ البداية وكلما مضى يوم بعد زادتنى الحوادث اقتناعاً به وأدلة محسوسة على صحته » ثم قال : « ان الإنجليز لم ينشئوا الأزمة لأن الأمة نشأت قبل المفاوضة بل نشأت لاحباط المفاوضة والوصول من وراء ذلك إلى إلغاء الدستور » ثم قال : فلا يسعنى ان اعتقد أن كل هذا تدبير من الوزارة البريطانية وأن الوفاق تام بين هذه الوزارة والرجعية : هناك اختلاف ولا شك بين هاتين الجهتين .

وفى اليوم التالى أى فى ١٠ سبتمبر عقب على المقال الأول بمقال آخر نشر فى العدد رقم ٢٢ تحت عنوان « الاستقلال لحرية مصر وسعادتها لا لاستعباد مصر وتعذيبها » قال فيه « اتستطيع الرجعية ان تظن ظنا أم تتوهم وهما انها هى التى طلبت ذلك - يشير إلى الاستقلال - فكان أو أنها كانت تطلبه على أى وجه من الوجوه فيكون ؟

اتستطيع ان تذكر لنا كلمة واحدة قالتها فى سبيل ذلك أو تدبيراً واحداً دبرته أو نية واحدة اظهرتها بأى نوع من أنواع الظهور ؟ لا .. أن الرجعية لا تستطيع أن تظن ذلك ظناً أو تتوهمه توهماً ولاتستطيع الا أن تعرف ما يعرفه كل إنسان ولا يخفى على إنسان » .

فى يوم ١٣ سبتمبر سنة ١٩٣٠ ظهر فى ميدان المساجلة مجهول امضى مقالاً بحرف « ص » نشر فى العدد رقم ٢٥ تحت عنوان « رأى فى الأزمة الحاضرة » ذهب كاتبه إلى ما رآه عباس أفندى العقاد من حيث الأزمة المنوه عنها ، فقال : أولاً : أن الأزمة أزمة الرجعية ، وعلل ذلك بقوله : « ولا تستغرب من الرجعيين

في مصر الجرأة على تدبيرها لأنهم لم يطمئنوا قط إلى حكم الأمة » ثم قال : « أما دكتاتورية محمد باشا محمود فقد اعتمدت حقيقة كل الاعتماد على تأييد اللورد لويد ولكن اللورد لويد لم يكن يستطيع وحده اجراء الانقلاب لولا أن ساعدته ا لرجعية بكل ما تملك من دسيسة وسلطان فلما عملت وزارة العمال على تبديل الحال فى مصر سعت الرجعية في إنجلترا ليكون هذا التبديل فى صالحها ، فيحل استبدادها محل استبداد محمد محمود باشا ، فلما لم يفلح فى هذا المسعى وعادت الحياة الدستورية ارادت من وزارة النحاس باشا أن تكون آلة الاعتداء على حقوق الأمة ولكن الوزارة النحاسية لم تكن لتقبل هذا فاستقالت حكيمة كريمة . وهنا لم يكن للرجعية بد من احداث الانقلاب الحالى إلى أن قال : وابلغ من كل ما تقدم أن بوادر الأزمة ظهرت قبل المفاوضات فلم تستطيع الحكومة النحاسية ان تتفق على تعين الشيوخ وكبار الموظفين واضطرت إلى تأجيل النظر فى ذلك إلى ما بعد عودة الوفد الرسمى ، وان الرجعيين كانوا يعملون لاحباط المفاوضة ، فلا يعقل أن تكون الحكومة الريطانية قد اشتركت معهم فى هذا التدبير » .

وفي يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٠ بالعدد رقم ٢٦ من جريدة « المؤيد » تحت عنوان : « الرجعيون والإنجليز المحليون » استهله بقوله « فى الخطاب المفصل الذى ارسله إلينا صديقنا (ص) بيان واف للرأى القائل بأن الأزمة الحاضرة فى مصر هى أزمة الرجعية قبل غيرها وان الإنجليز لم يخلقوا الأزمة وانما حاولوا ان يستفيدوا منها بعد خلقها وهذا الرأى هو رأينا الذى لا تزيدنا الحوادث الا اقتناعاً به ووثوقا منه ، ولا يدعونا إلى تقريره وتوكيده الا ان يعرف المصريون الحالة على حقيقتها ويعلموا أصول الدسيسة من أين تنجم وإلى أى غاية تسعى فأنها – أى الرجعية – فى سبيل الاستعداد لمسح الدستور : تحتضن الأذناب الذين لا يستحقون فى شريعة الوطنية والإنسانية والاخلاق الا النبذ والاهمال والتحقير فتجنى بذلك على ضمير الأمة جناية شديدة الفتك بعيدة القرار » .

وبتاريخ ٢١ سبتمبر ١٩٣٠ بالعدد رقم ٣٣ ، ٣٤ سبتمبر سنة ١٩٣٠ رقم ٣٦ نشر عباس أفندى العقاد مقالين : الأول منهما تحت عنوان « سيعدل الدستور

ولكن كيف ؟ » والآخر تحت عنوان « الرجعية هى العدو الأكبر فى الأزمة الدستورية الحاضرة » نحا فيهما منحى المقالات السابقة .

وبتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٣٠ رأت النيابة العمومية ان المقالات المذكورة تتضمن العيب في الذات الملكية فأجرت التحقيق مع المتهمين واقامت عليهما هذه الدعوى طالبة عقابهما بالمواد المبينة بقرار الاحالة .

ومن حيث انه بتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٤ قضت محكمة النقض والابرام المصرية ان العيب فى الذات الملكية قد يكون بطريق التعريض كما يكون تصريحاً وان للمحاكم أن تبحث موضوع المقال المطروح امامها لاستظهار ما قد يكون فيه من الأمور المعاقب عليها وأن ذلك يقتضى الذهاب فى تأويل معانيه لتعيين من يكون قد أريد المطاعن وعملاً بهذا المبدأ بحثت المحكمة المذكورة القضية التى كانت تنظرها وجاء فى حكمها أنه تبين ان المقال يشمل العبارات المبينة فى تقرير الاتهام وهى في مدلولها تسند العيب على الذات الملكية التى تعينت من مرامي الفاظه وعبارته إلى حد يصعب صرفه إلى غير حضرة صاحب الجلالة ولا عبرة إلى استناد محكمة الجنايات إلى ماضى المتهم تدليلاً على حسن نيته ان مجرد نشر عبارات مع العلم بمضمونها تقطع بسوء النية .

ومن حيث انه مما تقدم يكون لهذه المحكمة الحق فى انزال العقاب بالمتهمين متى ثبت لديها أن المقالات موضوع المحاكمة تشمل عيباً فى حق الذات الملكية سواء كان هذا العيب قد اسند إليها تصريحاً أو تلميحاً وكما أن لها الحق ان تستنتج ذلك من مدلول العبارات ومرامي الألفاظ الواردة بالمقالات ولا يمنعها إذن من مؤاخذة المتهمين كون العيب لم يكن مسنداً لحضرة صاحب الجلالة الملك تصريحاً وذلك بخلاف ما ذهب إليه الدفاع عن المتهم الثانى من قوله : ان العيب المعاقب عليه بالمادة ١٥٦ من قانون العقوبات المطلوب تطبيقها انما يجب أن يكون اسناده مباشرة وصراحة للذات الملكية فأما قوله « صراحة » فقد تبين مما تقدم ان التفسير الصحيح للمادة ١٥٦ هو ما ذهبت إليه محكمة النقض والابرام بأن العيب لا يجب أن يكون موجها مباشرة لأنه موجه إلى الوزارة

الحالية فهذا هو الموضوع المطلوب من المحكمة الفصل فيه وهو ما ستبين رأيها بشأنه مؤيداً بالدليل .

ومن حيث انه يتعين بحث المقالات المطعون فيها تحت ضوء الاعتبارات المتقدمة ومن حيث أن المطلع على هذه يجد الأدلة تفيض على ان المتهم الثانى قد اقترف جريمة العيب فى حق الذات الملكية الرفيع فأسند إليها أموراً ليس فيها فقط اخلال بالواجب المفروض على كل فرد من الاجلال لهذه الذات السامية بل ان الأمور تجاوزت هذا الحد إلى اسناد أعمال لجلالته تؤذى شعوره وتظهره بمظهر المعتدى على حقوق الأمة .

ومن حيث أن القارىء للمقالات المشار إليها يجد أن « ص » والمتهم قد تلافيا عند لفظة « الرجعية » ووقع اختيارهما عليها وجعلاها عنواناً للمقام الجليل الذى لا يجرأن على ذكره بالتصريح – وهو مقام الملك المعظم – لانهما ذكرا هذا اللفظ فى مناسبات تاريخية وسياسية تصرفه حتماً وبلا عناء فى التفسير والتأويل إلى حضرة صاحب الجلالة الملك كما سيجىء البيان .

وعليه فليست كلمة « الرجعية » فى المقام الذى ذكرت فيه واعتبرتها المحكمة بسببه دالة على جلالة الملك مقصوداً بها كما قال الدفاع كل فكرة أو شخص أو هيئة مسئولة الآن أو فيما مضى عن هدم دستور البلاد أو العبث بحريتها وليس مثله مثل عبارات الذيمقراطية أو الديماجوجية وليس مقصوداً فى المواضع الآتى نقلها لا الأحزاب ولا الوزراء بل الذات الملكية كما سبق القول . ومن حيث المتهم الثانى كتب فى المقال الأول بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٠ ما يأتى : « اعتقادى أن الأزمة هى أزمة الرجعية قبل كل شىء ، والرجعيون اعداء الدستور كانوا يتهيأون من بعيد لإلغاء الحياة النيابية أو لابقائها ناقصة مشوهة تمكنهم من الحكم ، كما كان الطغاة المستبدون يحكمون فى القرون الوسطى وكانوا يتوهمون انهم قادرون على تأليف وزارة وفدية تتقدم إلى البرلمان فتشطره شطرين إلى آخر ما جاء فى هذه العباة » . والمفهوم بداءة من ذلك المتهم الثانى قصد بالرجعية والرجعيين جهة غير جهة الوزارة الوفدية المراد تأليفها ذلك لأن الجهة

التى تستطيع تأليف وزارة أو اسنادها – وهو المعنى المقصود هنا – جهة ذات سلطان وتعيينها على هذا الوجه يصرف مباشرة إلى جلالة الملك الذى يملك وحده حق اسناد الوزارة والتعبير هنا بالرجعية والرجعيين واحد فان اللغة تجيز استعمال الجمع فى مقام المفرد تنويعاً فى التعبير .

ومن حيث ان المتهم الثانى كتب كذلك فى المقال الآنف الذكر ما يلى : « فلا يسعنى أن اعتقد أن كل هذا تدبير من الوزارة البريطانية وان الوفاق بين هذه الوزارة والرجعية هناك اختلاف ولا شك بين هاتين الجهتين » وظاهر جليا ان الكاتب أراد بجهة الرجعية جهة ذات مكان عال وسلطان عظيم والا لما استقامت هذه المقابلة فلا يمكن الافتراض البادى للذهن والمتبادر للفهم انه انما يقابل بين جهتين عظيمتين هما جهة الإنجليز وجهة صاحب الجلالة ، ومن حيث أن المتهم الثانى كتب فى المقال الثانى المؤرخ ١٠ سبتمبر سنة ١٩٣٠ العبارة الآتية : « اتستطيع الرجعية ان تظن ظناً أو تتوهم توهما هى التى طلبت ذلك . يشير إلى الاستقلال – فكان أو أنها كانت تطلبه على أى وجه من الوجوه فيكون ، اتستطيع ان تذكر لنا كلمة واحدة قالتها فى سبيل ذلك أو تدبيراً واحداً دبرته أو نية واحدة اظهرتها بأى نوع من أنواع الظهور » فهذه العبارة قاطعة فى الدلالة على أن المتهم إنما أراد بلفظه الرجعية جلالته لأن معنى العبارات لا يستقيم بأى حال إذا كان المراد بالرجعية هنا الوزارة كما يقول الدفاع إذ المعلوم للكافة ان بعض رجالها على الأقل قام بما ينفى الكاتب صدوره من الرجعية وانما اراد الكاتب ان يستغل جهل الجمهور بالتقاليد الملوكية التى تتنافى مع اظهار ما يبذله الملوك عادة فى هذا السبيل .

ومن جيث أن الكاتب « ص » كتب فى مقال نشر فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩٣٠ وافق عليه المتهم الثانى فى مقاله المنشور فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٠ « أن الرجعية سعت فى إنجلترا ليكون هذا التعديل فى صالحها ليحل استبدادها محل استبداد محمد محمود باشا فلما لم تفلح فى هذا المسعى وعادت الحياة الدستورية أرادت من وزارة النحاس باشا ان تكون آلة للاعتداء على حقوق الأمة ولكن الوزارة النحاسية لم تكن تقبل هذا فاستقالت حكيمة كريمة وهنا لم يكن

للرجعية بد من أحداث الانقلاب » والمحكمة ليست فى حاجة إلى التدليل بأن الرجعية هنا أنما يقصد بها جلالة الملك وليس أدل على ذلك من تلك المناسبات التي يذكرها الكاتب فليس فى هذا البلد هيئة سياسية فضلاً عن أفراد تستطيع أن تجعل وزارة النحاس باشا آلة للاعتداء على حقوق الأمة بحيث إذا لم تقبل تضطر للاستقالة .

ومن حيث انه جاء أيضاً فى مقال « ص » المشار إليه والذى وافق عليه المتهم الثانى فى مقال ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٠ ما يأتى :

« وابلغ من كل ما تقدم أن بوادر الأزمة ظهرت قبل المفاوضات فلم تستطيع الحكومة النحاسية أن تتفق على تعين الشيوخ وكبار الموظفين واضطرت إلى تأجيل النظر فى ذلك إلى ما بعد عودة الوفد الرسمى » . وهذه العبارة قد ذكرت فى سياق التدليل على أن الأزمة هى أزمة الرجعية وليس يخفى على أحد أن الوزارة النحاسية لم تكن لتعجز على الاتفاق فى هذين الشأنين الا إذا كان المراد بالرجعية جلالة الملك الذى له حقه الدستورى فى تعيين الشيوخ وكبار الموظفين .

ومن حيث ان المتهم ا لثانى قد استهل المقال المؤرخ فى ٢١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٠ بعبارة صريحة فى موافقته لرأى الكاتب « ص » فى المراد بكلمة الرجعية وهو يتفق معه على بيانه المفصل فى المقال سالف الذكر وزاد المتهم الثانى على الأمور المفصلة فى هذا البيان قوله « ان الرجعية فى سبيل الإستعداد لمسح الدستور تحتضن الأذناب » الذين وصفهم بالأوصاف المبينة فى المقال ويؤخذ فى هذه الأوصاف تحديد صريح لمركز بعض هؤلاء الأذناب إذ أسند إليهم أفعالاً تدل على أن لهم سلطة وزارية فيتعين أن هذا الاحتضان لهم خاص من جهة تملك تعيين الوزراء وهى جهة صاحب الجلالة الملك .

ومن حيث أنه يتبين من الوقائع والأدلة السابقة ذكرها أن المتهم الثانى قد عاب فى حق الذات الملكية ، ليس فقط بالأدلال عليها بلفظ معيب هو الرجعية وهو وحده كاف باتفاق الدافع عن هذا المتهم لتكوين جريمة العيب المنصوص عنها بالمادة ٥١٦ بل بنسبة أمور شائنة إليها كادعائه بانها كانت تتهيأ من زمن

بعيد لإلغاء الحياة النيابية وانها لا تستطيع أن تتوهم أنها هى التى طلبت الاستقلال أو بدا منها أى عمل أو أية نية للوصول إليه وأنها ارادت من وزارة النحاس باشا أن تكون آلة للاعتداء على حقوق الأمة وهو الأمر الذى وافق عليه صديقه المتستر وراء « ص » وانها تحتضن الأذناب الذين نعتهم بأحط الأوصاف إلى غير ذلك مما جاء فى المقالات موضوع الاتهام .

وحيث أن الدفاع عن المتهم الثانى قد بذل جهداً محموداً محاولاً محو هذه الصحف التى سودها المتهم المذكور بقلمه واسدال ستار على ما فيها ، ولكن الجهد مهما بلغ ما كان ليستطيع أن يدارى جريمة واضحة وأدلة قائمة بينة بل أن مهمة الدفاع كانت فوق كل مجهود والتهمة لا دافع لها . فقد استشهد الدفاع بماضى عباس محمود العقاد أفندى وبقصائده التى صاغها فى الذات الملكية وببعض فقرات جاءت فى مقال من المقالات يوجه فيها الطعن إلى « المنافقين الذين يستعدون الإنجليز على القصر » فاما الماضى وما تميز به من الولاء وأدب العبارة ومن الاشادة بالعمل الجليل فانه لا يغنى عن الحاضر وهذه صفحته التى يحاكم المتهم اليوم من أجلها وأما الخطاب الموجه إلى المنافقين فهو طعن لهم لا دفاع عن القصر .

ومن حيث أنه متى ثبت أن المقالات السالفة الذكر بما فيها مقال « ص » تحوى عيباً فى حق الذات الملكية فالمتهم الأول مسئول حتماً عن هذه الجريمة بصفته فاعلاً أصلياً ذلك لأن القانون المصرى يفترض قرينة الاجرام افتراضا فى الأشخاص المبينين فى المادة ١٦٦ مكرر فلا يقبل منهم أى عذر من شأنه أبعاد المسئولية الجنائية كالقول بانهم لم يقرأوا المقالات المعاقب عليها أو لم يفهموها كما يدعى المتهم الأول متى ثبت اتصالهم فعلياً بإدارة الجريدة وهو حال هذا المتهم فى هذه القضية فدعوى الدفاع بأن المتهم الأول جاهل لا يستطيع فهم العبارات التعريضية المذكورة بالمقالات المتقدمة دعوى غير مقبولة وإذا كانت المادة ١٦٦ مكررة تعاقب الباعة أو الموزعين أو اللاصقين وهم أشخاص مفروض فيهم ليس فقط عدم الفهم بل القراءة فمن باب أولى مدير الجريدة

المسئول عما ينشر فيها مسئولية جنائية مفروضة عليه من القانون فرضاً والمتهم الأول لم يدفع هذه القرينة القانونية بدفع مقبول .

ومن حيث انه لما تقدم يكون قد ثبت بأن المتهم الأول في شهر سبتمبر سنة ١٩٣٠ بمدينة القاهرة وبلاد المملكة المصرية وبصفته مديراً لجريدة « المؤيد الجديد » : عاب علنا في حق الذات الملكية بأن نشر مقالات في الجريدة المذكورة بالاعداد ٢١ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٣ ، ٣٦ الصادر في ٩ ، ١٠ ، ١٣ ، ١٤ ، ٢١ ، ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٣٠ تحت عناوين : « الوزارة البريطانية والأزمة المصرية الحاضرة » و « سيعدل الدستور » و « الرجعيون والإنجليز المحليون » و « الاستقلال لحرية مصر وسعادتها لا لاستعباد مصر وتعذيبها » و « رأى في الأزمة الحاضرة ولكن كيف » و « الرجعية هي العدو الأكبر في الأزمة الدستورية الحاضرة » بالتعاقب عبارات العيب السابق بيانها في حيثيات هذا الحكم .

والثاني بصفته شريكاً للمتهم الأول في الجريمة آنفة الذكر بأنه اتفق معه على ارتكابها وساعده مع العلم بها في الأعمال المسهلة والمتممة لها بأن انشاء المقالات المحتوية على العيب السالف بيانه الواردة في الأعداد رقم ٢١ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٣ ، ٣٦ من الجريدة المتقدم ذكرها بناء على ذلك الاتفاق والمساعدة .

وعقاب المتهم الأول ينطبق على المواد ١٤٨ ، ١٥٦ ، ١٦٧ من قانون العقوبات وعقاب المتهم الثاني ينطبق على المواد ١٤٨ ، ١٥٦ ، ١٦٧ ، ٤٠ فقرة ثانية وثالثة و ٤١ من قانون العقوبات .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بتقدير العقوبة فقد راعت المحكمة من جهة انكار المتهمين للتهمة التي اسندت إليهما ورأت في هذا الانكار توبة وندماً ومن جهة أخرى جسامة الجريمة على أنها من جسامتها قد لاحظت أن مثلها لا يقصد الشارع أولاً وبالذات العقاب على ما هو واقع منه بالفعل بل يقصد بالأخص من إيقاع

منع وقوع أى عيب آخر فى حق الذات الملكية الواجب للمصلحة العامة ان تكون مصونة محاطة بالاجلال .

فلهذه الأسباب وبعد رؤية المواد آنفة الذكر حكمت المحكمة حضورياً بحبس المتهم الأول محمد فهمى الخضرى أفندى مدة ستة أشهر حبساً بسيطاً وبحبس المتهم الثانى عباس محمود العقاد أفندى مدة تسعة أشهر حبساً بسيطاً وأمرت بطبع الحكم فى ثلاثة جرائد يومية بمصاريف من قبل المحكوم عليهما .

صدر هذا الحكم علناً بجلسة يوم الأربعاء ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٠ م و ١١ شعبان سنة ١٣٤٩ هـ .

المراجع

أولاً : الكتب :

- د . أحمد بدوى ... مع الصحفى المكافح أحمد حلمى
- أحمد حلمى ... السجون المصرية فى عهد الاحتلال الإنجليزى
- أنور الجندى عبد العزيز جاويش من رواد التربية والصحافة والاجتماع
- د . يواقيم رزق مرقص ... صحافة الحزب الوطنى
- د . حسين فوزى النجار ... الشيخ عبد العزيز جاويش معلماً ومربياً
- راسم محمد الجمال ... عباس العقاد رجل الصحافة - رجل السياسة
- عامر العقاد ... صفحات من معارك العقاد
- سامح كريم ... العقاد فى معاركه السياسية
- عباس العقاد ... أنا
- عباس العقاد ... حياة قلم
- فاطمة اليوسف ... ذكريات
- صبرى أبو المجد ... محمد التابعى

ثانياً : الدوريات :

- جريدة القطر المصرى .
- جريدة العلم .
- جريدة اللواء .
- جريدة الأخبار .
- مجلة آخر ساعة .
- مجلة روزاليوسف .



محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
● مقدمة	٣
✵✵ أحمد حلمي	٥
● المبدأ والثبات في السجن	٢٠
● ملاحظات عمومية	٢٤
✵✵ عبد العزيز جاويش	٢٩
● المحاكمة الأولى	٣٥
● المحاكمة الثانية	٤٢
● المحاكمة الثالثة	٤٤
✵✵ عباس العقاد	٤٧
● الطريق إلى السجن	٥٦
● المحاكمة	٦٠
● العقاد في السجن	٦٤
✵✵ محمد التابعي	٧١
● البداية الصحفية	٧٦
● السجن وقضية الحصاينة	٨٤
● أستقالة أم أقالة	٩٢
✵✵ وثائق	٩٥
● وقائع محاكمة أحمد حلمي	٩٧
● وقائع محاكمة عبد العزيز جاويش	١١٣
● وقائع محاكمة عباس العقاد	١٣٣

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

شهادات استثمار

البنك الأهلي المصري

بمجموعاتها الثلاث

أ ، ب ، ج

الأمان الضمان

الربح الوفير

مصر للطيران

مكاتب مصر للطيران المنتشرة داخل القاهرة

- مكتب هيلتون ركاب — مبنى فندق الهيلتون — تليفون ٧٦٥٩٠٠
- مكتب مبيعات هيلتون الحكومة — مبنى فندق الهيلتون — تليفون ٧٥٩٨٠٦
- مكتب مبيعات هيلتون وكلاء السياحة — مبنى فندق الهيلتون — تليفون ٧٥٩٧٠٣
- مكتب عدلى — ٦ شارع عدلى القاهرة — تليفون ٣٩٠٢٤٤٤ / ٣٩٠٠٩٩٩ / ٣٩١١٢٥٦
- مكتب مبيعات المطار رقم ١ — المطار "القديم" — تليفون ٢٤٤١٤٦٠
- مكتب العباسية — إدارة النقل للقوات المسلحة — داخلى ٨٢٤٣/٨٢٢٢ ، ٨٢٤٥/٨٢٤٤ — تليفون ٢٨٢٣٢٧٠ / ٢٨٢٣٢٧١
- مكتب الخارجية — وزارة الخارجية — تليفون ٣٥٤٢٤٦٦
- مكتب الكرنك — بفندق موفنبيك — داخلى ٨٢٠٥
- مكتب شيراتون القاهرة — ميدان الجلاء والدقى — تليفون ٣٤٨٨٦٣٠ / ٣٤٨٨٦٠٠ / ٣٤٨٨٧٠٠
- مكتب طلعت حرب — ٩ شارع طلعت حرب — تليفون ٧٥٢٨٣٦/٧٤٢٨٣٥
- مكتب الأوبرا — ميدان الأوبرا - القاهرة — تليفون ٣٩١٤٣٥٨/٣٥١٤٩٠١
- التنشيط والوكلاء — ١٢ شارع قصر النيل — تليفون ٧٥٠٨٦٨/٧٥٠٦٠٠
- مكتب المهندسين — شارع ٢٦ يوليو - المهندسين — تليفون ٣٤٦٤٥٠١/٣٤٧٢٠٢٧
- مكتب قصر النيل — ١٢ ش قصر النيل — تليفون ٧٥٠٦٠٠
- مكتب المطار رقم ٢ — مطار القاهرة "الجديد" — تليفون داخلى ٨٢٥٦/٨٢٥٥
- مكتب مصر الجديدة — ٢٢ ش إبراهيم اللقانى روكسى — تليفون ٦٦٤٣٠٥/٦٦٨٥٥٢

مصر للطيران الرائدة بين شركات الطيران العربية والعالمية

* تعد مصر للطيران رائدة النقل الجوى في المنطقة العربية والشرق الاوسط حيث تأسست في مايو ١٩٣٢ لتصبح أول شركة طيران عربية وسابع شركة عالمية .

* تحمل اسم وعلم مصر في مختلف أنحاء العالم وتمتدد شبكة خطوطها من طوكيو في الشرق الاقصي إلي نيويورك ولوس انجيلوس في الولايات المتحدة الامريكية وتغطي ٥٠ مدينة عالمية في اسيا وافريقيا وأوربا والولايات المتحدة .

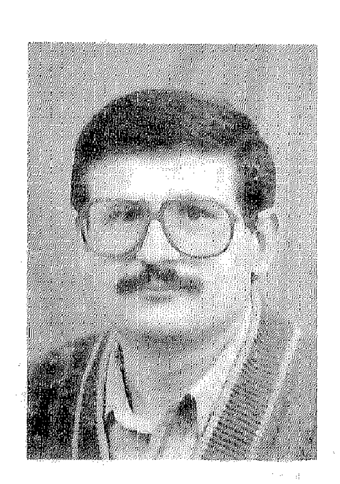
* الاسطول الجوي يضم أحدث طرازات الطائرات من الجامبو "بوينج ٧٤٧" والأير باص والبوينج ٧٦٧ / ٣٠ ممتدة المدي والبوينج ٧٣٧ ويتم تحديث الاسطول في اطار خطه طموحة حتي عام ١٩٩٣ وبتكلفة تبلغ ١٤٠٠ مليون دولار بالتمويل الذاتي لمصر للطيران دون تحميل الدولة اية أعباء .

* تعد مصر للطيران من المؤسسات الناجحة التي يضرب بها المثل علي مستوي الدولة حيث تقوم بتحديث الاسطول وتنفيذ جميع المشروعات التى تستهدف المزيد من خدمة وراحة الراكب بالتمويل الذاتي وقد استطاعت تحقيق اعلي فائض من الارباح في اخر ميزانية بلغت ٥٦,١ مليون جنية .

رقم الايداع : ٣٢٨٩ / ١٩٩٠

طبع بـدار نـوبـار للطباعـة


EGYPTAIR = مصر للطيران



بالرغم من أن مولد الصحافة المصرية أنبثق من تاريخ الأمة .. إلا أن الصحافة استطاعت فيما بعد أن تكون مصنع هذا التاريخ . فالصحافة هى بيت السياسة التى تفرز الموقف والنضال والتاريخ .

والمتتبع لتاريخ الصحافة يستطيع أن يستجلى بوضوح هذه الحقيقة بل يكتشف ما هو أكثر من ذلك .. صحفيون كان التاريخ من صنع أقلامهم ونضالهم ..

وهذا الكتاب يحكى جزءاً من هذا النضال .

وأهديه لكل قلم حر شريف يصون أمانة الكلمة ومسئوليتها ولا يغريه ذهب المعز ولا يرهبه سيفه .

مدحت البسيونى